جامعة الأزهر
كلية اللغة العربية بإيتاي البارود
المجلة العلمية

(ما لا يعتد به عند النَّحويين)، عرضاً ومناقشة

إعداد

دكتورة/ رضا عبد الرحيم علي أحمد
الأستاذ المساعد في قسم اللغويات بكلية الدراسات الإسلاميَّة والعربيَّة للبنات
جامعة الأزهر، فرع بني سويف

(العدد الخامس والثلاثون)
(الإصدار الثاني .. أكتوبر)
(١٤٤٤هـ - ٢٠٢٢م)

علمية - محكمة - نصف سنوية
الترقيم الدولي: ISSN 2535-177X

(ما لا يعتد به عند النَّحويين)، عرضًا ومناقشة.

رضا عبد الرحيم علي أحمد

قسم اللغويات، كلية الدراسات الإسلاميَّة والعربيَّة للبنات، فرع بني سويف، جامعة الأزهر، جمهورية مصر العربية.

البريد الالكتروني: Redataibah.2033@azhar.edu.eg

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى التعريف بما لا يعتد به في الدرس النحويَّ، وبيان حقيقته، والداعي إليه، وموقف النحويين منه، وتوضيح أثره في إطلاق الأحكام النحويَّة وتعليلها، وإظهار أهمية ما لا يعتد به في عرضها ومناقشتها، وجمع مسائله، وحصر مواضعه، والكشف عن صوره المتنوعة وأنماطه المختلفة، والتي منها: ترك الاعتداد بالحركة، أو الساكن، أو بعض الكلمة، أو الحرف، أو الصيغة، أو الفاصل... وتوضيح الأسباب التي أدت إلى القول بما لا يعتد به عند النحويين، وإبراز دوره في توجيه القراءات القرآنية الكريمة والأحاديث النبويَّة الشريفة وكلام العرب نثرًا ونظمًا، ومدى التعويل عليه في الاحتجاج لهذا المذهب أو ذاك، أو الاستدلال به؛ وذلك من خلال ما وقفت عليه الدراسة من استقراء كلامهم ومطالعة مصنفاتهم؛ للاستفادة من الجهود التي أثروا به هذه الظاهرة بما قدموا من مادة علميَّة خصبة تساعد البحث والباحثة على القيام بدراستها وفهمها، وتناولها من جوانبها المتنوعة؛ لبيان قيمتها، والوقوف على فائدتها، والحاجة الماسة إليها في بيان الأوجه الإعرابيَّة وتفسير لغات العرب المختلفة، وتخريجها.

جاء هذا البحث في مقدمة ومبحثين: المبحث الأول: (ما لا يعتد به، وموقف النحويين منه)، وفيه ثلاثة مطالب: المطلب الأول: (حقيقة ما لا يعتد به، وصوره)، المطلب الثاني: (التأصيل لما لا يعتد به، وموقف النحويين منه)، المطلب الثالث: (أهمية ما لا يعتد به، وأسبابه)، المبحث الثاني: (مواضع ما لا يعتد به عند النحويين)، واشتمل على ثلاثة مطالب: المطلب الأول: ما لا يعتد

بـه فـي الأسـماء، المطلـب الثـاني: مـا لا يعتـد بـه فـي الأفعـال، المطلـب الثالـث: ما لا يعتد به في الحروف، وخاتمة فيها أهمُ ما انتهى إليه البحث من نتائج.

الكلمات المفتاحية: ما لا يعتد به، صوره، أسبابه، موقف النحويين منه، مواضعه

(What is not considered by grammarians), presentation and discussion

Reda Abdel Rahim Ali Ahmed
Department of Linguistics, Faculty of Islamic and Arabic Studies for Girls, Al-Azhar University, Beni Suef, Arab Republic of Egypt.
Email: Redataibah.2033@azhar.edu.eg

Abstract: This research aims to define what is not significant in the grammatical lesson, clarify its truth, the caller to it, and the position of the grammarians from it, clarify its impact on making grammatical judgments and their explanation, and show the importance of what is not significant in presenting and discussing them, collecting its issues, limiting its places, and revealing its images. The various types and its different patterns, including: leaving reliance on the movement, the consonant, or some of the word, or the letter, or the formula, or the separator... and clarifying the reasons that led to saying what is not considered by grammarians, and highlighting its role in guiding the noble Qur'anic readings and hadiths The honorable Prophethood and the words of the Arabs in prose and systems, and the extent of reliance on it in invoking this or that doctrine, or inferring it; And that is through what the study found of extrapolating their words and reading their works. To benefit from the efforts that they have enriched this phenomenon with by providing fertile scientific material that helps the researcher and researcher to study and understand it, and to deal with it from its various aspects; To demonstrate its value, to determine its usefulness, and the urgent need for it in clarifying the syntactic aspects and the interpretation of the various Arab languages, and their graduation.

This research came in an introduction and two sections: the first topic: (what is not reliable, and the grammarians' position on it), and it contains three demands: the first

requirement: (the reality of what is not reliable, and its images), the second requirement: (the rooting for what is not reliable, and the position of grammarians). From it), the third requirement: (the importance of what is not counted, and its causes), the second topic: (places of what is not counted according to grammarians), and it included three demands: the first requirement: what is not counted in names, the second requirement: what is not counted by it in verbs, the third requirement: What is not counted in the letters, and a conclusion in it is the most important results of the research.

And May Allah's prayers and peace and blessings be upon our master Muhammad and upon his family and his companions, and blessings of a great deal .

Keywords: What is unreliable - Its forms - Its reasons - The position of grammarians on it - Its positions.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام الأتمَّان الأكملان على أشرف الأنبياء وخاتم المرسلين ورحمة الله للناس أجمعين سيدنا محمد صلى الله عليه وعلى آله وصحبه الغر الميامين، وسلم تسليمًا كثيرا، أمَّا بعد:

فما لا يعتد به من الظواهر التي نبَّه عليها النحويون، ونالت عنايتهم واهتمامهم البالغ، وشغلت حيزًا كبيرًا في مؤلفاتهم؛ ولا أدل على ذلك من قول ابن السَّرَّاج في بيان أنَّه لا يعتد بالمحذوف في الترخيم على لغة من لا ينتظر: «اعلم أنَّ من قال: (يَا حَارُ) فإنَّه لا يعتد بما حذف، ويجعل حكم الاسم حكم ما لم تَحْذف منه شيئًا»[(١)]، وما نص عليه الجوهريُّ من أنَّ في الكلام حروفًا زائدة لا يعتد بها، كالحاصل في الفصل بين الجار والمجرور؛ إذ قال : «زيدت فِي الْكَلَامِ حُرُوفٌ لَا يُعتدّ بهَا، نَحْو (مَا) فِي قَوْله تَعَالَى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ﴾ [(٢)]» [(٣)].

وما ذكره ابن مالك من أنَّه لا يعتد بـ (مِنْ) الجارة للظرف غير المتصرف، فلا تكاد تخرجه عن كونه غير متصرف بقوله: «لا يحكم بتصرف ما جر بـ(مِنْ) وحدها، كـ(عند)، و(قبل)، و(بعد)؛ لأنَّ (مِنْ) كثرت زيادتها فلم يُعتدّ بدخولها على الظرف الذي لا يتصرف» [(٤)].

- ومن الأسباب التي حملتني على دراسة هذه الظاهرة:

ـ أنَّ ما لا يعتد به له أثر كبير في إطلاق الأحكام النحويَّة؛ فقد أعملوا (إِذَنْ) النصب في الفعل المضارع ، وهي مسبوقة بحرف العطف؛ لترك الاعتداد به،

(١) الأصول:٣٦٣/١.
(٢) سورة آل عمران:٣/ ١٥٩.
(٣) الصحاح:١٠٥/٥.
(٤) شرح التسهيل:٢٠٢/٢.

يقول الشاطبيّ: «حرف العطف صيَّر (إِذَنْ) بتقدمه عليها كمتوسطة، فألغيت تارة؛ اعتبارا بتوسطها، وأعملت تارة؛ اعتبارًا بكون العاطف غير معتد به» [١]، وصرفوا نحو:(دُرَيْهِم) على حين منعوا صرف نحو:(دَرَاهِم) مع أنَّ التصغير والتكسير من وادٍ واحدٍ، قال سيبويه: «التصغير والجمع من وادٍ واحد» [٢]؛ لأنَّ التصغير لا يعتد به مانعًا من الصرف، نبَّه على ذلك ابن جنّي بقوله: «لم يعتد التحقير سببًا مانعًا من الصرف، كما اعتد التكسير مانعًا منه، ألا تراك تصرف (دُرَيْهِمًا)، و(دُنَيْنِيرًا)، ولا تصرف (دَرَاهِم)، ولا (دَنَانِير)» [٣].

. اعتمدوا عليه في بيان الأوجه الإعرابيَّة؛ ففي توجيه جر تمييز (كَمْ) الخبريَّة مع وجود الفاصل الذي بينه وبينها عند الكوفيين في نحو: نحو: (كَمْ عندك رَجُلٍ)، و(كَمْ في الدار غلامٍ)[٤]، قال العكبريُّ: «إنْ فصلت بَين الخبريَّة ومميّزها نصبت؛ لئلا يَقع الْفَصْل بَين الْمُضَاف والمضاف إِلَيْهِ، وَمِنْهُم منْ يجرُّه، وَلَا يعتدُّ بِالْفَصْلِ» [٥]؛ فقد توقف القول بجر تمييز (كَمْ) الخبريَّة مع وجود الفاصل على القول بعدم الاعتداد به، وفي إعمال (لَيْتَ) التي اتصلت بها (ما) لعدم الاعتداد بها، قال ابن مالك: «من رفع جعل (ما) كافة (لَيْتَ)، كما كفت (إِنْ) ما الحجازية، ومن نصب جعلها زائدة غير معتد بها» [٦]...

(١) المقاصد الشافية:٦/٢٢.

(٢) الكتاب:٣/٤١٧.

(٣) الخصائص:٣/٢٧١.

(٤) يعزى ليونس.

ينظر: الإنصاف:١/ ٢٤٧، والتبيين:/ ٤٢٩، وشرح الرضي:٣/ ١٥٥، والتذييل:١٠/٣٠، وتوضيح المقاصد :٣/١٣٣٩، والمساعد :٢/١١٢، وائتلاف النصرة:/٤١، والهمع:٢/ ٣٥٥.

(٥) اللباب: ١/٣١٨.

(٦) شرح التسهيل:٢/٣٨.

. الكشف عن فائدة ما لا يعتد به، ولاسيما عند تخريج القراءات القرآنية الكريمة؛ فقد جزموا المضارع بالسكون بعد جزمه بحذف حرف العلة، كقراءة السُّلَمِيّ: (ألم ترْ) بإسكان الراء [١]؛ لأنَّهم لم يعتدوا بحذف حرف العلة، أشار إلى ذلك السمين الحلبي بقوله: «قرأ السُّلَمِيُّ: (تَرْ) بسكونِ الراءِ كأنَّه لم يَعْتَدَّ بحَذْفِ الألفِ» [٢].

- بيان قيمة هذه الظاهرة في تخريج اللغات الواردة عن العرب، ومن ذلك: ما حكاه سيبويه عن بعض العرب: (مِنْهِم) بكسر (الهاء) [٣]، قال ابن أبي الربيع: «حَكَى سِيْبَوْيه عَن بعضِ العَرَبِ: (مِنْهِم) بكسر الْهَاءِ وَلَمْ يُعْتَدّ بالسّكُونِ، وَهذا لا يَكادُ يُعرف لِقِلّة المتكلمين به» [٤].

- إظهار أهمية الاستدلال بما لا يعتد به، والاعتماد عليه عند قبول الحكم أو منعه، من ذلك: ردهم قول أبي حاتم السجستاني: أنَّ (عُزَيْرًا) اسْم أعجمي لَا ينْصَرف[٥]، والحكم عليه بالبعد؛ ذلك لِأَنَّهُ لَو كَانَ أعجميًّا لانصرف فهو على ثلاثة أحرف؛ لتركهم الاعتداد بِعَدِّ (ياء) التصغير من بنية الكلمة، قال مكي القيسيّ : «أَجَازَ أَبُو حَاتِم أَن يكون (عُزَيْر) اسْما أعجميًّا لَا ينْصَرف،

(١) في قول الله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ﴾، سورة البقرة:٢/ ٢٤٣ ،٢٤٦، ٢٥٨.
تنظر القراءة في: مختصر ابن خالويه:/ ٢٢، والمحتسب:١/ ١٢٨، ٣٦٠، وإعراب القراءات الشواذ:/٢٥٨.

(٢) الدر المصون:١١/١٠٩.

(٣) هذه لغة لقوم من ربيعة، يتبعون (الهاء) الميم، ولا يعتدون بالنون الساكنة بينهما؛ لأنَّ الساكن حاجز غيرُ حصين عندهم، وهي لغة رديئة عند سيبويه، ينظر: الكتاب:٤/ ١٩٦.

(٤) تفسير الكتاب العزيز وإعرابه:/٣٨٩.

(٥) نسبه الجوزيُّ إلى أبي منصور اللغويّ بقوله: «أمَّا (عُزَيْر) فقال شيخنا أبو منصور اللغوي: هو اسم أعجمي معرب، وإن وافق لفظ العربيَّة، فهو عِبراني، كذا قرأته عليه»، زاد المسير:٢/ ٢٥١.

وَهُوَ بعيد مَرْدُود؛ لِأَنَّهُ لَو كَانَ أعجميًّا لانصرف لِأَنَّهُ على ثَلَاثَة أحرف، وياء التصغير لَا يعْتد بهَا؛ وَلِأَنَّهُ عِنْد كل النَّحْوِيين عَرَبِيّ مُشْتَقّ من قَوْله تَعَالَى:﴿وَتُعَزِّرُوهُ﴾[١]» [٢].

ـ أنَّ هذا الموضوع لم يتناوله أحد . على حد علمي . بشيء من التفصيل والتحليل والجمع والاستقصاء والدراسة إلا ما كان من إشارات خاطفة، ونتف مبعثرة، وتنبيهات مختلفة جعلتني أقدم على دراسته سدًّا للفراغ، وإكمالا للنقص في المكتبة العربيَّة.

- **القيمة العلميَّة:**

تبدو أهمية هذا البحث، وقيمته العلميَّة واضحة في عدة أمور، منها:

ـ التعريف بما لا يعتد به، والتأصيل له، وذكر موقف النحويين منه، وبيان أهميته، والكشف عن أسبابه، وتوضيح أحكامه على المستوى النحوي.

ـ الوقوف على المسائل النَّحويَّة التي عوَّل فيها العلماء على ما لا يعتد به، والقيام بجمعها وحصرها، ووضعها بين يدي الدراس والقارئ.

ـ التنبيه على المسائل التي كانت الحاجة فيها إلى القول بما لا يعتد به ملحة وضروريَّة، كالقول بعدم الاعتداد بـ (الكاف) عند ابن مالك في قول الله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [٣]؛ وذلك لأنَّ الاعتداد بها يفضي إلى محال؛ إذ قال: «قد تزاد إن أمن اللبس بكون الموضع غير صالح للتشبيه، كقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ فلا بُدّ من عدم الاعتداد بالكاف؛ لأنَّ الاعتداد بها يستلزم ثبوت شيء لا شيء مثله، وذلك محال، وما أفضى إلى المحال محال» [٤].

---

(١) سورة الفتح:٤٨/٩.

(٢) مشكل إعراب القرآن:١/٣٢٧.

(٣) سورة الشورى:٤٢/ ١١.

(٤) شرح التسهيل:٣/١٧٠.

ـ عرض الأمثلة والشواهد التي لا يعتدون فيها بحكم دون حكم، وبيان ما يترتب على ذلك، نحو: (اللام) في قولهم: (لَا أبَا لَك)[1]، فـ(اللام) لم يعتد بها في أنْ أعرب (أبا) بالحروف، وشأنه أنَّه إذا انفصل ولم يكن مضافًا أن يعرب بالحركات، فجاءت (اللام) ملغاة الحكم من حيث أعرب بالحرف، وفي الوقت نفسه اعتد بـ(اللام) المتصلة بالكاف فاصلة للإضافة؛ ولذلك جاز دخول (لا)؛ لأنَّها لا تدخل إلا على النكرات، قال ابن عطية: «يعتدون بالشيء في حكم دون حكم، نحو: (اللام) في قولهم: (لَا أبَا لَك)، لأنَّ (اللام) المتصلة بالكاف اعتد بها فاصلة للإضافة؛ ولذلك جاز دخول (لا)، ولم يعتد بها في أن أعرب (أبا) بالحروف، وشأنه إذا انفصل ولم يكن مضافًا أن يعرب بالحركات، فجاءت (اللام) ملغاة الحكم من حيث أعرب بالحرف، كأنَّه مضاف، وهي معتد بها فاصلة في أنْ جوزت دخول (لا)» [2]... وغير ذلك مما أشار إليه هذا البحث.

- **الهدف من الدراسة:**

لقد تحدد الهدف من هذه الدراسة في أمور:

ـ القيام بجمع المسائل التي نبَّه فيها العلماء على القول بما لا يعتد به من لدن سيبويه حتى يومنا هذا ما استطعت إلى ذلك سبيلا.

ـ التعريف بهذه الظاهرة، والكشف عن أسبابها، وبيان موقف العلماء منها.

ـ بيان أهميتها، وأصالتها، وعمقها في الدرس النَّحويِّ بما عالجته من مشكلات، وعرضته من حلول.

---

(١) هذا التركيب على ثلاثة أقوال: الأول: (أبَا) اسم لا النافية للجنس، و(اللام) في (لَك) زائدة، و(أبَا) مضاف إلى الكاف والخبر محذوف، الثاني: (أبَا) غير مضاف، ولكنَّه عُومل معاملة المضاف في الإعراب، و(لَك) في موضع الصفة لهما والخبر محذوف، الثالث: (أبَا) جاءت على لغة القصر، وإلزام (الأب) الألف، و(لَك) هي الخبر.

(٢) المحرر الوجيز:٤/ ٥١١.

ـ توضيح مدى استفادة العلماء منها من خلال تعويلهم عليها، وعنايتهم بها، وتعليلهم لها.

- **تساؤلات الدراسة:**

هنا تساؤلات فرضتها طبيعة هذه الدراسة، وهي:

ـ ما فائدة القيام بدراسة هذه الظاهرة؟

ـ ما الأسباب التي أدت إلى هذه الظاهرة؟

ـ ما المسائل النَّحويَّة التي عالجتها هذه الظاهرة؟

. ما الأحكام المترتبة على القول بما لا يعتد به؟

- **الدراسات السابقة:**

لم أقف . فيما أعلم . على من تَناوَل هذا الموضوع، وندَب نفسه للقيام بلمِّ شتاته، وجمع متفرقه، وحصر مسائله، وترتيب موضوعاته، وتبويب أفكاره، وشرح مضمونه، وذكر شواهده... إلا ما كان من إشارات وتنبيهات ذكرها علماؤنا رحمهم الله تعالى؛ لذا كان لزاما عليَّ الوقوف بالأماكن التي استوقفتهم من أبواب هذا العلم وفصوله ومسائله . وهنا مكمن الصعوبة . تلك التي احتكموا فيها إلى ما لا يعتد به . ما استطعت إلى ذلك سبيلا . وذلك بغية النفع والإفادة، وفتح نافذة من نوافذ البحث على جانب من جوانب العربيَّة حفظها الله تعالى وحرسها؛ وذلك من خلال إدامة النظر في تراث أمتنا الثَّري الغنيِّ الغزير الذي وصل إلينا . بلا عناء منا ولا نصب . سهلا عذبا سائغًا؛ فجزى الله تعالى كل من عُنِيَ به خير الجزاء وأوفاه.

- **منهج الدراسة:**

قد كان المنهج المتبع في هذه الدراسة هو المنهج الوصفيّ التحليليّ، والذي على أساسه قمت بجمع كل ما يتعلق بـ (ما لا يعتد به عند النحويين) ما أمكن، ثمَّ القيام بالدراسة والتفصيل والتحليل للمسائل النَّحويَّة، وتدوين أهم السِّمات والخصائص التي تمَّ الوقوف عليها، كما أنَّني لم أغفل في الوقت نفسه الاستفادة من المناهج الأخرى، كالمنهج الاستقرائيّ القائم على حصر الجزئيات وتتبعها، والمنهج التاريخيّ في الكشف عن التدرج في بحث الفكرة وتناولها.... ولاسيما في التأصيل لهذه الظاهرة، وذكر المصادر والمراجع التي استفدت منها من أجل الوصول إلى فهم أعمق، وعرض أفضل، وتقديم أحسن بعون الله تعالى.

وقد جاءت خطة البحث في مقدمة، فيها كشف للأسباب، وتوضيح للقيمة العلميَّة، وذكر للهدف من الدراسة، وبيان لتساؤلاتها، وتوضيح الموقف من الدراسات السابقة، والتنبيه على أهم ما واجهته الباحثة من صعوبات، وعرض المنهج الذي أقيمت عليه الدراسة، وبيان للخطة، ومبحثين:

المبحث الأول: (ما لا يعتد به، وموقف النحويين منه)، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: (حقيقة ما لا يعتد به، وصوره).

المطلب الثاني: (التأصيل لما لا يعتد به، وموقف النحويين منه).

المطلب الثالث: (أهمية ما لا يعتد به، وأسبابه).

المبحث الثاني: (مواضع ما لا يعتد به عند النحويين)، واشتمل على ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: ما لا يعتد به في الأسماء.

المطلب الثاني: ما لا يعتد به في الأفعال.

المطلب الثالث: ما لا يعتد به في الحروف.

وخاتمة فيها أهمُ ما انتهى إليه البحث من نتائج.

وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمَ وَبَارَكَ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ، وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا كَثِيرًا.

المبحث الأول: (ما لا يعتد به، وموقف النَّحويين منه):

انقسم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب، هي:

- **المطلب الأول:(حقيقة ما لا يعتد به، وصوره):**

ليس في كتب النَّحويين على حدٍّ علمي تعريف واضح وجليّ لهذا الظاهرة، لكنَّ الذي يفهم من خلال ما نبهوا عليه في كتبهم، وأشاروا إليه في مؤلفاتهم، واعتلوا به في مسائلهم أنَّ ما لا يعتد به وإن كان موجودا شكلا ولفظًا إلا أنَّه يعامل معاملة ما قد سقط من الكلام [١]، قال ابن جني: «صار لا حكم له، ولا اعتداد به» [٢]، أيًّا كانت صوره، والتي منها:

ـ **تركهم الاعتداد بالحركة**، من شواهد هذه الصورة: الامتناع من الإتباع على اللفظ في نحو: (مررت بعثمانَ الطويلِ)؛ ذلك لأنَّ حركة المتبوع عارضة، والعارض لا يعتد به [٣]، فكأنَّ الحركة غير موجودة، وإن كانت موجودة لفظًا.

ـ **تركهم الاعتداد بالساكن**، من أمثلته: عدم الاعتداد بالنون الساكنة في (مُنْذُ)؛ وتوجيههم البناء على الضم إتباعا لضم (الميم)، ولا يمكن تحقيق الإتباع إلا بترك الاعتداد بالنون الساكنة، فهم في هذه الحالة قد عاملوا النون الساكنة كأنَّها غير موجودة وإن كانت من أصل الكلمة؛ ليتحقق موجب الإتباع، قال ابن الأثير: «بنيت على حركة لالتقاء السّاكنين، وخصّت بالضمّ للإتباع، مع ترك الاعتداد بالحاجز السّاكن» [٤].

---

(١) رأى الدكتور/ أحمد مختار عمر أنَّ الأمر الذي لا يعتد به لا يستحقّ الالتفات إليه أو الاهتمام به؛ إذ قال: «أمرٌ لا يُعتدُّ به: لا يستحقّ الالتفات إليه أو الاهتمام به»، معجم اللُّغَة العربيَّة المعاصرة(عدد):٢/ ١٤٦٤.

(٢) سر صناعة الإعراب:٢/٣٨٢.

(٣) ينظر: المقتضب:٤/ ٢٠٧، وشرح المفصل لابن يعيش:١/٣٢٦.

(٤) البديع:١/٥٢.

- **تركهم الاعتداد ببعض الكلمة**، من ذلك: ترك الاعتداد بـ (الهاء) عند نداء المنادى العلم المفرد حال ترخيمه في قولهم: (يَا طَلْحَةَ) على لغة من ينتظر؛ إذ قد فسروا فتح المنادى المرخم في هذا القول بأنَّ الأصل: (يا طَلْحَ)، ثم أدخلت (الهاء) غير معتد بها؛ وفتحت لأنَّها وقعت موقع ما يستحق الفتح، وهو ما قبل هاء التأنيث، قال ابن يعيش: «(يا طَلْحَةَ أقبِلْ)؛ ووجهُه أنَّ أكثرَ ما يُدْعَى هذا النحوُ ممّا فيه تاءُ التأنيث مرخمًا، فلمّا كان كذلك، ورُدَّ المحذوف، تُرك الآخِرُ يجري على ما كان يجري عليه في الترخيم من الفتح، ولم يُعتدّ بالهاء» (١).
- **تركهم الاعتداد بالحرف:** كالامتناع من الاعتداد بـ (مِنْ) التي جرَّت الظرف غير المتصرف؛ لأنَّ (مِنْ) في هذه الحالة غير معتد بها أصلا، قال ابن مالك: «لا يحكم بتصرف ما جر بـ(مِنْ) وحدها، كـ(عند)، و(قبل)، و(بعد)؛ لأنَّ (مِنْ) كثرت زيادتها فلم يُعتدّ بدخولها على الظرف الذي لا يتصرف» (٢).
- **تركهم الاعتداد بالصيغة**، من ذلك: عدم الاعتداد باسم الفاعل المقدر في نحو قولهم: (زيد خلفك)؛ والدليل على ذلك امتناعهم من تقديم الحال عليه في نحو قولهم: (زيد خلفك واقفًا)، فلم يقولوا: (زيد واقفًا خلفك)، وإلا لجاز تقديم الحال على الظرف بغير اسم الفاعل، كما كان يجوز تقديمها عليه مع اسم الفاعل، قال ابن جني: «قولك: (زيد خلفك)، فأصل هذا: (زيد مستقر خلفك)، فحذف اسم الفاعل للعلم به، وأقيم الظرف مقامه، وانتقل الضمير الذي كان في اسم الفاعل إلى الظرف، وصار موضع الظرف رفعًا؛ لأنَّه خبر المبتدأ، وألغي (مستقر) حتى صار لا حكم له، ولا اعتداد به، وأنت مع هذا لو شئت لأظهرته، فقلت: (زيد مستقر خلفك)؛

(١) شرح المفصل:٣٥٢/٢.

(٢) شرح التسهيل:٢٠٢/٢.

ويدلُّك على أنَّ حكم (مستقر) ونحوه في نحو هذا قد سقط عندهم، وصارت معاملة اللفظ الآن إنما هي للظرف: امتناعهم من تقديم الحال على الظرف في نحو قولهم: (زيد خلفك واقفًا)، فلو قلت: (زيد واقفا خلفك) لم يجز» [١].

ـ تركهم الاعتداد بالفاصل، من ذلك: ترك الاعتداد بالقَسَم الذي بين (إذن) ومعمولها في نحو قولهم: (إذن واللهِ أكرمك)؛ فلم يؤثر هذا الفصل على عمل (إذن) النصب في الفعل المضارع، وكذا الحال في الفصل بين المضاف والمضاف إليه، قال ابن مالك: «قولك لمن قال: (أزورك): (إِذَنْ أُكْرِمَكَ)، و(إِذَنْ وَاللهِ أُكْرِمَكَ)، فالقسم لا يعد هنا حاجزًا، كما لم يعد حاجزًا بين المضاف والمضاف إليه، كقول بعض العرب: (هذا غلام والله زيدٍ) [٢]، فأضاف (الغلام) إلى (زيد)، ولم يعتد بوقوع القسم بينهما» [٣].

ومن شواهد هذه الصورة أيضًا: بقاء التأنيث في الفعل لتأنيث فاعله مع وجود الفصل، وكأنَّه غير موجود أصلا، نص على ذلك الباقوليُّ بقوله: «قد قرئ ـ أيضًا ـ بالتاء، ولم يعتد بالفصل، كما قال: ﴿وَتَغْشَى وُجُوهَهُمُ النَّارُ﴾ [٤]، وقال: ﴿وَأَخَذَتِ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةُ﴾ [٥]، وقال: ﴿فَأَخَذَتْهُمُ الرَّجْفَةُ﴾ [٦]، وقال: ﴿وَلَمْ

(١) سر صناعة الإعراب:٢/٣٨٢.

(٢) حكاه الكسائي.

ينظر: الإنصاف:٢/٣٥٢، وشرح ابن الناظم:/٢٩١، والارتشاف:٤/ ١٨٤٥، وتوضيح المقاصد: ٢/ ٨٢٦، والمساعد:٢/٣٠١، وشرح ابن عقيل:٣/٨٣، والهمع:٢/ ٥٢٦، وشرح الأشموني:٢/ ١٨٢.

(٣) شرح الكافية الشافية:٣/١٥٣٥، ١٥٣٦.

(٤) سورة إبراهيم:١٤/٥٠.

(٥) سورة هود: ١١/ ٩٤.

(٦) سورة الأعراف: ٧/٧٨، ٩١.

تَكُنْ لَهُ فِئَةٌ يَنْصُرُونَهُۥ﴾ [1] فيمن قرأ بالتاء [2]... هذه الآي ونحوها لم يعتد فيها بالفصل» [3].

فيلاحظ على جميع هذه الصور أنَّ (ما لا يعتد به) هو المنطوق الذي يجرى مجرى ما قد سقط حكمه، فجميعه لم يلتفت إليه؛ لأنه لا يُغير الحكم، ولا يؤثر عليه من جهة الصناعة النَّحويَّة، نبَّه على ذلك الشاطبيُّ بقوله: «مثال ذلك الفصل: (أزيدًا في الدار أكرمتَه)، و(أزيدًا إلى الدار جئتَ به)، وما أشبه ذلك، فالفصل بهذا غيرُ معتدّ به، ولا مُغيّر للحكم المذكور قبلَ هذا، ونظيرُه الظرف، كقولك: (أزيدًا عندَك أنزلتَه)، و(أزيدًا أمامَك أقعدتَه)، و(أزيدًا يوم الجمعة ضربتَه)، وما أشبه ذلك» [4]؛ ذلك لأنَّ العربَ تَتَّسِعُ في الظروف والمجرورات بالتقديم والتأخير ما لا تتَّسعُ في غيرها، فالفصل بها كلا فصلٍ، بخلاف ما لو فصل بغيرها فإنَّ الاسم السابق في هذه الحالة لا ينتصب، يقول الزَّبيديُّ: « الظرف وحرف الجر يُتَّسَع فيهما ما لا يُتَّسَع في غيرهما»[5].

(١) سورة الكهف:١٨/٤٣.

(٢) قرأ حمزة والكسائي وخلف:(وَلَمْ يَكُنْ لَهُ فِئَةٌ) بالياء، ووافقهم الأعمش، وقرأ الباقون بالتاء. ينظر: السبعة في القراءات:/ ٣٩٢، ومعاني القراءات:٢/١١١، والحجة للقراء السبع:٥/ ١٤٩، وحجة القراءات:/ ٤١٨، والإتحاف:/ ٣٦٧.

(٣) إعراب القرآن:٢/٦١٢، ٦١٣.

(٤) المقاصد الشافية:٣/١٠٧.

(٥) ائتلاف النصرة:/٥٣.

- **المطلب الثاني: (التأصيل لما لا يعتد به، وموقف النحويين منه):**
  - **أولا: التأصيل لما لا يعتد به:**

من يطالع ما أشار إليه سيبويه [١]، وجرى ذكره على لسان المبرد [٢]، ونص عليه ابن السَّرَّاج [٣]، وقال به الفارسيُّ [٤]، وأورده ابن جني [٥]، وذكره الجوهريُّ [٦]، وعلل به ابن يعيش [٧]، وتناوله ابن مالك [٨]، ونَبَّه عليه ابن منظور[٩]، ووضحه أبو حيان[١٠]، وبيَّنه المراديُّ [١١]، وانتهى إليه ابن عقيل [١٢] [١٢] ... يجد كثرة تنبيههم على هذه الظاهرة، وأنَّ ما لا يعتد به قد عولوا عليه في كثير من مصنفاتهم، ويتأكد هذا التأصيل في نصوصهم التي ذكروها، ومن ذلك:

ـ نَبَّه سيبويه على ترك الاعتداد بـ (لا) بين الجار والمجرور؛ إذ قال: «اعلم أنَّ (لا) قد تكون في بعض المواضع بمنزلة اسم واحد، هي والمضاف إليه ليس معه شيء؛ وذلك نحو قولك: (أخذتَه بلا ذَنب)، و(أخذته بلا شيء)، و(غضبتَ من لا شيء)، (وذهبتَ بلا عتاد)، والمعنى معنى ذهبت بغير

(١) ينظر: الكتاب:٣٠٢/٢، ٤٩٦.
(٢) ينظر: المقتضب:٤/٤.
(٣) ينظر: الأصول:٣٦٣/١.
(٤) ينظر: التعليقة:٢٥/٢.
(٥) ينظر: سر صناعة الإعراب:٣٨٢/٢.
(٦) ينظر: الصحاح:١٠٥/٥.
(٧) ينظر: شرح المفصل:٣٥٢/٢.
(٨) ينظر: شرح الكافية الشافية:١٥٣٦/٣.
(٩) ينظر: لسان العرب: ٦/ ١٨.
(١٠) ينظر: البحر المحيط:٣٨٥/١.
(١١) ينظر: توضيح المقاصد:١٤٢٨/٣.
(١٢) ينظر: شرح ابن عقيل:١٤٥/٤.

عتاد، وأخذتَه بغير ذنب، إذا لم ترد أن تجعل (غيرًا) شيئا أخذه به يعتد به عليه» [1].

- أشار المبرد إلى ترك الاعتداد بتقدير المحذوف في الترخيم على لغة من لا ينتظر بقوله:« الَّذِي يَقُول: (يَا حَارُ) لَا يعْتد بِمَا ذهب، ويجعله اسْما على حياله» [2].

. ذكر الفارسيُّ عدم الاعتداد بالمنادى المكرر، وأنَّ الأول منصوب؛ لأنَّه مضاف إلى ما بعد الثَّاني في قول جرير:(يا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيٍّ) [3]؛ إذ قال:«تُرك الأول على نصبه، فكأنَّه قال: يا تَيْمَ عَدِيٍّ، ولم يعتد بالثاني» [4].

- نص أبو حيان على تركهم الاعتداد بدخول (إنَّ) على الموصول مع دخول (الفاء) في الخبر، بقوله: «دَخَلَتِ (الْفَاءُ) فِي الْخَبَرِ؛ لِأَنَّ الْمَوْصُولَ ضُمِّنَ مَعْنَى الشَّرْطِ، وَلَمْ يُعْتَدَّ بِدُخُولِ (إنَّ) عَلَى الْمَوْصُولِ، وَذَلِكَ جَائِزٌ فِي كَلَامِ

(١) الكتاب:٣٠٢/٢، وقد بين السيرافيُّ ترك الاعتداد بـ (لا) الفاصلة بين الجار والمجرور؛ إذ إذ قال: «إذا قلت: (أخذته بلا ذنب)، و(غضبت من لا شيء) فمعناه: أخذته بغير ذنب، وغضبت من غير شيء، فـ(غير) مخفوض بحرف الخفض الذي دخل، فإذا جعلت مكان(غير): لا، فـ (لا) حرف لا يقع عليه حرف الخفض، فوقع حرف الخفض على ما بعد (لا)»، شرح كتاب سيبويه:٣/ ٤٥.

(٢) المقتضب:٤/٤.

(٣) من (البسيط)، وتمامه: (لا أبَا لَكُمُ ... لا يُوقِعنَّكمُ فِي سَوْءَةٍ عُمَرُ)، موطن الشاهد قوله: (يا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيٍّ)؛ فقد نصب المنادى لإضافته إلى ما بعد الثاني؛ وذلك لتركه الاعتداد بالمكرر.

ينظر: الديوان:١/ ٢١٢، والكتاب:١/ ٥٣، والمقتضب:٤/ ٢٢٩، والأصول:١/ ٣٤٣، واللامات للزجاجيّ:/ ١٠١، والخصائص:١/ ٣٤٦، والمفصل:/ ٦٦، والكافية:/٢٠، ومغني اللبيب:/ ٥٩٦.

(٤) التعليقة:٢٥/٢.

الْعَرَبِ، وَلَا مُبَالَاةَ بِمَنْ خَالَفَ فِي ذَلِكَ [١]» [٢]، وغير ذلك من النصوص القاطعة التي بات الاعتماد عليها أمرًا حتميًّا في التوثيق لهذا الظاهرة.

- **ثانيًا: موقف النحويين ممَّا لا يعتد به:**

على الرغم من أنَّه قد أثر عنهم ضعف الاستدلال ببعض الأدلة، كاستضعافهم الاستدلال باستصحاب الحال، قال ابن الأنباريُّ: «استصحاب الحال من أضعف الأدلة؛ ولهذا لا يجوز التمسك به ما وجد هناك دليل» [٣]، إلا أنَّه لم يؤثر عنهم استضعاف الاستدلال بما لا يعتد به، ولم يمنع أحد من العلماء . فيما أعلم . من التعويل عليه، ولا الأخذ به، كما لم يؤثر عنهم رده أو الحكم عليه بالضعف، ويظهر ذلك بجلاء من خلال المسائل التي وقف البحث عليها، ومن شواهده: أنَّ (النُّون) إنَّما حذفت من (غُلامَيْ) في قولهم: (لا غُلامَيْ لَك)، و(لا غُلامَيْ لزيدٍ)؛ لأنَّهم لم يعتدوا باللام، قال ابن الشجريُّ: «(لا غُلامَيْ لَك)، و(لا غُلامَيْ لزيدٍ)، فالاعتداد بها من حيث منعت (غلامين) التعرّف بالإضافة إلى المعرفة، وترك الاعتداد بها من حيث حذفت نون (غُلامَينِ)، فلو لم يقدّروا إضافتهما لما حذفت النّون» [٤].

و(إِذَنْ) عملت النصب فيما بعدها مع وجود القسم فاصلا بينها وبين ما عملت فيه؛ لتركهم الاعتداد به، ولم يوجد معارض لذلك، وحرف الجر عمل فيما بعده مع الفصل بـ (لا)، وأجري القول مجرى الظن عند غير بني سُلَيْم مع الفصل بالظرف، وكذا الفصل بالجار والمجرور بين الاستفهام من جهة والفعل

(١) قال الأخفش: لا يجوز دخول(الفاء) مع (إنَّ) عاملة كأخواتها، ينظر: شرح المفصل:١/٢٥٣.

(٢) البحر المحيط:١/٣٨٥.

(٣) لمع الأدلة:/١٤٢.

(٤) أمالي ابن الشجري:٢/١٢٨.

من جهة أخرى... وقد دلَّت نصوصهم القاطعة على أنَّ العلة في ذلك راجعة إلى أنَّه مما لا يعتد به.

وممَّا يدل على عنايتهم به أنَّهم قد فسروا به الأقيس من كلامهم؛ ففي الحذف من المنقوص المنون غير المنصوب ذكر الفارسي أنَّه الأقيس؛ لما فيه من عدم الاعتداد بالعارض، قال المرادي: «لم يختلفوا في أنَّ الحذف من المنون غير المنصوب أكثر، ولكن اختلفوا في الأقيس، فقال الفارسيُّ: الحذف لأنَّ فيه عدم الاعتداد بالعارض، وقال بعضهم: الإثبات قياسًا على ألف المقصور» [(١)].

- **المطلب الثالث: (أهمية ما لا يعتد به، وأسبابه):**
  - **أولا: أهمية ما لا يعتد به:**

تظهر أهمية ما لا يعتد به في عدة أمور، منها:

ـ توجيه القراءات القرآنيَّة الكريمة؛ ولعل في إشارة الباقوليِّ إلى تخريج قراءة تأنيث الفعل لتأنيث فاعله مع وجود الفاصل، ناصًا على أنَّ هذا الفاصل ممَّا لا يعتد به خير شاهد [(٢)].

ـ تخريج كلام العرب نظمًا ونثرًا عليها، فمن النظم: الفصل بين (أو) والفعل بالنداء قول ابن منظور: «لَمْ تَعْتَدَّ بِالنِّدَاءِ فَاصِلا لِكَثْرَتِهِ فِي الْكَلَامِ، وَكَوْنِهِ مُعْتَرَضًا بِهِ للتأكيد، كَقَوْلِهِ:

يَا عُمَرَ الخَيْرِ رُزِقْتَ الجَنَّهْ ... اكْسُ بُنَيَّاتي وأُمَّهُنَّهْ
أَو ـ يَا أَبا حَفْصٍ ـ لأَمْضِيَنَّهْ [(٣)]

---

(١) توضيح المقاصد:١٤٧٣/٣.

(٢) ينظر: إعراب القرآن:٦١٢/٢، ٦١٣.

(٣) من (الرجز)، نسب لرجل أعرابي يخاطب أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وموطن الشاهد قوله :(أَو يَا أَبا حَفْصٍ لأَمْضِيَنَّهْ)؛ إذ فصل بَيْنَ (أَو) وَالْفِعْلِ بالنِّدَاءِ، ولم يعتد به.

ينظر: الخصائص:٢/ ٧٥، وسر صناعة الإعراب: ٢/ ١٢٣، وتوجيه اللمع:/ ٥٣٢، وشرح المفصل لابن يعيش: ١٣٦/١، وشرح ابن عقيل:١/ ١٢٨.

فَاعْتَرَضَ بِالنِّدَاءِ بَيْنَ (أَو) وَالْفِعْلِ» [١].

وكذا الفصل بين الصلة والموصول بالنداء؛ لأنَّ النداء ضرب من التنبيه، فله صلة بمضمون الكلام، قال البغداديُّ: «قد فصلوا بين الصلة والموصول بالنداء في قوله:

تَعَشَّ فَإِنْ عَاهَدْتنِي لاَ تَخُونُنِي ... نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يَا ذِئْبُ يَصْطَحِبَانِ [٢]

فالجواب عنه: أنَّ النداء ضرب من التنبيه، فشابه المنادى (ها) التي ينبه بها في: (مررت بهذا) ونحوه، وقد تراها معترضة بين الجار والمجرور غير معتد بها، فحمل النداء في ترك الاعتداد به فصلا مجرى (ها) هذه» [٣].

ومن النثر قولهم: (هذا غلام والله زيدٍ)، يقول ابن مالك: «قول بعض العرب: (هذا غلام والله زيدٍ)، فأضاف الغلام إلى (زيد)، ولم يعتد بوقوع القسم بينهما» [٤].

ـ تعليل الأحكام النَّحويَّة بها، ومن ذلك: قولهم في ترخيم (طَلْحَة): (يا طَلْحَةَ أقبِلْ)؛ إذ أتى بـ (طَلْحَة) مرخمًا على لغة من ينتظر، والأصل: (يا طَلْحَ)، ثم أدخلت الهاء غير معتد بها؛ وفتحت لأنَّها وقعت موقع ما يستحق الفتح وهو ما قبل هاء التأنيث، قال ابن يعيش: «(يا طَلْحَةَ أقبِلْ)؛ ووجهُه أن أكثرَ ما

(١) لسان العرب:١٨/٦.

(٢) من (الطويل)، للفرزدق، وموطن الشاهد قوله: (مَنْ يَا ذِئْبُ يَصْطَحِبَانِ)؛ وذلك للفصل بين الصلة والموصول بالنداء، وروايته في الديوان: (فإنْ وَاثَقْتَنِي) بدلا من (فَإنْ عَاهَدْتَنِي).

ينظر: الديوان:/ ٦٢٨، والكتاب:٤١٦/٢، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي:٧١/١، والخصائص:٤٢٤/٢، وشرح المفصل لابن يعيش:١٥٠/٢، وموصل الطلاب إلى قواعد الإعراب:/٦٧.

(٣) شرح أبيات المغني:٢١٢/٦.

(٤) شرح الكافية الشافية:١٥٣٦/٣.

يُدْعَى هذا النحوُ ممّا فيه تاءُ التأنيث مرخمًّا، فلمّا كان كذلك ورُدَّ المحذوف، تُرك الآخِرُ يجري على ما كان يجري عليه في الترخيم من الفتح، ولم يُعتدّ بالهاء» [١] على حد قول الشاعر:

كِلِينِي لِهَمٍّ يا أُمَيمَةَ ناصِبِ ... وليلٍ أقاسِيهِ بَطِيءِ الكَواكِبِ [٢].

وكذا امتناعهم من الإتباع على اللفظ في نحو: (مررت بعثمانَ الطويلِ)، وقوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ [٣]؛ ذلك لأنَّ الحركة عارضة، والعارض لا يعتد به [٤].

- **ثانيًا: أسباب ما لا يعتد به:**

لقد كان للقول بما لا يعتد به أسباب، استطاع البحث أن يقوم بتتبعها، ويُعنى بتوضيحها، منها:

الأول: العارض، قال ناظر الجيش: «لا شك أنَّ الأكثر في كلام العرب عدم الاعتداد بالعارض» [٥].

ومنه: أنَّهم لم يحفلوا برد الواو المحذوفة من الفعل (يكن) من قوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [٦]؛ لسكون (النون) في الوقت الذي تحركت فيه لالتقاء الساكنين؛ ذلك لأنَّ الحركة عارضة، قال ابن فَضَّال: «حُرِّكت (النون) من ﴿لَمْ يَكُنِ﴾ لالتقاء الساكنين، فإن قيل: لمَ لمْ ترجع (الواو) وهي إنَّما حذفت لسكون

(١) شرح المفصل:٣٥٢/٢.

(٢) من (الطويل)، للنابغة، وموطن الشّاهد قوله: (أُميمة)؛ إذ ذكر (الهاء) بعد حذفها ضرورة، فترك المنادى على حاله قبل (الهاء)، ولم يعتد بها.

ينظر: الديوان:/٢٩، والعين:١٣٧/١، والكتاب:٢٠٧/٢، وشرح أبيات سيبويه:٢٩٨/١، وشرح الكافية الشافية:١٣٦٩/٣، وتوضيح المقاصد:١١٣٠/٣، وشرح أبيات المغني:٢٦٨/١.

(٣) سورة الأنعام: ٦/ ١.

(٤) ينظر: المقتضب:٤/ ٢٠٧، وشرح المفصل لابن يعيش:٣٢٦/١.

(٥) تمهيد القواعد:٥١١٨/١٠.

(٦) سورة البينة:١/٩٨.

(النون) و (النون) قد تحركت؟ قيل: حركة (النون) عارضة لا يعتد بها، فكأنَّ السكون باق» [١].

الثاني: الحكم بالإلغاء، قال الشاطبيُّ «الملغَى غير معتدٍّ به» [٢]، وهو أمر بدهي؛ فما دام أنَّه ملغى سواء أكان الإلغاء في اللفظ أم في المعنى أم فيهما معًا فغير معتد به، ولا معول عليه، وكأنَّه في حقيقة الأمر غير موجود، قال ابن يعيش: «الإلغاءُ على ثلاثة أوجه: إلغاءٌ في المعنى فقط، وإلغاءٌ في الإعمال فقط، وإلغاءٌ فيهما جميعًا، فالإلغاءُ في المعنى، نحوُ: حروف الجرّ، كقولك: (ما زيدٌ بقائم)، و(ما جاءني من أحد)، وأمّا ما أُلغي في العمل فنحوُ: (زيدٌ منطلقٌ ظننتُ)، و(ما كان أحْسَنَ زيدًا)، وأمّا الإلغاءُ في المعنى واللفظ فنحوُ: (ما)، و(لا)، و(إنْ)» [٣].

والإلغاء وارد في مواطن كثيرة، كالحاصل في باب (ظن)، وفي إلغاء العامل في باب التنازع، وإلغاء الفعل متى كرر [٤]، والفعل (خال) بين المبتدأ والخبر [٥]، وكذا إلغاء(إذن)، و(الباء)، والظرف [٦].

الثالث: الأبنية الخارجة عن أوزان العرب، كالحاصل فيما دخل العربيَّة من أمثلة وأوزان جاءت على غير ما تكلمت به العرب، وقد خضعت لقواعد العربيَّة، وعوملت معاملة ما تكلمت به العرب، كـ (إبراهيم)، و(سراويل)، و(آجر) [٧]،

(١) النكت:/٥٦٦.
(٢) المقاصد الشافية:٢/٢٠٠.
(٣) شرح المفصل:٥/٧٧.
(٤) ينظر: شرح الكافية الشافية:٢/٥٥٩.
(٥) ينظر: أوضح المسالك:٢/٤٩.
(٦) ينظر: الكتاب:٢/ ١٣٣، ١٣٤، وشرح أبيات سيبويه:١/٢٨٨.
(٧) قال الزبيديُّ: «ليس في الكلام (فَاعُل) بضمِّ العين، و(آجُرّ)، و(آنُكٌ) أَعجميّانِ»، تاج العروس:٦/١٤.

وغيرها من الأوزان الأعجميَّة التي جاءت على غير أوزان العربيَّة، فهل تعد هذه الأوزان أمثلة يحتذى بها وأصولا يقاس عليها وأنماطا تتخذ للتحدث بمثلها؟

الواقع هو عدم الاعتداد بهذه الأبنية إلا ما جرى على أبنية كلام العرب، وأمَّا غيره فلا يعتد به، يؤكد ذلك قول الفارسيِّ: «لا ينكر أن يجيء العجمي على ما لا يكون عليه أمثلة العرب؛ ألا ترى أنَّه قد جاء فيه (سراويل) في أبنية الآحاد، و(إبريس)، و(آجر)، ولم يجئ على ذلك شيء من أبنية كلام العرب» [(١)].

ولكن الأمر الذي لا شك فيه هو أنَّ الأبنية التي يعتد بها ويعول عليها، والتي يجب أن تجعل أصلا للأوزان التي على شاكلتها، هي الأبنية التي جرت على أبنية كلام العرب، وعلى نظامها وجادت بها قرائحهم نظمًا ونثرًا، أما ما لا يكون على غير أمثلة العرب فلا يعتد به، ولا يبنى عليه أصل، قال الشاطبيُّ: «شيء آخر .لعمري .وهو عدم الاعتداد بالأبنية إلا ما جرى على أبنية كلام العرب، وأما غيره فلا يعتد به فنحو: (إبراهيم)، (وسقرقع)[(٢)]، و(طبرزد)[(٣)]، و(آجر)، ونحو ذلك من الأبنية الخارجة عن أوزان العرب لا يبنى عليها، ولا يعتبر في إثبات الأبنية أصلا»[(٤)].

الرابع: اللُّغَة القليلة، من أسباب عدم الاعتداد ترك الاعتماد أحيانًا في الاحتجاج على اللُّغَة القليلة، من ذلك: القول في إهمال (ما) الحجازية متى تقدم الخبر عليها، نحو: (ما قائم زيد)، وأمَّا قول الشاعر:

---

(١) المسائل الحلبيات:/٣٦٤.

(٢) قال الخليل: (السُقُرْقَع): «شراب لأهل الحجاز من الشعير والحُبوب قد لَهِجُوا به، وهذه الكلمة حبشيَّة، وليست من كلام العرب»، العين:٣٤٨/٢.

(٣) قال ابن منظور: «(الطَّبَرْزَذُ): السُّكَّرُ فارسي معرّب»، لسان العرب:٢٦٣٤/٤.

(٤) المقاصد الشافية ٢٣٨/٨.

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ ... إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وإِذْ ما مِثْلُهُمْ بَشَرُ [١]

فالذي يشير إليه ظاهر البيت أنَّ (مَا) قد عملت مع تقدم الخبر على الاسم، وقد كان من الأوجه الواردة في تخريج هذا البيت: أنَّها لغة قليلة، واللُّغَة القليلة لا يعتد بها، قال ابن الأنباريُّ: «إنَّها لغة لبعض العرب، وهي لغة قليلة، لا يعتدّ بها» [٢].

الخامس: الشاذ، مما لا يعتد به أيضًا: الشاذ، قال السيوطي: «الشاذ ونحوه يطرح طرحًا، ولا يهتم بتأويله» [٣]، وأصل (ش ذ ذ) هو: التفرق والتفرد، وهو: ما فارق ما عليه بقية بابه، وانفرد عن ذلك إلى غيره [٤]، قال ابن جنيّ: «جعل أهل علم العرب ما استمر من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصناعة مطردًا، وجعلوا ما فارق ما عليه بقية بابه وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذًا؛ حملا لهذين الموضعين على أحكام غيرهما» [٥]، من ذلك: الحديث عن مسألة وقوع التحذير للغائب، وأنَّ حقّ التّحذير أنْ يكون للمخاطب؛ قال ابن الأنباريّ: «أما ما حكي عن الخليل من قولهم: (إذا بلَغ الرجلُ السَّتِّينَ فإيَّاهُ وإيَّا الشَّوَابَّ)[٦]، فالذي ذكره سيبويه في كتابه أنَّه لم يسمع ذلك من الخليل، وإنما

(١) من (البسيط)، للفرزدق، وموطن الشاهد قوله: (ما مثلَهُم بشرُ)؛ فقد أعمل (ما) مع تقدم الخبر.

ينظر: الديوان:/ ١٦٧، والكتاب:١/٦٠، والتعليقة:١/٩٤، وأسرار العربيَّة:/١٢١، وشرح التسهيل:١/٣٧٣، والجنى الداني:/١٨٩.

(٢) أسرار العربيَّة:/١٢١.

(٣) الاقتراح:/١٣٠.

(٤) ينظر: المزهر:١/١٨٠.

(٥) الخصائص:١/٩٨.

(٦) ينظر: الكتاب:١/٢٧٩، وشرح كتاب سيبويه للسيرافيّ:٢/ ١٧٧، وسر صناعة الإعراب:١/ ٣٢٠، والمفصل:/١٦٧، واللباب:١/٤٨٠، وشرح المفصل لابن يعيش:٢/٣١١، وشرح الكافية الشافية:٢/ ١٣٧٨.

قال: وحدثني مَنْ لا أتهم عن الخليل أنه سمع أعرابيًّا يقول: (إذا بلَغ الرجلُ السَّتَّينَ فإيَّاهُ وإيَّا الشَّوَابَّ)، وهي رواية شاذة لا يعتد بها، وكأنه لما رأى آخره يتغير كتغير المضاف والمضاف إليه أجراه مجراه»[(١)]، على أنَّ في هذه الرواية شذوذًا آخر، قال المراديُّ: «في هذا المثل شذوذ من وجه آخر، وهو إضافة (إيَّا) إلى الظاهر»[(٢)].

وقد وضح ذلك ابن هشام بقوله: «فيه شذوذان: أحدهما: اجتماع حذف الفعل، وحذف حرف الأمر؛ والثاني: إقامة الضمير، وهو (إيا) مقام الظاهر، وهو الأنفس؛ لأنَّ المستحق للإضافة إلى الأسماء الظاهرة، إنَّما هو المظهر لا المضمر» [(٣)]؛ إذ التقدير: فليحذر تلاقي نفسه وأنفس الشواب وعلى ذلك فلا يمكن بحال من الأحوال القياس عليه، كما قال الأشمونيُّ: «لا يقاس على ذلك» [(٤)]؛ لذا قال ابن مالك: وَعَنْ سَبِيلِ القَصْدِ مَنْ قَاسَ انْتَبَذْ [(٥)].

السادس: الضرورة، لا يعتد بها سواء أكان للشاعر عنها مندوحة أم لم يكن ، ولا يمكن أن تجعل أصلا للقياس عليها، والاحتجاج بها، والاعتماد عليها في التقعيد النحويّ؛ ولا أدل على ذلك من قول ابن الأنباريّ من أنَّه لا يجوز القول بتقدم المجرور على عامله، وأنَّه في الوقت نفسه لا يفصل بين عامل الجر ومعموله: «أمَّا المجرور فلا يجوز أنْ يتقدّم على عامله، ولا يفصل بين عامله ومعموله إلا في ضرورة لا يعتد بها» [(٦)]؛ وعلى هذا فما جاءت به الضرورة

(١) الإنصاف:٢/٥٧٢.
(٢) توضيح المقاصد:٣/١١٥٧.
(٣) أوضح المسالك:٤/ ٧٢.
(٤) شرح الأشموني:٣/٨٧.
(٥) ألفية ابن مالك:/٥٣.
(٦) أسرار العربيَّة:/٢٤٣.

لا يعتد به، فيجعل أصلا تقام عليه قاعدة، ويُستنبط منه حكم، ويبنى عليه قبول مذهب أو رده، أو تعليل حكم... وهكذا القول في كل ما حكم عليه بأنَّه ضرورة.

السابع: النادر: نبه الحريريُّ على أنَّ النادر لا يعتد به ولا يعول عليه؛ ففي مسألة وقوع الضمير متصلا بعد (إلا) ذكر أنَّ الصواب عنده هو أنَّ الضمير بعد (إلا) لا يقع إلا منفصلا، كقوله تعالى: ﴿أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾ (١)، أما قوعه منفصلا بعدها فلا يعتد به؛ لندوره، فأساس المنع والقبول مبني عنده على الندور أو عدمه؛ إذ قال: «أما قول القائل:

فَمَا نُبالِي إذا مَا كنتِ جارَتَنا ... ألّا يُجاورَنا إلاَّكِ دَيَّارُ (٢).

فلم يأت في أشعار المتقدمين سواه، والنادر لا يعتد به، ولا يقاس عليه» (٣).

وهذا الاستعمال ليس خاصا بالشعر؛ بدليل قول العرب: (قام القوم إلاك) (٤)؛ ولعل الذي يقوي مذهب الحريريّ أنَّ سيبويه لا يعتد بالنادر، أكد ذلك السمين الحلبيّ بقوله: «سيبويه لا يعتدُّ بالقليل فيقول: (لم يَرِدْ كذا)، وإن كان قد ورَدَ منه الحرفُ والحرفان؛ لعدمِ اعتدادِهِ بالنادر القليلِ» (٥).

(١) سورة يوسف:١٢/ ٤٠.

(٢) من (البسيط)، لم أقف على قائله، وموطن الشاهد قوله: (إلاك)؛ فقد جاء الضمير متصلا بعد (إلا)، والقياس أن يكون منفصلا، أي: (إلا إياك).

ينظر: الخصائص:١/٣٠٨، وشرح التسهيل:١/١٥٢، وتوضيح المقاصد:١/٣٥٩، وشرح شواهد المغني: /٨٤٤.

(٣) درة الغواص:/ ١٣١.

(٤) ينظر: التذييل:٢/٢٣٤.

(٥) الدر المصون:٢/٦٤٨.

الثامن: الزيادة، كتركهم الاعتداد بزيادة (ما) بين الجار والمجرور، وعمل ما قبلها فيما بعدها، قال ابن مالك: «لم يعتد بها بين حرف الجر والمجرور به في نحو:﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾ [١]، و﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ﴾[٢]» [٣].

ومنه أيضًا: القول بأنَّ وقوع (ذا) بَعْدَ (كم) في نحو قولهم: (كم ذا نَصَحْتُك) خطأ، والحق أنَّه لا يعد خطأ؛ لأنَّ المسوغ لصحته هو أنَّ (ذا) جاءت زائدة، وعلى هذا لا تعد (ذا) واقعة بعد (كم)؛ ففي قرارات مجمع اللُّغَة العربيَّة يذهب بعض الباحثين إلى تخْطِئة وقوع (ذا) بعد (كم) في نحو: (كم ذا نَصَحْتُك)، وترى اللجنة أنَّه تعبير صحيح، يوجَّه على أنَّ (ذا) زائدة فيه؛ استنادًا إلى ما جاء في اللسان عن ابن الأعرابيِّ من أنَّ العرب تصل كلامها بـ(ذِي) و(ذَا) [٤]، فتكون حشوًا لا يُعْتَدُّ به [٥].

التاسع: الفضلة، مما لا يعتد به الفضلة؛ لأنَّه يأتي بعد تمام الكلام، من ذلك:

القول في تقديم المرفوع والمنصوب في جواب الشرط؛ فقد ذهب البصريون إلى أنَّ تقديم المرفوع والمنصوب في جواب الشرط كله جائز، فمن تقديم المرفوع قولهم: (إن تأتِنِي زيدٌ يكرِمُك)، ومن تقديم المنصوب: (إن تأتني زيدا أكرم) [٦].

ومذهب الفراء المنع [٧]، والذي عليه ابن الأنباريّ هو القول بما ذهب إليه البصريون؛ لأنَّ المنصوب فضلة، والفضلة لا يعتد بها في الجملة؛ إذ قال:

---

(١) سورة المؤمنون:٢٣/٤٠.

(٢) سورة آل عمران:٣/ ١٥٩.

(٣) شرح التسهيل:٢/٣٨.

(٤) ينظر: لسان العرب:١٢/ ٩٤، وتاج العروس:٣١/ ٣٩١.

(٥) ينظر: القرارات المجمعيَّة في الألفاظ والأساليب:/ ١١٣.

(٦) ينظر: الإنصاف:٢/٥٠٨، وائتلاف النصرة:/١٣٠.

(٧) ينظر: معاني القرآن للفراء:١/٤٢٢.

«الذي يدل على فساد ما ذهب إليه الفراء من امتناع جواز تقديم المنصوب أنَّا أجمعنا على أنَّ المنصوب فَضْلَةٌ في الجملة، بخلاف المرفوع؛ فينبغي ألا يعتدّ بتقديمه، كتقديم المرفوع» [١].

العاشر: ما لم تقله العرب، من ذلك: القول بفتح لام الجحود؛ فقد ذكر السمين الحلبي أنَّ الجمهور على كسرها بقوله: «قوله تعالى: ﴿لِيُعَذِّبَهُمْ﴾[٢] قد تقدَّم الكلامُ على هذه اللام المسماة لام الجحود، والجمهورُ على كسرها، وقرأ أبو السمال بفتحها[٣]، قال ابن عطية عن أبي زيد: سمعت من العرب مَنْ يقول: (لَيُعَذِّبَهُمْ) بفتح اللام، وهي لغةٌ غيرُ معروفةٍ، ولا مستعملةٍ في القرآن[٤]، قلت: يعني في المشهور منه، ولم يَعْتَدَّ بقراءة أبي السمال، وروى ابن مجاهد عن أبي زيد فتحَ كلِّ لامٍ عن بعض العرب إلا في (الْحَمْدُ لِلَّهِ)[٥]، وروى عبد الوارث عن أبي عمرو فَتْحَ لامِ الأمرِ[٦] من قوله: ﴿فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ إِلَى طَعَامِهِ﴾[٧]» [٨].

(١) الإنصاف:٢/٥١٠.
(٢) سورة الأنفال:٨/ ٣٣.
(٣) ينظر: مختصر ابن خالويه:/٥٥، وإعراب القراءات الشواذ:١/٥٩٣.
(٤) ينظر: المحرر الوجيز:٢/ ٥٢١.
(٥) سورة الفاتحة:١/ ٢.
(٦) ينظر: مختصر ابن خالويه:/٥٥.
(٧) سورة عبس:٨٠/ ٢٤.
(٨) الدر المصون:٥/٥٩٧، ٥٩٨.

المبحث الثاني: (مواضع ما لا يعتد به عند النحويين):

اشتمل على ثلاثة مطالب:

- **المطلب الأول: ما لا يعتد به في الأسماء:**

١. عد الخالفة قسمًا من أقسام الكلام:

أقسام الكلام عند النَّحويين ثلاثة ولا رابع لها، وهي: الاسم والفعل والحرف، قال سيبويه: «الكَلِم: اسمٌ، وفِعْلٌ، وحَرْفٌ جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل» (١)، وقال المبرد: «الْكَلَام كلّه اسْم وفِعل وحرف جاءَ لِمَعْنى لَا يَخْلُو الْكَلَام عربيّا كَانَ أَو أَعجميّا من هَذِه الثَّلَاثَة» (٢).

وقد وصف الزجاجيُّ المدعى أنَّ للكلام قسمًا رابعًا أو أكثر بأنَّه مخمّن أو شاك، متحديًّا أن يأتي أحدٌ كائنا من كان بخلاف ما قاله سيبويه، أو ينازعه في مقالته، يقول الزجاجيُّ: «المدعي أنَّ للكلام قسَما رابعًا أو أكثر منه مُخمن أو شاك؛ فإن كان متيقنًا فليوجد لنا في جميع كلام العرب قسمًا خارجًا عن أحد هذه الأقسام ليكون ذلك نقضًا لقول سيبويه؛ ولن يجد إليه سبيلا؛ وليس يجب علينا ترك ما قد تيقناه وعرفناه حقيقة، وصح في العقول لشَكٍّ من شَكَّ بغير دليل ولا برهان؛ لأنَّ الشكوك لا تدفع الحقائق» (٣).

وهو الأولى؛ ومن دلائل حصر أجزاء الكلمة في الاسم، والفعل، والحرف أمور منها:

ـ الأثر، ذكره الإمام السيوطيُّ بقوله: «الكلمة: إمَّا اسم، وإمَّا فعل، وإمَّا حرف، ولا رابع لها، والدلالة على ذلك ثلاثة: أحدها: الأثر» (٤).

---

(١) الكتاب:١/١٢.

(٢) المقتضب:١/٣.

(٣) الإيضاح في علل النحو:/٤٣.

(٤) الأشباه والنظائر للسيوطيّ:٢/٤.

ـ الإجماع، قال أبو حيان: «أجمع النَّحويون على أنَّ أقسام الكلمة ثلاثة: اسم، وفعل، وحرف» [١]، وقال الأشمونيّ: «النحويون مجمعون على هذا إلا من لا يعتد بخلافه» [٢].

ـ الاستقراء التام، والمقصود به: «أنَّ أئمة النَّحويين المستقرئين علم النحو تتبعوا ألفاظ العرب، فلم يجدوا غير هذه الثلاثة» [٣].

أما ما ذهب إليه ابن صابر[٤] من أنَّ هناك قسمًا رابعًا وهو اسم الفعل، ويسمى الخالفة فقد ذكر العلماء أنه لا يعتد به، قال الصبان: «هو أبو جعفر بن صابر فإنَّه زاد اسم الفعل مطلقًا وسماه خالفه، والحق أَنَّه من أفراد الاسم» [٥]، وقال الخضريُّ: «النحويون مجمِعون على هذا إلا من لا يعتد بخلافه في اسم الفعل» [٦].

وقد ذكر أبو حيان أنَّه إنَّما حكاه من حكاه على سبيل الاستندار والاستغراب؛ إذ قال: «حكى لنا ذلك عنه أستاذنا أبو جعفر على سبيل الاستغراب والاستنْدار لهذه المقالة» [٧].

---

(١) التذييل: ١٩/١.

(٢) شرح الأشموني: ٢٤/١.

(٣) التذييل: ١٩/١.

(٤) هو: أحمد بن صابر أبو جعفر القيسيّ المغربيّ ، كان إمامًا بارعًا فاضلا ، كاتبًا مترسلا شاعرًا، حسن الخط ، قرأ عليه أبوجعفر بن الزُّبير.

ينظر: المنهل الصافي:١/ ٣١٧ ، ٣١٨ ، وبغية الوعاة:١/ ٣١١ ، ونفح الطيب:٢/ ٦٥٥ ، ٦٥٦ .

(٥) حاشية الصبان: ٢٣/١.

(٦) حاشية الخضري:٤٠/١.

(٧) التذييل ٢٣/١.

٢. التنوين اللاحق لـ (لو) مسمى بها:

إذا سموا بـ (لَوْ) وأعربوه أدَّى ذلك إلى تحرك (الواو)، وقلبها ألفا لانفتاح ما قبلها، ثم يدخلها التنوين، فتبقى الكلمة على حرف واحد؛ لأنَّ التنوين لا يعتد به، ولئلا يحدث إجحاف زادوا على ما كان ثانيه الواو مثله وكذا الياء، وما كان ثانيه الألف زادوا ألفا من جنسها مع قلب الألف بعد ذلك همزة، قال ابن سِيدَه: «إِذا جعلنَا (لَو) اسْما وَلم نَزِدْ فِيهِ شَيْئا، وَلم نَحْكِ اللفظَ الَّذِي لَهَا فِي الأَصْل أعربناها، فَإِذا أعربناها تحركت الْوَاو وَقبلهَا فَتْحة فانْقَلَبَتْ ألفا، فَتَصِير (لَا)، ثمَّ يدْخلهُ التَّنْوِين بحقِّ الصّرْف، فَتَصِير (لًا يَا هَذَا)، فَيبقى حرف وَاحِد وَهُوَ اللَّام، والتنوينُ غير معتدّ بِهِ»[(١)].

٣. ترك الاعتداد بالألف والنون في(عُقْرُبَّان)[(٢)]، والباء كأنَّها حرف الإعراب:

سبب ذلك راجع إلى أنَّ الألف والنون لا اعتداد بهما، أو أنَّهما وإن كانتا موجودتين إلا أنَّهما في حكم ما ليس بموجود، وأنَّهم عاملوا (الباء) معاملة حرف الإعراب، نسبه ابنُ منظور إلى ابن جني؛ إذ قال: «قَالَ ابنُ جِنّي: لَك فِيهِ أَمرانِ: إِن شِئتَ قلتَ إِنَّه لَا اعْتِداد بالأَلِف والنُّون فِيهِ فَيبْقَى حينئذٍ كأَنَّه (عُقْرُبٌّ) ... وإِن شئتَ ذَهبتَ مَذْهَبًا أَصْنَعَ من هَذَا؛ وذَلك أَنَّه قد جَرَت الأَلِفُ والنُّون من حيثُ ذكَرنا فِي كَثِيرٍ من كَلَامِهِم مَجْرَى مَا لَيْس مَوْجُودًا على مَا بَيَّنَّا» [(٣)]، وبمثل هذا قال الزَّبيديُّ [(٤)].

---

(١) المخصص:٥/ ١٦٤.

(٢) دُوَيبَّة تدخل الأُذُن.

ينظر: الصحاح (عقرب):١/١٨٧، ولسان العرب(عقرب):١/ ٦٢٤، وتاج العروس(عقرب): ٣/ ٤٢٤.

(٣) لسان العرب:١/ ٦٢٤.

(٤) ينظر: تاج العروس:٣/٤٢٥.

وقد ذكر ابن جني أنَّ (الباء) في هذه الحالة كأنَّها حرف الإعراب بقوله: «أمّا (عُقْرُبَّان) مشدد (الباء) فلك فيه أمران: إن شئت قلت: إنَّه لا اعتداد بالألف والنون فيه . على ما مضى . فيبقى حينئذ كأنه (عُقْرُبّ)... وإن شئت ذهبت مذهبًا أصنع من هذا؛ وذلك أنَّه قد جرت الألف والنون من حيث ذكرنا في كثير من كلامهم مجرى ما ليس موجودًا على مَا بَيَّنَّا، وإذا كان كذلك كانت (الباء) لذلك كأنها حرف الإعراب، وحرف الإعراب قد يلحقه التثقيل في الوقف، نحو:(هَذَا خالدّ)، و(هُوَ يَجْعَلّ)، ثم إنَّه قد يطلق ويقر تثقيله عليه، نحو:(الأَضْخَمّا)، و(عَيْهَلّ)، فكأنَّ (عُقْرُبَّانًا) لذلك (عُقْرُبّ)»[(١)].

٤. وقوع الضمير متصلا بعد (إلا):

ممن نصَّ على أنَّ وقوع الضمير متصلا بعد (إلا) لا يعتد به الحريريّ؛ لأنَّه لم يرد في كلامهم إلا نادرًا، والنادر لا يعتد به؛ إذ قال: «أمَّا قول القائل:

فَمَا نُبَالِي إِذَا ما كُنْتِ جَارَتَنَا ... أَلَّا يُجَاوِرَنا إِلّاكِ دَيَّارُ [(٢)].

فلم يأت في أشعار المتقدمين سواه، والنادر لا يعتد به، ولا يقاس عليه» [(٣)].

والذي عليه الكوفيون هو القول بجواز وقع المتصل بعد (إلا)، قال نشوان الحميريّ: «لا يأتي بعد (إلا) من الضمير إلا المنفصل، وأجاز الكوفيون أن يأتي

(١) الخصائص:٣/٢١٣.

(٢) من (البسيط)، لم أقف على قائله، وموطن الشاهد قوله: (إلاك)؛ فقد جاء الضمير متصلا بعد (إلا)، والقياس أن يكون منفصلا، أي: (إلا إياك).

ينظر: الخصائص:١/٣٠٨، وشرح التسهيل:١/١٥٢، وتوضيح المقاصد:١/٣٥٩، وشرح شواهد المغني:/٨٤٤.

(٣) درة الغواص:/١٣١.

بعدها المتصل، كقولك: (ما رأيت إلّاه وإلاك)، وأنشدوا: وما نُبَالِي إِذَا ما كُنْتِ جَارَتَنَا ... أَلَّا يُجَاوِرَنا إِلّاكِ دَيَّارُ، وهذا لا يجوز عند البصريين» [(١)].

ومن وقوع الضمير متصلا بعد (إلا) قول الشاعر:

أَعُوذُ بِرَبِّ العَرْشِ مِنْ فِئَةٍ بَغَتْ ... عَلَيَّ فَمَا لِي عَوْضٌ إِلَّاهُ نَاصِرُ [(٢)].

وقد تعددت أقوال ابن مالك في المسألة؛ ففي الخلاصة ذهب إلى القول بأنه ضرورة بقوله:

وَذُو اتِّصَالٍ مِنْهُ مَا لاَ يُبْتَدَا وَلاَ يَلِي إلاَّ اخْتِيَارا أَبَدَا [(٣)].

وفي التسهيل ذهب إلى الحكم عليه بالشذوذ؛ إذ قال: «شذ (إلاك) فلا يقاس عليه» [(٤)].

وأمَّا في شرح التسهيل فليس ضرورة؛ لتمكن الشاعر من أن يقول:

وما أبالي إذا ما كنتِ جارتنا ... ألا يكونَ لنا خِلٌّ ولا جارُ

ولتمكن الآخر من أن يقول:

أَعُوذُ بِرَبِّ العَرْشِ مِنْ فِئَةٍ بَغَتْ... عَلَيَّ فَمَا لِي غيرُه عَوْضٌ نَاصِرُ [(٥)].

والقول بعدم الاعتداد به والقياس عليه هو الأولى؛ لندوره.

---

(١) شمس العلوم:١/١٣٤.

(٢) من (الطويل)، لم أقف على قائله، وموطن الشاهد قوله: (إلاه)؛ لوقوع الضمير بعد (إلا) متصلا.

ينظر: شرح التسهيل:٢/٢٧٦، والتذييل:٨/١٩٨، والمقاصد الشافية:٣/٣٥١، والمقاصد النحويَّة:١/٢٧٠.

(٣) ألفية ابن مالك:/ ١٢.

(٤) التسهيل:/٢٧.

(٥) ينظر: شرح التسهيل:٢/ ٢٧٦.

٥. الفصل بين الموصول والصلة بالنداء:

ذكروا أنَّ فصل الفرزدق بالنداء بين الصلة والموصول في قوله:

تَعَشَّ فإنْ عاهَدْتَنِي لا تَخُونُنِي نَكُنْ مِثْلَ مَن يا ذِئْبُ يَصْطَحِبانِ (١).

ضرورة؛ لأنَّ المنادى أجنبي عن الصلة، لكن هذا الفصل غير معتد به عند ابن جني؛ لكثرته في الكلام، وكونه للتسديد، قال ابن جني: «لم يعتدّ بالنداء فاصلا؛ لكثرته في الكلام، وكونه معترضًا به للتسديد» (٢)، أو أنَّهم لم يعتدوا بهذا الفصل؛ لجريان النداء مجرى هاء (هذه)، قال البغداديُّ: «قد فصلوا بين الصلة والموصول بالنداء في قوله:

تَعَشَّ فَإِنْ عَاهَدْتَنِي لاَ تَخُونُنِي نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يَا ذِئْبُ يَصْطَحِبَانِ.

فالجواب عنه: أنَّ النداء ضرب من التنبيه، فشابه المنادى (ها) التي ينبّه بها في: (مررت بهذا) ونحوه، وقد تراها معترضة بين الجار والمجرور غير معتد بها، فحمل النداء في ترك الاعتداد به فصلا مجرى ها (هذه)» (٣).

٦. الفصل بين الموصول وصلته بالقسم:

في الفصل بين الموصول والصلة بالقسم إشكال ظاهر؛ لشدة امتزاجهما، وحاجة الموصول إلى صلته ملحة؛ بدليل أنه لا يتبع الموصول لا بنعت ولا توكيد ولا بدل ولا عطف إلا بعد استيفاء الصلة ومتعلقاتها، على أنَّ للقسم في

(١) من (الطويل)، للفرزدق، وموطن الشاهد قوله: (مَنْ يَا ذِئْبُ يَصْطَحِبَانِ)؛ وذلك للفصل بين الصلة والموصول بالنداء، والرواية في الديوان: (فإن وَاثَقْتَنِي) بدلا من (فَإِنْ عَاهَدْتَنِي).

ينظر: الديوان:/ ٦٢٨، والكتاب:٤١٦/٢، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي:٧١/١، والخصائص:٤٢٤/٢، وشرح المفصل لابن يعيش:١٥٠/٢، وموصل الطلاب إلى قواعد الإعراب:/٦٧.

(٢) الخصائص:٧٥/٢.

(٣) شرح أبيات المغني:٢١٢/٦.

الوقت نفسه ما ليس لغيره في الكلام لأنَّه مما يزيده تأكيدا وتبيينا؛ لذا فهذا النوع من الفصل عند البغداديّ يعد من النوع الذي لا يعتد به؛ إذ قال: «الفصل إنْ جاء للقسم نحوا ليس لغيره، ألا ترى أنَّه لا يستغني وحده، ولا يوصف به، ولا يوصل، ويدخل بين الجازم والمجزوم، والناصب والمنصوب» [(١)]، على أنَّهم لم يعتدوا بالقسم فاصلا بين الموصول وصلته من نحو قول الشاعر:

ذَاكَ الَّذِي وَأَبِيكَ تعْرِفُ مَالِك ... والْحَقُّ يَدْفَعُ تُرَّهَاتِ البَاطِلِ [(٢)].

لما في القسم من تأكيد لمضمون الجملة؛ لذا قال ابن عصفور: «لأنَّ فيه تأكيدًا للصلة حتى كأنَّه قال: ذاك . الذي تَعرِفُ . مالكًا حقًا» [(٣)]، ومما ورد نثرًا: (هذا الذي . واللَّهِ . أكْرَمَني).

٧. اسم الفاعل المقدر في الخبر الواقع ظرفًا:

من أمثلة الخبر الواقع ظرفا قولهم: (زيد خلفك)[(٤)]، فمن العلماء من جعل التقدير في نحو: (زيد خلفك): (زيد مستقر خلفك) ؛ لأنَّ الظرف منصوب، ولا بد

(١) شرح أبيات المغني:٦/٢١٣.

(٢) من (الكامل)، لجرير، موطن الشاهد قوله: (ذَاكَ الَّذِي وَأَبِيكَ تعْرِفُ)؛ إذ فصل بين الموصول وصلته بالقسم.

ينظر: الديوان:٢/٥٨٠، والتعليقة:٢/٢٦٠، والمسائل الحلبيات:/١٤٤، والخصائص:١/٣٣٧، وشرح التسهيل :٢/ ٣٧٦، والتذييل:٣/ ١٦٤، والارتشاف:٢/١٠٤٠، ومغني اللبيب:/٥١١، وتمهيد القواعد:٢/ ٧٧٥.

(٣) شرح الجمل:١/١٨٧.

(٤) قال ابن الخباز: «اختلف النحويون في قولنا: (زيد خلفك)؛ فذهب أبو العباس الشيبانيّ إلى أنَّ الظرف خبر عن المبتدأ، ولا يتعلق بشيء، وأنشد أصحابنا بأنَّ الظرف منصوب فلابد له من ناصب، الذين قدروا ناصبًا اختلفوا، فذهب ابن السَّرَّاج وابن جنّي إلى أنَّ التقدير: (زيد مستقر خلفك)، فقدَّروا اسم الفاعل؛ وذلك لأنَّ المفرد أصل الجملة، ولأنَّ في تقديره تقليلا للحذف، وذهب أبو علي الفارسيّ إلى أنَّ التقدير: (زيد استقر خلفك) فقدر الفعل؛ لأنَّه الأصل في العمل»، توجيه اللمع:/١١٢.

لـه مـن ناصـب، لكـنَّ المقـدر وهـو اسـم الفاعـل (مسـتقر) لـم يعتـدوا بـه؛ بـدليل امتنـاعهم مـن تقـديم الحـال علـى الظـرف فـي نحـو قـولهم: (زيـد خلفـك واقفًـا)، فلم يقولوا: (زيد واقفا خلفك)، قال ابن جني: «قولك: (زيد خلفك)، فأصل هذا: (زيد مستقر خلفك)، فحذف اسم الفاعل للعلم به، وأقيم الظرف مقامه، وانتقل الضمير الذي كان في اسم الفاعل إلى الظرف، وصار موضع الظرف رفعًا؛ لأنَّه خبر المبتدأ، وألغي (مستقر) حتى صار لا حكم له، ولا اعتداد به، وأنت مع هذا لو شئت لأظهرته، فقلت: (زيد مستقر خلفك).

ويـدلُّك علـى أنَّ حكـم (مسـتقر) ونحـوه فـي نحـو هـذا قـد سـقط عنـدهم، وصـارت معاملـة اللفظ الآن إنمـا هـي للظـرف: امتنـاعهم مـن تقـديم الحـال علـى الظرف في نحو قولهم: (زيد خلفك واقفًا)، فلو قلت: (زيد واقفا خلفك) لم يجز، فلولا أنَّ نصب الحال الآن إنَّما وجب بالظَّرف لا باسم الفاعل المحذوف لكان يجوز تقديم الحال على الظرف بغير اسم الفاعل، كما كان يجوز تقديمها عليه مع اسم الفاعل في قولك: (زيد واقفا في الدار مستقر)، فـ (واقفا) الآن منصوب بـ (مستقر) لا بالظرف، ولذلك جاز تقديمه على الظرف، فكذلك إذا قلت: (زيد خلفك واقفًا) نصبت الحال بالظرف لا باسم الفاعل»[(١)].

٨. معمول اسم (لا) النافية للجنس الشبيه بالمضاف:

اسم (لا) الشبيه بالمضاف وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه، نحو: (لَا قَبِيحًا فِعْلُهُ مَحْمُودٌ)، و(لَا طَالِعًا جَبَلا حَاضِرٌ)، و(لَا خَيْرًا مِنْ زَيْدٍ عِنْدَنَا) يلزم إعرابه منونًا عند الجمهور [(٢)]، على حين ذهب ابن كيسان إلى القول بجواز بنائه إجراء له مجرى المفرد؛ لترك الاعتداد بمعموله، وكأنَّه غير موجود لصحة

(١) سر صناعة الإعراب:٢/٣٨٢.

(٢) نسبه الشيخ خالد الأزهري إلى البصريين ناقلا الخلاف بقوله: «نصب الشبيه بالمضاف وتنوينه هو مذهب البصريين، وأجاز البغداديون: (لا طالعَ جبلا) بلا تنوين، أجروه في ذلك مجرى المضاف، كما أُجْرِيَ مجراه في الإعراب» التصريح:١/٣٤٤.

الكلام بدونه [١]، قال الخضريُّ: «اعلم أنَّ مشبه المضاف يلزم إعرابه منونًا عند البصريين، وجوز ابن كيسان بناءه . أيضًا . فلا ينوّن؛ إجراء له مجرى المفرد لعدم الاعتداد بالمعمول لصحة الكلام بدونه» [٢].

٩. صاحب الحال المجرور بإضافة غير محضة:

لا يجوز تقديم الحال بالإجماع على صاحب الحال إذا كان صاحب الحال مجرورًا بإضافة محضة؛ ذلك لأنَّ نسبة المضاف إليه من المضاف كنسبة الصلة من الموصول[٣]، بخلاف ما لو كانت الإضافة غير محضة فإنه يجوز تقديم الحال على الصاحب لعدم الاعتداد بها؛ وذلك لأنَّها في نية الانفصال، ذهب إلى ذلك الشيخ ابن مالك بقوله: «إن كانت الإضافة غير محضة جاز تقديم الحال على المضاف، كقولك: (هَذَا شَارِبُ السَّوِيقِ مَلْتُوتًا الآن أو غدًا)؛ لأنَّ الإضافة في نيّة الانفصال فلا يعتدّ بها» [٤]؛ وعلى هذا فالمسوغ لتقديم الحال على صاحبه هو عدم الاعتداد بالمضاف إضافة غير محضة.

وهذا التقديم ليس بممتنع . أيضًا . عند ابن عقيل؛ إذ قال: «من المجرور بالإضافة ما لا يمتنع معه التقديم، نحو: (هَذَا شَارِبُ السَّوِيقِ مَلْتُوتًا غدًا)، فيجوز: (هذا مَلْتُوتًا شَارِبُ السَّوِيقِ غدًا)، وكذا ما أشبهه مما إضافته غير محضة» [٥].

---

(١) ينظر: التذييل:٥/٢٧٢، ٢٧٣، والارتشاف:٣/ ١٣٠٤، والمساعد:١/٣٤٤، ٣٤٥، والهمع:١/٥٣١.

(٢) حاشية الخضري:١/٣٢١.

(٣) ينظر: شرح التسهيل:٢/٣٣٥، والتذييل:٩/ ٧٦، والتصريح:١/ ٥٩١، وشرح الأشمونيّ:٢/ ١٩.

(٤) شرح التسهيل:٢/٣٣٥.

(٥) المساعد:٢/٢٢.

والذي عليه ناظر الجيش أنَّه «لا فرق بينها وبين غير المحضة بالنسبة إلى التقديم على صاحب الحال؛ لما يلزم في ذلك من الفصل بين المتضايفين» (١).

وهو رأي ابن الناظم لما فيه من لزوم الفصل بين المضاف والمضاف إليه، وقياسًا على الصلة؛ إذ قال: «لا يجوز في نحو هذا تقديم الحال على صاحبها، واقعة بعد المضاف؛ لئلا يلزم الفصل بين المضاف والمضاف إليه، ولا قبله؛ لأنَّ نسبة المضاف إليه من المضاف كنسبة الصلة من الموصول، فكما لا يتقدم ما يتعلق بالصلة على الموصول، كذلك لا يتقدم ما يتعلق بالمضاف إليه على المضاف» (٢).

١٠. تركهم الاعتداد بالمنوي في الإضافة:

من ذلك: القول ببناء (غير) إذا قطعت عن الإضافة، ونوي معنى المضاف إليه دون لفظه، فالحكم بإعراب (غير) راجع إلى أنها تضاف ويوصف بها، لكن إذا قطعت عن الإضافة، ونوي معنى المضاف إليه دون لفظه فإنَّها في هذه الحالة تبنى، والسبب في ذلك أنَّهم لم يعتدوا بالمنوي، قال ابن مالك: «إذا قطعت عن الإضافة ونوي معنى المضاف إليه دون لفظه بنيت لزوال المعارض، كقولك: (فيها رجل لا غير)، ولم يعتد بالمنوي؛ لأنَّ غير الصريح لا يساوي الصريح» (٣).

١١. الفصل بين العاطف والمعطوف بالنداء:

نص على ترك الاعتداد بالفصل بين العاطف والمعطوف: ابن منظور موضحًا أنَّ علة عدم الاعتداد راجعة إلى كثرته فِي الْكَلَامِ، وَكَوْنِهِ مُعْتَرَضًا بِهِ

(١) تمهيد القواعد:٥/٢٢٨٢.

(٢) شرح ابن الناظم:/٢٣٥

(٣) شرح الكافية الشافية:٢/٩٦٣.

للتأكيد؛ إذ قال: «لَمْ تَعْتَدَّ بِالنِّدَاءِ فَاصِلا؛ لِكَثْرَتِهِ فِي الْكَلَامِ، وَكَوْنِهِ مُعْتَرَضًا بِهِ للتأكيد، كَقَوْلِهِ:

يَا عُمَرَ الخَيْرِ رُزِقْتَ الجَنَّهْ ... اكْسُ بُنَيَّاتي وأُمَّهُنَّهْ

أَو . يَا أَبا حَفْصٍ . لأَمْضِيَنَّهْ

فَاعْتَرَضَ بِالنِّدَاءِ بَيْنَ (أَو) وَالْفِعْلِ» (١).

والذي عليه الفارسيّ أنَّه لا يجوز الفصل بين العاطف والمعطوف إلا في الضرورة بقوله: «لا يكون الظرف قد فصل بين حرف العطف والمعطوف، وهذا لا يجوز في الكلام» (٢).

ومذهب ابن مالك أنَّه جائز في أفصح الكلام المنثور إن لم يكن المعطوف فعلا ولا اسما مجرورًا، خلافًا لما ذهب إليه الفارسيُّ، قال ابن مالك: «جعل أبو علي الفصل بين العاطف والمعطوف بالظرف والجار والمجرور مخصوصًا بالضرورة، واستشهد بقول الأعشى:

يَوْمًا تَرَاهَا كَشِبْهِ أَرْدِيَةِ الـ ... عَصْبِ وَيَوْمًا أَدِيمُهَا نَغِلَا (٣)

وهو جائز في أفصح الكلام المنثور إن لم يكن المعطوف فعلا ولا اسما مجرورًا، وهو في القرآن كثير، كقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي

(١) لسان العرب: ٦/ ١٨.

(٢) المسائل البصريات:٢/٧٧٤، ٧٧٥.

(٣) من (المنسرح)، موطن الشاهد قوله: (وَيَوْمًا أَدِيمُهَا)؛ إذ فصل بين حرف العطف، والمعطوف بالظرف، وهو ضرورة لدى الفارسيّ، وروايته في الديوان: (كَشِبْهِ أَرْدِيَةِ الْخِمْسِ)

ينظر: ديوان الأعشى:/ ٢٣٣، والإيضاح العضدي:/ ١٤٨، والبديع:١/ ٥١٣، وشرح الجمل لابن عصفور:١/ ٢٤٧، وشرح الكافية الشافية:٣/ ١٢٣٨، والارتشاف:٥/٢٤٣٠، وتمهيد القواعد:٧/ ٣٥١٧.

الْآخِرَةِ حَسَنَةً﴾ [١]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ﴾ [٢]، وقوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا﴾ [٣]، وقوله تعالى: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ﴾[٤]» [٥].

١٢. المنادى المكرر:

يمثل نصب المنادى المكرر لإضافته إلى ما بعد الثاني قول جرير:

يا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيٍّ لا أبَا لَكُمُ ... لا يُوقِعنَّكُمُ فِي سَوْءَةٍ عُمَرُ

فمن الأوجه الجائزة في المنادى هنا أنَّه يجوز نصبه لكونه مضافًا إلى ما بعد الثاني؛ لعدم الاعتداد به، وهي لغة للعرب جيدة [٦]، وممن لم يعتد بالمكرر وحكم بإضافة الأول إلى ما بعد الثاني: الفارسيُّ بقوله: «لم يُعْتَدّ بالاسم الثاني من قولك: (يا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيّ) كما لم يُعتد بالتاء من (طلحة)» [٧].

ومذهب سيبويه أنَّه منادى معرب منصوب؛ لأنَّه مضاف إلى (عَدِيٍّ)، وعلى هذا ففتحته فتحة إعراب؛ إذ قال «باب يكرر فيه الاسم في حال الإضافة، ويكون الأول بمنزلة الآخر؛ وذلك قولك: (يا زيدَ زيدَ عمرٍو)، و(يا زيدَ زيدَ أخينا)، و(يا زيدَ زيدَنا)، زعم الخليل رحمه الله ويونس أن هذا كله سواء، وهي لغة للعرب جيدة، وقال جرير:

يا تَيْمَ تَيْمَ عَدِىّ لا أبا لكمُ ... لا يُلْقِيَنَّكُمُ فِي سَوْءَةٍ عُمَرُ

---

(١) سورة البقرة:٢/ ٢٠١.
(٢) سورة النساء:٤/ ٥٨.
(٣) سورة يس:٣٦ / ٩.
(٤) سورة الطلاق:٦٥/ ١٢.
(٥) شرح التسهيل:٣/٣٨٤.
(٦) الكتاب:٢/٢٠٥، ٢٠٦.
(٧) التعليقة:١/٣٤٨.

وقال بعض ولدِ جرير: يا زيدَ زيدَ اليَعْمَلاتِ الذُّبَّلِ [1]؛ وذلك لأنَّهم قد علموا أنَّهم لو لم يكرروا الاسم كان الأول نصبًا، فلما كرروا الاسمَ توكيدًا تركوا الأول على الذي كان يكون عليه لو لم يكرروا» [2].

١٣. ضمير المنادى الشبيه بالمضاف المستتر:

يسمى المنادى الشبيه بالمضاف وهو كل اسم له تعلق بما بعده: مطولا وممطولا، أي: ممدودًا، ولا يمكن أن يحكم على المنادى بأنه شبيه بالمضاف، أي: ممطول بمعموله إلا إذا كان ملفوظا بمعموله؛ ففي نحو: (يا ذاهبُ) يكون المنادى مبنيًّا على الضم، ولا يعتد بالضمير في هذه الحالة، وكذا لو قلت: (يا ذاهبُ وزيد) بالعطف على (ذاهب)، بخلاف ما لو كان العطف على الضمير فإنَّه في هذه الحالة يصبح ممطولا، ويتعين النصب، قال أبو حيان: «المشبه بالمضاف، وهو المطول هو ماله عمل فيما بعده، ويعطف، نحو: (يا ضاربًا رجلا)، و(يا خيرًا من زيد)، و(يا عشرين رجلا)، و(يا زيدًا، وعمرًا) مسمى به.

وشرط المعمول أن يكون ملفوظًا به، فإن كان مستترًا في الاسم المنادى، نحو قولك: (يا ذاهب) تنادي واحدًا بعينه ففيه ضمير مستتر، ولا يكون مطولا فينصب، فلو عطفت على الاسم المنادي، فقلت: (يا ذاهب وزيد) بنيتهما على الضم، فلو عطفت على الضمير المستكن في (ذاهب) قلت: (يا ذاهبًا وزيد)، تريد: يا ذاهبًا هو وزيد، وصار مطولا؛ لأنَّه عامل في (زيد) بوساطة حرف

(١) من (الرجز)، لسيدنا عبد الله بن رواحة رضي الله عنه، وبعده:(وزَيْدَ دَاريّ الفَلَاة المَجْهَلِ)، وموطن الشاهد قوله: (يا زيدَ زيدَ اليَعْمَلاتِ)؛ فقد نصب المنادى؛ لأنَّه مضاف إلى ما بعد الثاني.

ينظر: الديوان:/١٥٢، والكتاب:٢٠٦/٢، واللامات للزجاجي:/١٠٢، ومغني اللبيب:/٥٩٦، والتصريح: ٢١٧/٢.

(٢) الكتاب:٢٠٥/٢، ٢٠٦.

العطف»[١]، وعلى هذا فالفرق بين كونه شبيها بالمضاف وغير شبيه به هو الاعتداد بالضمير أو عدم الاعتداد به، قال المراديُّ: «لا يطول المنادى بمعموله، إلا إذا كان ملفوظا به، فلا يعتدّ بالضمير المستكن، فرعان على ذلك لو قلت: (يا ذاهبُ) لبنيت على الضم؛ لعدم الاعتداد بالضمير، ولو قلت: (يا ذاهبُ وزيد) فإن عطف على (ذاهب) فالبناء، أو على الضمير نصبت لعمله في (زيد) بواسطة الحرف» [٢].

١٤. سكون باء (ابن) الواقع صفة للمنادى المتصل المضاف إلى علم:

إذا كان المنادى علمًا مفردًا موصوفًا بابن متصلا بالمنادى مضافا إلى علم؛ وذلك نحو: (يا زيد بن بكر)، فإنه يجوز في آخر المنادى الفتح؛ إتباعًا لفتحة (النون) من (ابن)؛ لعدم الاعتداد بـ(الباء)؛ لأنَّه حرف ساكن، وذلك لأنَّ السَّاكِنَ حَاجِزٌ غَيْرُ حَصِينٍ، أشار إلى هذه المسألة أبو حيان في معرض حديثه عن قوله تعالى: ﴿يَاعِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ﴾[٣]؛ إذ قال: «إذا كان المنادى علمًا مفردًا ظاهر الضمة موصوفًا بابن متصلا مضافا إلى علم جاز فتحه؛ إتباعًا لفتحة (ابن) هذا مذهب الجمهور، وأجاز الفرّاء وتبعه العكبريُّ في ما لا يظهر فيه الضمة تقدير الفتحة، فإن لم تجعل ﴿ابْنَ مَرْيَمَ﴾ صفة، وجعلته بدلا أو منادى فلا يجوز في ذلك العلم إلا الضم... والذي ذكره النحويون في نحو: (يا زيدَ بنَ بكر) إذا فتحت آخر المنادى أنها حركة إتباع الحركة نون (ابْنَ)، ولم يعتد بسكون باء (ابن)؛ لِأَنَّ السَّاكِنَ حَاجِزٌ غَيْرُ حَصِينٍ» [٤].

على حين ذكر الواحديُّ أنَّه يجوز في ﴿عِيسَى﴾ أن يكون في محل الرفع؛ لأنَّه منادى مفرد وصف بمضاف، ويجوز أن يكون في محل النصب؛ لأنَّه في

(١) الارتشاف:٤/٢١٨٦، ٢١٨٧.
(٢) توضيح المقاصد:٢/١٠٦٢.
(٣) سورة المائدة:٥/ ١١٠، ١١٢، ١١٦.
(٤) البحر المحيط:٤/٤٠٥.

نية الإضافة، ثم جعل (الابن) توكيدًا له، وكل ما كان مثل هذا جاز فيه الوجهان، نحو: (يا زيدُ بن عمروٍ)، و(يا زيدَ بن عمروٍ) (١)، والأظهر عند التبريزيُّ أنَّ موضعه نصب؛ لأنك تجعلُ الاسم مع نعتِه إذا أضفته إلى العلم كالشيء الواحد المضافِ (٢).

ورأى أبو حيان أنَّ هذا خلط وقع فيه بعض المفسرين، ومن ينتسبون إلى النحو من أنَّ المنادي في نحو هذا إمَّا غير مضاف، أو في نية الإضافة (٣)؛ إذ قال: «قد خلط بعض المفسرين، وبعض من ينتمي إلى النحو هنا، فقال بعض المفسرين: يجوز أن يكون ﴿عِيسَى﴾ في محل الرفع؛ لأنَّه منادى معرفة غير مضاف، ويجوز أن يكون في محل النصب؛ لأنَّه في نية الإضافة ثم جعل (الابن) توكيدًا، وكل ما كان مثل هذا جاز فيه الوجهان، نحو: (يا زيد بن عمرو)، وأنشد النَّحويون:

يَا حَكَمُ بْنَ الْمُنْذِرِ بْنِ الْجَارُودْ ... أَنْتَ الْجَوَادُ بْنُ الْجَوَادِ بْنِ الْجُودِ (٤)

قال التبريزيُّ: الأظهر عندي أنَّ موضع ﴿عِيسَى﴾ نصب؛ لأنَّك تجعل الاسم مع نعته إذا أضفته إلى العلم كالشيء الواحد المضاف» (٥).

---

(١) ينظر: التفسير البسيط: ٧/ ٥٨٦، ٥٨٧، والدر المصون:٤/٤٩٣.

(٢) ينظر: البحر المحيط:٤/٤٠٥، والدر المصون:٤/٤٩٣.

(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء:١/ ٣٢٦، والكشف والبيان عن تفسير القرآن للثعلبيّ:٤/ ١٢٣، ومفاتيح الغيب للرازيّ:١٢/ ٤٥٨، والجامع لأحكام القرآن للقرطبيّ:٦/٣٦٢.

(٤) من (الرجز)، نسبه سيبويه إلى رجل من بني الحِرماز، ونسبه الجوهريُّ إلى رؤبة، وهو في ملحقات ديوانه، وفيه: (الجَوَادُ المَحْمُودْ) بدلا من:(الْجَوَادِ بْنِ الْجُودِ)، وفي لسان العرب: (قِيلَ: الرَّجَزُ لِلْكَذَّابِ الحِرْمازِي)، موطن الشاهد قوله: (يَا حَكَم) بجواز البناء على الضم والفتح؛ لاتصاله بـ(ابن) المضاف إلى علم.
ينظر: ملحقات ديوان رؤبة:/ ١٧٢، والكتاب: ٢/ ٢٠٣، والمقتضب: ٤/ ٢٣٢، والأصول:١/ ٣٤٥، والصحاح (سردق):٤/ ١٤٩٦، ولسان العرب(سردق):١٠/١٥٨.

(٥) البحر المحيط:٤/٤٠٥.

١٥. المحذوف من المنادى عند ترخيمه على لغة من لا ينتظر:

من مذاهب العرب وطرائقها في ترخيم الاسم المنادى: أنَّها تجعل ما تبقى من الكلمة أصلا قائمًا برأسه، ولا تعتد في هذه الحالة بما طرح منه أيا كان هذا المحذوف حتى وإن كان من أصول الكلمة، كأنَّ الكلمة وضعت من أول الأمر على هذا، وكأنَّه لم يحذف منها شيء [١]، قال المبرد: «الَّذِي يَقُول (يَا حَارُ) لَا يعْتد بِمَا ذهب، ويجعله اسْمًا على حياله» [٢]، وعلى ذلك فالفرق بين قولنا: (يا حارُ) و(يا حارِ) هو ترك الاعتداد بما حذف أو الاعتداد به.

وقد نبه ابن جني على أنَّه أحيانًا قد يكون هناك اتفاق في اللفظ بين اللغتين في ترك الاعتداد بالمحذوف، والاعتداد به؛ ففي نحو:(منصُور) على مذهب من قال: (يا حارُ) يقول: (يا منصُ)، وعلى من قال: (ياحارِ) يقول أيضًا: (يا منصُ)، لكن الاختلاف حاصل في المعنى؛ إذ قال: «الضمتان وإن اتفقتا في اللفظ فإنهما مختلفتان في المعنى، وغير منكَر أن يتفق اللفظان من أصلين مختلفين؛ ألا ترى أنَّ مَن رخّم (منصورًا) في قول من قال: (يا حارِ) قال: (يا مَنصُ) فبقَّى الصاد مضمومة، كما بقَّى الراء مكسورة، ومن قال: (يا حارُ) فاجتلب للنداء ضمة قال أيضًا: (يا منصُ)، فحذف ضمة الصاد كما حذف كسرة الراء، واجتلب للصاد ضمة النداء، كما اجتلب للراء ضمة النداء، إلا أنَّ لفظ (يامَنصُ) في الوجهين واحد، والمعنيان متباينان»[٣].

١٦. المحذوف من نحو (ثمود) عند ترخيمه:

عند ترخيم (ثَمُود)، يقال: (يَا ثَمُو) منادى مرخم، قال الخليل: «يرخم (ثَمُود): (ثَمُو)، وَإِن الِاسْم لَا يكون على أقل من ثَلَاثَة أحرف وَهُوَ مَأْخُوذ من

(١) ينظر: الأصول:٣٦٣/١.

(٢) المقتضب:٤/٤.

(٣) سر صناعة الإعراب:٣٢٦/٢.

(الثمد)، وَهُوَ مستنقع المَاء» [١]، لكنه يترتب على ذلك في اللفظ أنَّ الاسم قد أصبح منتهيا بواو بعد ضمة؛ فمن اعتد بالدال رأى أنَّه لا مانع من ذلك؛ لأنَّ (الواو) ليست في الأصل هي آخر حرف في الكلمة، بل محكوم لها بحكم الحشو، قال الصبان: «لأنَّها محكوم لها بحكم الحشو، فلم يلزم مخالفة النظير» [٢].

أمَّا الفراء فيذهب إلى لزوم حذف (الواو) تمسكا باللفظ؛ لأنَّ (الواو) قد وقعت آخر الكلمة من جهة أنَّه يرى عدم الاعتداد بالمحذوف وهو (الدال)، وعليه تكون الكلمة على حرفين، فتقول عند ترخيم (ثَمُود): (يا ثم)، ويُقوِّي ذلك عنده أنَّه لا مانع من بقاء الاسم على حرفين، وكذا الحال في (عماد)، و(سعيد)، قال ابن مالك: «يقال في (ثَمُود) على مذهب من ينوي المحذوف: (يَا ثَمُو)، ولا يمنع منه عدم النظير بسلامة واو بعد ضمة في آخر اسم عارض البناء؛ لأنَّها غير متأخرة في التقدير، ومنع ذلك الفراء لتأخرها لفظًا، ولم يعتد بتقدير المحذوف، وألزم من أراد الترخيم في (ثَمُود) وشبهه أن يحذف (الواو)، فيقول: (يَا ثم)، ولا يبالي ببقاء الاسم على حرفين؛ لأنَّ ذلك عنده جائز» [٣]؛ وإنما لم يجز الفراء (يَا ثَمُو) لما فيه من وجود واو بعد ضمة في آخر اسم عارض البناء، قال ابن السَّرَّاج: «لا يجيز: (يَا ثَمُو) في (ثمود)؛ لأنَّه ليس له في الأسماء نظير» [٤].

١٧. الوصفيَّة العارضة، والاسميَّة العارضة في المنع من الصرف:

من أمثلة عدم الاعتداد بالوصفيَّة العارضة كلمة: (أَرْبَع)، فلا تعتد بها في منع الصرف، فتبقى مصروفة، قال الزجاج: «لم تقول: (مررتُ بنسوةٍ أربعٍ)، فتصرف أربعًا، وقد جعلته في موضع الصفة ؟ فالجواب في هذا: أنَّ أربعًا اسم

(١) الجمل:/١٦٣.
(٢) حاشية الصبان:٣/ ٢٦٩.
(٣) شرح التسهيل:٣/٤٢٥.
(٤) الأصول:١/٣٦٥.

جعلته في موضع الصفة، فأجريته على بابه في الأسماء، وليس (أربع) بتمثيل للأوصاف»[١]، ومن أمثلة عدم الاعتداد بالاسميَّة العارضة كلمة: (أَدْهَم)، وأنَّها ممنوعة من الصرف نظرًا إلى الأصل؛ لذا قال ابن عقيل: «إذا كان استعمال الاسم على وزن (أَفْعَل) صفة ليس بأصل، وإنما هو عارض كـ(أَرْبَع) فألغه، أي: لا تعتد به في منع الصرف، كما لا تعتد بعروض الاسميَّة فيما هو صفة في الأصل، كـ (أَدْهَم) للقيد فإنَّه صفة في الأصل لشيء فيه سواد، ثم استعمل استعمال الأسماء، فيطلق على كل قيد: (أَدْهَم)، ومع هذا تمنعه نظرًا إلى الأصل» [٢].

١٨. العلم المؤنث الثلاثي المحرك الوسط في الأصل، ولم تظهر حركته لفظًا:

العلم المؤنث الثلاثي المحرك الوسط يمنع من الصرف؛ ذلك لأنَّ الحركة صارت بمنزلة الحرف، فكأنَّه صار في هذه الحالة بمنزلة (سعاد)، و(زينب)[٣]، قال ابن الخباز: «إنَّما لم ينصرف؛ لأنَّ حركة أوسطه نزلت منزلة الحرف الزائد على الثلاثة»[٤]، وبمقتضى هذا كان يجب في نحو: (دار)، و(نار) مسمى بهما المنع من الصرف؛ لأنَّ أصلهما: (دَوَر)، و(نَوَر) بتحريك الوسط، لكن لمّا تظهر الحركة في العين من جهة اللفظ لم يعتد بها، قال ابن جني:« (دار) و(نار) إذا سمى بهما مؤنثًا، وإن كانت (الألف) تدل على أنَّ العين محركة في الأصل، وأصلهما: (دوَر)، و(نوَر) إلا أنَّ تلك الحركة في (العين) لمَّا لم تظهر إلى اللفظ

(١) ما ينصرف وما لا ينصرف:/ ٢٤، ٢٥.

(٢) شرح ابن عقيل:٣/٣٢٥.

(٣) خلافًا لابن الأنباريّ فإنَّه جعله ذا وجهين؛ فخالف النحاة أجمعين.

ينظر: اللباب:١/ ٥٠٩، وشرح المفصل لابن يعيش: ١/ ١٩٢، وشرح ابن الناظم:/ ٤٦٢، واللمحة:٣/ ٧٥٩، وتوضيح المقاصد:٣/ ١٢٠٦، ١٢٠٧، وتمهيد القواعد:٨/ ٤٠١٣، وشرح الأشمونيّ:٣/ ١٥٤.

(٤) توجيه اللمع:/ ٤١٥.

لم يعتد بها، ولم تجر الكلمة . وإن كانت مقدرةَ حركة العين . مجرى (قدَم) و(فَخِذ) إذا صارا علمين لمؤنث في ترك صرفهما، كما يترك صرفهما»[١].

١٩. تسكين عين الثلاثي في نحو: (كَتِف) من جهة المنع من الصرف:

الأصل في كلمة (كَتِف) أنَّها محركة الوسط ممنوعة من الصرف اسم امرأة، لكن اللفظ قد يسكن تخفيفًا، ومع ذلك يظل هذا الاسم ممنوعًا من الصرف، فيعامل في هذه الحالة معاملة الاسم الثلاثي المحرك الوسط فيمنع من الصرف؛ لأنَّ الحركة في الأصل منوية فلم يعتد بالسكون، قال ابن مالك: «لو سمي بـ (كَتِف): امرأة، ثم سكن تخفيفًا لم يجز صرفه جواز صرف (هند)؛ لأنَّ الحركة منوية فلم يعتد بالسكون» [٢].

ومذهب سِيبَوَيْهِ والجمهور في الاسم الثلاثي الساكن الوسط هو القول: بالصرف ومنع الصرف، وإن كان المنع هو الأولى [٣]، يقول سِيبَوَيْهِ: «اعلم أنَّ كلَّ مؤنث سمَّيته بثَلاثَة أحرف متوالٍ مِنْهَا حَرْفان بالتَّحرك لا ينصرف، فإنْ سميته بثَلاثَة أحرف فكَانَ الأَوْسط مِنْهَا ساكنًا، وكَانَت شيئًا مؤنثًا أَوْ اسمًا الغالب عَلَيهِ المؤنث، كـ(سُعاد) فأنت بالخيار: إن شئت صَرفته، وإن شئت لم تصرفه، وترك الصَّرف أجود، وتلك الأَسْمَاء، نَحْو: (قِدْر)، و(عَنْز)، و(دَعْد)، و(جُمْل)، و(نُعْمَ)، و(هِنْد)» [٤].

فمن صرف فقد راعى الخفة، ومن لم يصرف اعتبر اجْتِمَاع العلميَّة والتَّأنيث، قال ابن الصايغ: «من صرفه نظر إلى خفّة اللّفظ، وأنَّها قد قاومت أحد

(١) سر صناعة الإعراب:٢/٣٤٨.

(٢) شرح الكافية:٣/١٤٢٥.

(٣) ينظر: ما ينصرف وما لا ينصرف:/٤٩ ، وشرح كتاب سيبويه للسيرافيّ:٤/١١، ١٢، وشرح شذور الذهب للجوجريّ:٢/ ٨٣٢ ، وشرح الأشمونيّ:٣/ ١٥٥.

(٤) الكتاب:٣/٢٤٠، ٢٤١.

السَّببين، ومن لم يصرفه وهو المختار نظر إلى وُجود السَّببين، وهما: العلَميَّة والتَّأنيث» [١].

وقد ذهب الزَّجَّاجُ إِلَى لزومِ مَنْع الصَّرف[٢]؛ إِذْ قال: «إِذَا كَانَ المؤنثُ عَلَي ثَلاثَة أحرف أَوْسطها ساكنٌ، وكَانَ ذَلِكَ الاسْم لشيء مؤنث أَوْ مخصوص به التَّأنيث فإنَّه لا ينصرف فِي المَعْرِفَة أيضًا، وينصرف فِي النَّكِرَة، وزعمَ سِيبَوَيْهِ والخليلُ وجميعُ البَصْرِيِّينَ أنَّ الاختيار تركٌ الصَّرف، وأنَّك إِذَا شئت صرفت، وذَلِكَ نَحْو: امرأة سمَّيتها بـ (عَيْنٍ)، أَوْ (قدرٍ)، أَوْ(عَنْزٍ)، فالاختيارُ ألا تصرف فِي المَعْرِفَة، وكذَلِكَ إن كَانَ اسمًا يغلب عَلَيهِ التَّأنيث، نَحْو: (هِنْدَ)، و(دَعْدَ)، و(جُمْلَ) ، فالاختيار أن تقول:(رأيت دَعْدَ يَا هَذَا)؛ وإنَّمَا لم تصرف جميع مَا ذكرنا فِي هَذَا الْبَاب لأنَّ التَّأنيث فرع عن التَّذكير، والتَّذكير هو الأصل» [٣] .

ونقله أبو حيَّان عن الأخفش والزَّجَّاج [٤]، وكذا الأشموني بقوله: «ذهب الزجاج قيل: والأخفش إلى أنَّه متحتم المنع» [٥].

أما الفرَّاءُ فقد ذهب في المسألة إِلَى تحتم المنْع إِذَا كَانَ اسم بلد، ومَا لم يكن جاز؛ لأنَّهم يرددون اسم المرأة عَلَى غَيْرها، فيوقعون (هِنْدًا)، و(دَعْدًا)، و(جُمْلا) عَلَى جَمَاعة من النِّساء، ولا يرددون اسم البلدة عَلَى غَيرها؛ فلما لم تردد، ولم تكثر في الكلام، لزمها الثِّقل [٦].

---

(١) اللمحة:٧٥٩/٢، ٧٦٠.

(٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافيّ:١٢/٤، وشرح الكافية الشافية:١٤٩٢/٣، وتمهيد القواعد:٤٠٠٥/٨

(٣) ما ينصرف وما لا ينصرف: /٤٩.

(٤) ينظر: الارتشاف: ٢/ ٨٧٨.

(٥) شرح الأشموني: ١٥٥/٣.

(٦) ينظر: الارتشاف: ٨٧٨/٢ ، والهمع:١٢٢/١ ، وشرح الأشموني: ١٥٥/٣.

٢٠. تركهم الاعتداد بالتصغير مانعًا من الصرف:

يظهر من قول سيبويه: «التصغير والجمع من وادٍ واحد»[١] أنَّ بينهما اتفاقًا في أمور كثيرة: إما لأنَّ أحدهما يحمل على الآخر، قال ابن يعيش: «لأنَّ التصغير والتكسير من واد واحد، فجاز أن يحمَل كل واحد من التصغير والتكسير على أخيه، ألا ترى أنّهم كما حملوا التكسير على التصغير هنا، كذلك حملوا التصغير على التكسير»[٢]، أو لما بينهما من تناسب، قال الرضيُّ: «بينهما تناسب في أشياء»[٣]، كالحاصل في رد الأشياء إلى أصولها؛ ففي تصغير (بَاب) تقول: (بُوَيْب)، وفي الجمع تقول: (أبواب)، وفي تصغير: (نَاب) تقول: (نُيَيْب)، وفي الجمع (أنياب).

ومع التسليم بكل ذلك إلا أنَّه قد يعتد بالتكسير في أشياء، ولا يعتد بها في التصغير، من ذلك: أنَّ التصغير لا يعتد به مانعًا من الصرف، على حين يعتد بالتكسير في منع الاسم من الصرف، فهم يصرفون (دُرَيْهم)، ولا يصرفون (دَرَاهِم)، ويصرفون (دُنَيْنِير)، ولا يصرفون (دَنَانِير)، قال ابن جني: «لم يعتد التحقير سببًا مانعًا من الصرف، كما اعتد التكسير مانعًا منه، ألا تراك تصرف (دُرَيْهِمًا)، و(دُنَيْنِيرًا)، ولا تصرف (دَرَاهِم)، ولا (دَنَانِير)» [٤].

٢١. القول بِعَدِّ (كيف) من أدوات الشرط الجازمة:

(كَيفَ) اسْم بِلَا خلاف [٥]، وقد نَبَّه الشيخ ابن مالك على ترك الاعتداد بـ (كيف) في أدوات الشرط وعدم الجزم بها، وإن كان هذا خلاف مذهب أهل الكوفة؛ إذ قال: «إهمال (كيف) وعدم الاعتداد بها في أدوات الشرط هو المذهب

(١) الكتاب:٣/٤١٧.
(٢) شرح المفصل:٣/٢٩٥.
(٣) شرح شافية ابن الحاجب:٣/٢١٣.
(٤) الخصائص:٣/٢٧١.
(٥) ينظر: مسائل خلافيَّة في النحو للعكبريّ:/ ٥٥.

الصحيح، وأنَّ الكوفيين يجزمون بها، ويلحقونها بأدوات الشرط الجازمة» [١]، وقال أيضًا: «أجاز الكوفيون الجزم بها قياسًا، وأباه البصريون» [٢].

وممن اكتفى بنسبة هذا المذهب إلى الكوفيين أيضًا: العكبريُّ [٣]، والزبيديُّ [٤]، والذي عليه ابن هشام [٥]، والسيوطيّ [٦] أنَّه مذهب قطرب.

أما مذهب البصريين فيبينه قول سيبويه موضحًا أنَّها ليست من حروف الجزاء: «سألت الخليل عن قوله: (كيف تصنع أصنع)، فقال: هي مستكرهة، وليست من حروف الجزاء، ومخرجها على الجزاء؛ لأن معناها: على أي حالٍ تكن أكن» [٧]، والأولى عدم الاعتداد بها؛ لعدم السماع، قال أبو حيان: «لم تجزم بها العرب» [٨].

-أمَّا القياس فقد رده العكبريُّ من جهات:

الأولى: أنَّ معنى أدوات الشَّرْط تعليقُ فعلٍ بِفعل، و(كَيف) لَو عَلَّقت لعلّقت حالَ الْفَاعِل أَو الْمَفْعُول بحالٍ أُخْرَى وَالْفِعْل يُمكن الوقوفُ عَلَيْهِ لظهورِه والحالُ لَا يمكنُ ذَلِك فِيهَا لخفائها.

الثَّانية: أنَّ من الأحوالِ مَا لَا يدخلُ تحتَ الِاخْتِيَار، فَلَا يصحُّ أَن يعلَّقَ عَلَيْهَا حَال، أَلا ترى أنَّه لَو قالَ: (كيفَ تذهبْ أذهبْ) فذهبَ مكْرهًا أَو مغمومًا لم

(١) شرح الكافية الشافية:١٥٨٣/٣.
(٢) شرح التسهيل:٧١/٤.
(٣) ينظر: اللباب:٦٢/٢.
(٤) ينظر: ائتلاف النصرة:/ ١٥٦.
(٥) ينظر: مغني اللبيب:/٢٧٠.
(٦) ينظر: الهمع:٥٥٠/٢.
(٧) الكتاب: ٦٠/٣.
(٨) التذييل:٩٧/١.

يصحّ تكلُّفُ ذَلِك فِي جَوَاب الشَّرْط، ومثلُ ذَلِك لَو كانَ فعلا لم يصحّ المجازاة بِهِ، كَقَوْلِك: (إنْ متَّ متُّ).

الثَّالثة: أنَّ تِلْكَ الأدواتِ الَّتِي هِيَ أسماءٌ يَرْجِعُ إِلَيْهَا ضميرٌ لَا محالةَ، و(كيفَ) اسمٌ لَا يصحُّ أنْ يرجعَ إِلَيْهَا ضميرٌ، فَلم يصحّ قياسها عَلَيْهَا، وَلَا يصحّ قياسُها على الْحَرْف فِي عدم عود الضَّمِير، كَمَا تقاس بَقِيَّة الْأَسْمَاء على أنْ فِي عدم الضَّمِير إِلَيْهَا [1].

٢٢. الفصل بين (كَمْ) الخبرية ومميزها:

مميز الخبرية بلا فصل بينه وبين (كَمْ) مجرور [2]، ونصب مميزها بلا فصل . أيضًا . لغة تميميَّة [3]، يجرون الخبريَّة في ذلك مجرى الاستفهاميَّة، فينصبون مميزها [4]، لكن إذا فصل بين (كَمْ) الخبرية ومميزها بالظرف أو الجار الجار والمجرور فقد جاء فيه الجر، نحو قول الشاعر:

كَمْ . بِجُودٍ . مُقْرِفٍ نَالَ العُلَا ... وشَرِيفٍ بُخْلُهُ قد وَضَعَهْ [5].

(١) ينظر: اللباب:٢/٦١، ٦٢.

(٢) ينظر: اللمحة:١/٢٩١.

(٣) ينظر: شرح التسهيل: ٢/ ٤٢١، والارتشاف:٢/٧٨١، وتمهيد القواعد:٥/ ٢٤٨٦.

(٤) ينظر: شرح الكافية الشافية:٤/١٧٠٧.

(٥) من (الرمل)، نُسب إلى أنس بن زنيم، وإلى عبد الله بن كويز، وإلى أبي الأسود الدؤلي، وهو في ديوانه، وموطن الشاهد قوله: (كَمْ بجود مقرف)؛ إذ فصل بين (كَمْ) وبين (مقرف) بالجار والمجرور مع جر التمييز.

ينظر: ديوان أبي الأسود الدؤلي:/٣٥١، والكتاب:١/١٦٧، والأصول:١/٣٢٠، والتبيين:/٤٣٠، وشرح الرضي:٣/ ١٥٥، وائتلاف النصرة:/ ٤١، والهمع:٢/٣٥٤.

والنصب نحو قول الشاعر:

تَؤُمُّ سَنانًا وكَمْ دُونَهُ ... من الأرضِ مُحدوْدِبًا غَارُهَا (١).

وجواز جر مميز (كَم) الخبرية عند الفصل هو مذهب الكوفيين، قال الزبيديُّ: «قال الكوفيون: إذا فُصِل بين (كم) الخبريَّة ومجرورها بظرف كان مجرورًا على حاله بـ (كم)، كما إذا وَلِيها» (٢).

- ووجه ذلك عندهم من جهات:

- ترك الاعتداد بالفصل بالظرف أو الجار والمجرور، قال العكبريُّ: «إنْ فصلت بَين الخبريَّة ومميّزها نصبت؛ لئلا يَقع الْفَصْل بَين الْمُضَاف والمضاف إِلَيْهِ، وَمِنْهُم مّنْ يجرُّه، وَلَا يعتدُّ بِالْفَصْلِ» (٣).
- السماع كما مرَّ.
- القياس، نبَّه عليه ابن الأنباريُّ بقوله: «أما القياسُ فلأن خفض الاسم بعد (كَمْ) في الخبر بتقدير (مِنْ)؛ لأنَّك إذا قلت:(كَمْ رَجُلٍ أكرمت)، و(كَمْ امرأة أَهَنْتَ) كان التقدير فيه: (كَمْ من رجل أكرمت)، و(كَمْ من امرأة أهنت)؛ بدليل أن المعنى يقتضي هذا التقدير، وهذا التقدير مع وجود الفصل بالظرف وحرف الجر كما هو مع عدمه، فكما ينبغي أن يكون الاسم مخفوضًا مع عدم الفصل، فكذلك مع وجوده» (٤).

---

(١) من (المتقارب)، اختلف في قائله؛ فنسب لزُهَيْر بن أبي سُلْمَى، وقيل: لابنه كعب، وقيل: للأعشى، وليس في ديوان واحد من الثلاثة، وموطن الشاهد قوله: (وكم دونه من الأرض محدودبًا)؛ ففصل بين (كم) ومميزها مع كونه منصوبًا.

ينظر: الكتاب:٢/١٦٥، والأصول:١/٣١٩، وشرح كتاب سيبويه:٢/٤٨٧، والإيضاح العضدي:/٢٢٠، والمحتسب:١/ ١٣٨، والمقاصد النحويَّة:٤/١٩٩٨.

(٢) ائتلاف النصرة:/٤١.

(٣) اللباب: ١/٣١٨.

(٤) الإنصاف:١/٢٤٨.

والذي أوجب النصب مع الفصل هم أهل البصرة [١]؛ لأنَّ الجار والمجرور كالكلمة الواحدة، قال سيبويه: «إذا فصلت بين (كَمْ) وبين الاسم بشيء استغنى عليه السكوت أو لم يستغن فاحمله على لغة الذين يجعلونها بمنزلة اسم منون؛ لأنَّه قبيحٌ أن تفصل بين الجار والمجرور؛ لأنَّ المجرور داخل في الجار، فصارا كأنَّهما كلمة واحدة، والاسم المنون يفصل بينه وبين الذي يعمل فيه، تقول: (هذا ضاربٌ بك زيدًا)» [٢].

والذي عليه ابن يعيش هو قبح الفصل بين المضاف والمضاف إليه؛ إذ قال: «إذا فُصل بين(كَمْ) ومميِّزها في الخبر عدلوا إلى لغةِ الذين يجعلونها بمنزلةِ عدد منوّن، وينصبون بها؛ لأنَّه قبيحٌ أن يُفصَل بين المضاف والمضاف إليه؛ لأنَّ المضاف إليه من تمام المضاف، فصارا كالكلمة الواحدة» [٣].

والأمر عند يونس ليس مخصوصًا بالاضطرار، بل يجوز في الاختيار[٤]، قال الرضيُّ:«لا يمكن الإضافة مع الفصل، إلا على مذهب يونس، فإنَّه يجيز الفصل بينهما في السعة بالظرف وشبهه، فيجيز في الاختيار نحو قوله:

كَمْ بِجُودٍ مُقْرِفٍ نَالَ العُلَا... وكَرِيمٍ بُخْلُهُ قد وَضَعَهْ» [٥].

(١) ينظر: الإنصاف:١/ ٣٠٣، وائتلاف النصرة:/٤٢، والبرود الضافية:١/ ١١٣٢.

(٢) الكتاب:٢/١٦٤.

(٣) شرح المفصل:٣/١٧٥.

(٤) ينظر: خزانة الأدب:٦/٤٦٨.

(٥) شرح الرضي:٣/ ١٥٥.

- **المطلب الثاني: ما لا يعتد به في الأفعال:**

١. سكون ثاني الفعل المضارع عند اتصاله بنون الإناث:

يبنى المضارع على السكون عند اتصاله بنون الإناث اتصالا مباشرًا؛ ومرد ذلك كراهية توالي أربع متحركات، ومع أنَّ الحرف الثاني ساكن إلا أنَّهم لم يعتدوا به؛ لأنَّ سكون الحرف الثَّاني عارض لا يعتدُّ به، نصَّ على ذلك العكبريُّ بقوله: «نونُ جماعةِ المؤنث، نحو: (يَضْرِبْنَ)؛ لأنَّ هذه النُّون أوجبت تسكينَ الحرفِ الأخير في الماضي، فوجبَ إسكانُه في المضارع؛ وإنَّما كان ذلك لأمرين:

أحدهما: أنَّ الماضيَ سُكِّن؛ لئلا تتوالى أربعُ حركاتٍ، وكذلك هو في المضارعِ، وسكونُ الثَّاني عارضٌ لا يعتدُّ به، وأنَّ السّاكنَ غيرُ حَصِين، وحَرْفُ المضارعة متحرِّكٌ وهو من نَفْسِ الفعلِ، وأنَّ زيادة الحرفِ نابَ مَنابَ الحركة، والثَّاني: أنَّه أشْبَه الماضي في أنَّ حُروفَه باقيةٌ فيه، وأنَّ أحدَهما يقعُ موقعَ الآخرِ فحمْلُه عليه في البناء أقْرَبُ من حَمْل الفعلِ على الاسم في الإعراب» [(١)].

٢. جزم الفعل المضارع المعتل الآخر بالسكون بعد جزمه بحذف حرف العلة:

من ذلك:

- قراءة السُّلَمِيّ: (ألم ترْ) بسكون (الراء) [(٢)] بعد أن جزم بحذف الألف، كأنَّه لم يعتد بما حذف، نَبَّه على ذلك السمين الحلبيّ بقوله: «﴿أَلَمْ تَرَ﴾ هذه قراءةُ الجمهورِ، أعني فتحَ (الراءِ)، وحَذْفُ (الألفِ) للجزم، وقرأ السُّلَمِيُّ: (تَرْ) بسكونِ الراءِ كأنه لم يَعْتَدَّ بحَذْفِ الألفِ، كقولِهم:(لم أُبَلْهُ)» [(٣)].
- تركهم الاعتداد بما حذف من نحو: (لَمْ أُبَلِهْ) ذكر ذلك العكبريُّ قائلا: «أجمع النحويون على أنَّ أصل (لَمْ أُبَلِهْ): لم أبالي، فحيث حذف حرف الجزم الياء

(١) اللباب:٢٨/٢.

(٢) في قول الله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ﴾، سورة البقرة :٢/ ٢٤٣ ،٢٤٦، ٢٥٨.

(٣) الدر المصون:١٠٩/١١.

بقي: (لم أبالِ)، فلمَّا جاء كثيرًا في كلام العرب على (فعال) لم يعتدّوا بحذف (الياء)، ثم حذفوا الكسرة من (اللام)، فسكنت (اللام)، والألف قبلها ساكن، فحذف الألف لالتقاء الساكنين فبقي: (لم أبل)، ثم عوّض اللام بكسرة، وألحقوه هاء السكت؛ لتخرج حركة اللام من الخفاء إلى الإبانة، فقالوا: (لم أبله)» [1].

هذا وقد رجح ابن يعيش الحذف لكثرة الاستعمال بقوله: «قولهم:(لَمْ أُبَلِهْ)، فأصله:(أُبالِي)، فحُذفت (الياء) للجزم، فبقي (أُبالِ) بكسر (اللام)، ثمّ لمّا كثُر في الكلام لم يعتدّوا بذلك المحذوف الذي هو (الياء)، فحُذفت الحركةُ أيضًا للجزم» [2].

وهو عند ابن الشجريّ جزم من غير جزم؛ لأنَّ الفعل قد جزم بحذفهم حرف العلة منه، فالجزم الثاني غير مستحقّ؛ ولأنَّ الأصل أنَّ (اللام) محركة صح دخول هاء السكت؛ لأنَّها لا تدخل إلا على متحرّك لتبيّن حركته؛ إذ قال: «اعترض في دخول هاء السكت في (لَمْ أُبَلِهْ) على اللام وهي ساكنة، وهاء السكت لا تدخل إلا على متحرّك لتبيّن حركته، كقولهم في (عمّ، ولم): (عمّه، ولمه)، وفي (كتابي، وحسابي): (كتابيه)، وحسابيه)، وفى قولهم: (اسع)، و(ادن): (اسعه)، و(ادنه)، وتدخل على (الألف)؛لأنَّ (الألف) لخفائها تشبه الحركة، وذلك في النّدبة، والجواب عن هذا الاعتراض: أنَّ لام (أبالي) مكسورة كسرا أصليًّا كما ترى، والجازم أوجب حذف الياء منه وحدها، كحذفها في (لم أرام)، فحذف الكسرة بعد حذف الياء حذف بغير استحقاق؛ لأنَّ علم الجزم في (أبالي) إنما هو حذف يائه، ولمّا حذفوا الياء ثم أتبعوها الكسرة، كان ذلك جزمًا بغير جزم، فالجزم الثاني غير مستحقّ، وإذا كان إسكان (اللام) بغير

(١) التلقين:/١٧.

(٢) شرح المفصل:٥/٢٩٠.

استحقاق، وكانت الكسرة المحذوفة مقدّرة في (اللام)، فكأنَّها موجودة لفظًا، وإذا كانت في تقدير الموجود صارت هاء السكت كأنها دخلت على متحرّك» [١].

٣. نون مضارع (كان) حال الجزم إن وليها ساكن أو متحرك:

ممّا تختص به (كان): جواز حذف لام مضارعها الساكن جزمًا، سواء أكان الواقع بعدها متحركًا، كقوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [٢]،و ﴿وَلَا تَكُ فِي ضَيْقٍ مِمَّا يَمْكُرُونَ﴾ [٣]، أم كان الواقع بعدها ساكنًا، كقول الشاعر:

لَمْ يَكُ الحَقُّ سِوَى أَن هَاجَهُ ... رَسْمُ دَار قد تَعَفَّى بالسَّرَر [٤].

ومنه قول الآخر:

فَإِنْ لَمْ تَكُ الْمِرآةُ أَبْدَتْ وَسَامَةً ... فَقَدْ أَبْدَتِ الْمِرآةُ جَبْهَةَ ضَيْغَمِ [٥].

(١) أمالي ابن الشجري:٢/٢٩٨.

(٢) سورة النحل: ١٦/١٢٠.

(٣) سورة النحل: ١٦/١٢٧.

(٤) من (الرمل)، لحسيل بن عرفطة، موطن الشاهد قوله: (لم يكُ)؛ إذ حذف النون من (كان) مع كون الواقع بعدها ساكنًا.

ينظر: سر صناعة الإعراب:٢/٥٤٠، والخصائص:١/٩١، والتذييل:٤/٢٣٧، وتعليق الفرائد:٣/٢٣٥.

(٥) من (الطويل)، للخنجر بن صخر الأسدي، وموطن الشاهد قوله: (تك)؛ فقد حذف النون من (كان) مع كون الواقع بعدها ساكنًا.

ينظر: شرح التسهيل:١/٣٦٧، والمقاصد النحويَّة:٢/٦١٧، والتصريح:١/٢٦٠، وخزانة الأدب:٩/٣٠٤.

ومنه قول الآخر:

إذا لَمْ تَكُ الحاجاتُ مِنْ هِمَّة الْفَتَى ... فَلَيْسَ بِمُغْنٍ عَنْه عقْدُ الرَّتائِم (١)

هذا قول يونس (٢).

وقد تنوعت عللهم في الباعث على الحذف، ومن ذلك:

- القول بأن الباعث على حذف النون الساكنة من (لَمْ يَكُ) هو: أنَّها أشبهت الواو والياء، فكما تحذف الياء والواو الساكنتان في الجزم والوقف، كذلك تحذف هذه النون، قال الفارسي: «إنَّما تحذف النُّون من (يَكُنْ) في مثل: (لَمْ يَكُ) بمشابهته الياء والواو في السكون، وغير ذلك، فكما تحذف الياء والواو الساكنتان في الجزم والوقف، كذلك حذفت هذه النون، وإذا تحركت بَعُدَ شَبَهُها من الياء والواو» (٣).
- إنَّ الباعث على الحذف هو التخفيف، قال ابن مالك: «لأنَّ هذه النُّون إنَّما حذفت للتخفيف» (٤)، والأولى أنَّ علة الحذف هي ترك الاعتداد بالنون؛ بدليل أنَّ (كان) بعد الحذف هي نفسها (كان) قبل الحذف، قال الفارسيُّ: «ألا ترى أنَّ (لَمْ يَكُ) جرى بعد الحذف مجرى ما لم يُحذف منه شيء» (٥).

وأنَّه لا دخل لحذف النون بكثرة الاستعمال أو قلته مع الساكن أو المتحرك، فكما استعملته العرب بالحذف مع المتحرك كذا استعملته بالحذف

---

(١) من (الطويل)، لم أقف على نسبته، وموطن الشاهد قوله: (تك)؛ إذ حذف النون من (كان) مع كون الواقع بعدها ساكنًا.

ينظر: شرح التسهيل:١/٣٦٧، والتذييل:٤/٢٣٨، وتخليص الشواهد:/٢٦٨، والمساعد:١/٢٧٦، وتمهيد القواعد:٣/١١٧٦، والهمع:١/٤٤٦.

(٢) ينظر: شرح التسهيل:١/٣٦٦.

(٣) التعليقة:٥/١١٧.

(٤) شرح التسهيل:١/٣٦٦.

(٥) المسائل البصريات:/٢٥١.

مع الساكن كثيرًا، قال ابن مالك: «قد استعملت العرب الحذف قبل الساكن كثيرًا» (١).

وهذا الحذف ليس خاصًا بالضرورة، فكما جاء في الشعر جاء في النثر، قال ابن جني: «تلك مواضع كثر استعمالها، فعرفت أحوالها، فجاز الحذف فيها . وسنذكرها . كما حذفت (لم يك)، و(لم يبل)، و(لا أدر) في النثر؛ لكثرة الاستعمال» (٢)، وقال ابن مالك في الأبيات التي جاء فيها إثبات النون من (كان) مع الساكن: «لا ضرورة في هذه الأبيات؛ لإمكان أن يقال في الأول: لم يكن حق سوى أن هاجه، وفي الثاني: فإن تكن المرآة أخفت وسامة، وفي الثالث: إذا لم يكن من همة المرء ما نوى» (٣).

٤. الفصل بين أداة الاستفهام والفعل الذي أجري مجرى الظن:

حكى سيبويه عن بني سُلَيْم أنَّهم يجرون القول مجرى الظن مطلقًا؛ إذ قال: «زعم أبو الخطّاب . وسألتُه عنه غير مرّة . أنَّ ناسًا من العرب يوثق بعربيّتهم، وهم بنو سُلَيْمٍ، يجعلون بابَ (قلتُ) أجْمَعَ مثلَ (ظننتُ)» (٤)، ومن ذلك قول الراجز:

قَالَتْ وَكُنْتُ رَجُلا فَطِينًا هَذَا لَعَمْرُ اللهِ إِسْرَائِينَا(٥)

(١) شرح التسهيل:١/٣٦٦.
(٢) الخصائص:٣/ ١٥١.
(٣) شرح التسهيل:١/٣٦٧.
(٤) الكتاب:١/١٢٤.
(٥) من (الرجز)، نسبه العينيُّ لأعرابيّ، وموطن الشاهد قوله: (قالت)؛ فقد أجرى القول بلفظ الماضي مجرى الظن، فنصب به مفعولين: الأول: (هذا)، والثاني: (إسرائين).
ينظر: شرح الكافية الشافية:٢/ ٥٦٦، وشرح التسهيل:٢/٩٥، وشرح ابن الناظم: /١٥٢، والتذييل:٦/ ١٤٢، وتخليص الشواهد:/٤٥٦، وتمهيد القواعد :٣/ ١٥٤٢، والمقاصد النحوية:٢/ ٨٨٣.

وعند غير بني سُلَيْم يجرونه مجرى الظن بأربعة شروط هي:

الأول: أن يكون بلفظ المضارع، والثاني: أن يكون مصدرًا بتاء الخطاب. والثالث: أن يكون بعد استفهام، والرابع: ألا يفصل بينه وبين الاستفهام بغير الظرف والجار والمجرور؛ لأنَّه لا يعتد بهما، قال ابن عصفور: «إن قيل: فمتى يكون القول بمنزلة الظن، ومتى لا يكون كذلك؟ فالجواب أن تقول: إنَّ القول يجريه بنو سُلَيْم مجرى الظن من غير شرط، وأما غير بني سُلَيْم فلا يجرونه مجرى الظن إلا بأربعة شروط: أحدها: أن يكون الفعل مضارعًا، والآخر: أن يكون لِمخاطَبٍ، والآخر: أن يكون قد تقدّمته أداةُ استفهام، والرابع: ألا يُفصَل بينه وبين أداة الاستفهام إلا بالظرف والمجرور فإنَّه لا يعتدّ بهما، فكأنَّه لم يقع فصل، نحو: (أتقولُ أنَّ زيدًا منطلقٌ)، فتفتح (إنَّ) كما تفتح بعد الظن» [(١)].

٥. الفصل بين الفعل وفاعله المؤنث:

اعتل الباقوليُّ لتأنيث الفعل مع وجود الفاصل بين الفعل من جهة وفاعله المؤنث من جهة أخرى؛ بعدم الاعتداد بهذا الفصل، مخرجًا على هذا الأساس قراءات قرآنية كريمة؛ إذ قال: « قد قرئ . أيضًا . بالتاء، ولم يعتد بالفصل، كما قال: ﴿وَتَغْشَى وُجُوهَهُمُ النَّارُ﴾[(٢)]، وقال: ﴿وَأَخَذَتِ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةُ﴾ [(٣)]، وقال: ﴿فَأَخَذَتْهُمُ الرَّجْفَةُ﴾ [(٤)]، وقال: ﴿وَلَمْ تَكُنْ لَهُ فِئَةٌ يَنْصُرُونَهُ﴾ [(٥)] فيمن قرأ بالتاء، وقال: ﴿وَتَكُونَ لَكُمَا الْكِبْرِيَاءُ﴾ [(٦)] فيمن قرا بالتاء، وهم الأئمة السبعة

(١) شرح الجمل:١/٤٦٢.
(٢) سورة إبراهيم:١٤/٥٠.
(٣) سورة هود:١١/ ٩٤.
(٤) سورة الأعراف: ٧/٧٨، ٩١.
(٥) سورة الكهف:١٨/٤٣.
(٦) سورة يونس:١٠/ ٧٨.

إلا حمادًا رواه عن عاصم بالياء[١]، وقال: ﴿فَأَخَذَتْهُمُ الرَّجْفَةُ﴾، وقال: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا﴾ [٢]، وقال: ﴿أَوَلَمْ تَأْتِهِمْ بَيِّنَةُ مَا فِي الصُّحُفِ الْأُولَى﴾[٣]، وقال: ﴿لَا يَحِلُّ لَكَ النِّسَاءُ﴾[٤] فيمن قرأ بالتاء[٥]، بالتاء[٥]، هذه الآي ونحوها لم يعتد فيها بالفصل»[٦].

وتأنيث الفعل مع تأنيث الفاعل مع وجود الفاصل كثير، قال ابن الأثير: «الإثبات فيه أيضًا كثير، كقوله تعالى: ﴿قَدْ جَاءَتْكُمْ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ [٧]...» [٨].

والأولى عند أبي عبيد والليث والأخفش أنَّه إذا فرق بين الفعل والمؤنث كان التذكير حسنًا، قال أبو بكر الأنباريُّ: «قال أبو عبيد والليث والأخفش: إذا فرق بين الفعل والمؤنث كان التذكير حسنًا، كقولك: (تكلم في البيت أختك)؛ واحتج أبو عبيد بقول الله عز وجل: ﴿لَنْ يَنَالَ اللَّهَ لُحُومُهَا وَلَا دِمَاؤُهَا﴾[٩] فقال:

---

(١) قرأ عاصم في رواية حماد، وشعيب بن أيوب عن يحيى عن أبي بكر، وزيد عن يعقوب، والحسن:(وَيكُونَ لَكُمَا الْكِبْرِيَاءُ) بالياء، وقرأ الباقون بالتاء.

ينظر: المبسوط في القراءات العشر:/ ٢٣٥، والنشر: ٢/ ٢٨٦، والإتحاف:/ ٣١٧.

(٢) سورة الحج:٢٢/ ٤٦.

(٣) سورة طه:٢٠/ ١٣٣.

(٤) سورة الأحزاب: ٣٣ / ٥٢.

(٥) قرأ أبو عمرو ويعقوب: (لا تَحِلُّ) بالتاء، وقرأ الباقون بالياء.

ينظر: السبعة في القراءات:/ ٥٢٣، ومعاني القراءات:٢/ ٢٨٤، والحجة للقراء السبعة:٥/ ٤٧٩،

وحجة القراءات:/ ٥٧٩.

(٦) إعراب القرآن:٢/٦١٢، ٦١٣.

(٧) سورة يونس:١٠/ ٥٧.

(٨) البديع:١/١٠٥.

(٩) سورة الحج:٢٢/ ٣٧.

اجتمعت القراء على تذكير الفعل، واللحوم مؤنثةٌ لما فرق بينها وبين الفعل» [١] على أنَّه يجوز أن يؤنث الفعل مراعاة للفظ، وتذكير الفعل مراعاة للمعنى، قال أبو بكر: «قال الله عز وجل: ﴿وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ﴾[٢]، فقرأت العوامُّ بالتذكير على معنى: (ولا يُقبلُ منها شفعٌ)، وقرأ أبو عمرو: (ولا تقبل منها شفاعةٌ)[٣] فأخرج الفعل مؤنثًا على لفظ الشفاعة» [٤].

٦. ثاني العاملين إذا كان مؤكِّدًا:

كالحاصل في قولنا: (حَضَرَ حَضَرَ خَالدٌ)؛ لأنَّ الفعل الثاني لم يؤت به للإسناد، فلا اعتداد به، قال ابن مالك: «لو كان ثاني العاملين مؤكدا لكان في حكم الساقط، كقول الشاعر:

أتَاك أتَاك اللاّحقون احْبِس احْبِس[٥]

فـ(أتاك) الثاني توكيدا للأول؛ فلذلك لك أن تنسب العمل إليهما لكونهما شيئًا واحدًا في اللفظ والمعنى، ولك أن تنسبه للأول وتُلغي الثاني لفظا ومعنى؛ لتنزّله منزلة حرف زِيد للتوكيد، فلا اعتداد به على التقديرين. ولولا عدم الاعتداد

(١) المذكر والمؤنث:٢/٢١١.

(٢) سورة البقرة:٢/ ٤٨.

(٣) قرأ ابن كثير وأبو عمرو ويعقوب: (ولا تُقْبل) بالتاء، ووافقهم ابن محيصن واليزيديّ، وروي وروي عن عاصم، وقرأ الباقون بالياء.

ينظر: السبعة في القراءات:/ ١٥٥، ومعاني القراءات:١/ ١٤٩، والنشر:٢/ ٢١٢، والإتحاف:/١٧٧.

(٤) المذكر والمؤنث:٢/٢١٣.

(٥) من (الطويل)، لم أقف على نسبته، وصدره: (فأيْنَ إلَى أيْنَ النَّجاةُ ببغلتي)، وموطن الشاهد قوله: (أتاكَ أتاكَ)؛ وذلك لعدم الاعتداد بما كرر من الفعلين لأنَّه لم يؤت به للإسناد.

ينظر: توجيه اللمع:/٢٦٧، وارتشاف الضرب:٤/١٩٥٧، وشرح التسهيل:٢/١٦٥، وتخليص الشواهد:/٥١٣.

بـه لقيـل: (أتـاك أتـوك اللاحقـون)، أو (أتـوك أتـاك اللاحقـون)، وإلـى هـذا ونحـوه أشرت بقولي: متفقان لغير توكيد» [١].

- **المطلب الثالث: ما لا يعتد به في الحروف:**

١. (ياء) المثنى:

يرفع المثنى بالألف، وينصب ويجر بالياء؛ لكنهم لم يعتدوا بـ(الياء) أحيانًا؛ والذي حملهم على ذلك أنَّهم رأوا المثنى قد تلزمه (الألف) في جميع الأحوال، وكأنَّ المتكلمين بهذه اللُّغَة لم يعتدوا بالياء، نص على ذلك البغداديُّ بقوله: «أنَّ هذه (الياء) لا تلزم الكلمة، وقد وجدت من الحروف ما لا يقع به الاعتداد لمَّا لم يلزم، فـ(الياء) في هذا الموضع ليست بلازمة، ألا ترى أنَّ منهم من يجعلها في جميع الأحوال ألفًا» [٢].

٢. دخول (إنَّ) على الموصول حال اقتران خبرها بالفاء:

في اقتران الخبر بالفاء تجد المبتدأ على ضربَيْن: الأول منه: ما هو عارٍ من معنى الشرط والجزاءِ، نحو: (زيد)، و(عمرو)، والثاني: ما هو مضمن معنى الشرط والجزاء، كالأسماء الموصولة، مثل: (الذي)، و(التي)، وأخواتهما، فما كان من نحو: (زيد)، و(عمرو) لا يمكن دخول الفاء في خبره، فلا يقال: (زيد فقائم)[٣]، وأما ما كان مضمنًا معنى الشرط، كـ(الذي)، و(التي)، وأخواتهما فإن هذه الأسماءُ لا تتِمّ إلَّا بصلاتٍ وعائدٍ، وصلاتُها تكون جملة خَبَريَّة محتمِلة للصِّدْق والكِذْب، وهي الجُمَلُ التي تقع أخبارًا للمبتدأ، فالموصولُ لا يُخْبَر عنه حتّى يتمّ بصلته، فإذا اَستَوْفَى صلتَه صار بمنزلةِ الاسم الواحد، فقولُك: (الذي أبوه قائمٌ)، أو(الذي قام أبوه) بمنزلةِ (زيد) أو(عمرو)، ويفتقر إلى جزءٍ آخرَ يكون

(١) شرح التسهيل:١٦٥/٢.

(٢) خزانة الأدب:٤٥٨/٧، ٤٥٩.

(٣) ذكر ابن يعيش «أنَّ (الفاء) قد تزاد عند جماعةِ من النحويين المتقدمين، كأبي الحسن الأخفش وغيره، فإنَّه يجيز: (زيدٌ فقائمٌ) على معنى: (زيدٌ قائمٌ)»، شرح المفصل:١٣/٥.

خبرًا حتى يتمّ الكلام، كما يفتقر (زيدٌ) و(عمرٌو)، فتقول: (الذي أبوه قائمٌ منطلقٌ)، فيكون (الذي أبوه قائم) بمنزلةِ (زيد)، ثمّ أخبرتَ عنه بـ (منطلقٌ)، كما تقول: (زيدٌ منطلقٌ)، فإذا كان الموصول شائعًا لا لشخصٍ بعينه، وكانت صلتُه جملةً من فعلٍ وفاعلٍ أو ظرفٍ أو جار ومجرورٍ، وأخبرت عنه، جاز دخولُ (الفاء) في خبره؛ لتضمُّنه معنى الجزاء، وذلك قولُك: (الذي يأتيني فله درهمٌ)، و(الذي عندي فمُكْرَمٌ).

ولو أدخلت (إنَّ) ولم يكن اسمها مضمنا معنى الشرط والجزاء لم يجز دخول (الفاء) في الخبر فلا يصح: (إنَّ زيدًا فقائم)، و(إنَّ خالدًا فمجتهد)، بخلاف ما لو كان اسم (إنَّ) مضمنا معنى الشرط والجزاء فإنَّه في هذه الحالة يجوز اقتران الخبر بالفاء في كلام العرب؛ لعدم اعتدادهم بـ(إنِّ) لتضمن الاسم الموصول معنى الشرط والجزاء، كالحال في دخول (الفاء) على خبر (إنَّ) من قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى وَالصَّابِئِينَ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾ (١)، قال أبوحيان: «دَخَلَتِ (الْفَاءُ) فِي الْخَبَرِ؛ لِأَنَّ الْمَوْصُولَ ضُمِّنَ مَعْنَى الشَّرْطِ، وَلَمْ يُعْتَدَّ بِدُخُولِ (إِنَّ) عَلَى الْمَوْصُولِ؛ وَذَلِكَ جَائِزٌ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ، وَلَا مُبَالَاةَ بِمَنْ خَالَفَ فِي ذَلِكَ»(٢).

٣ . (ما) الزائدة المتصلة بـ (ليت):

تتصل (ما) الزائدة بـ (ليت)، فيجوز حينئذ إعمالها وإهمالها بإجماع، وشاهد الوجهين قول النابغة: قَالَتْ أَلاَ لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامَ لَنَا ... إِلَى حَمَامَتِنَا ونصفهُ فَقَدِ (٣).

---

(١) سورة البقرة:٢/ ٦٢.

(٢) البحر المحيط:١/٣٨٥.

(٣) من (البسيط)، للنابغة، وموطن الشاهد قوله: (ليتما هذا الحمامَ)؛ فإنَّه يجوز أن تعمل (ليت)؛ لعدم الاعتداد بـ (ما).

ينظر: الديوان:/١٤، والكتاب:٢/١٣٧، والخصائص:٢/٤٦٢، والمرتجل:/١٧١، وشرح ابن الناظم:/١٢٥، والكناش:٢/٩١، والتذييل:٢/٢٥٦.

قال ابن بَرْهَان: «أمَّا (لَيْتَمَا) فالجميع رووه عن العرب بالإعمال والإلغاء» [١].

وقد وضح ابن مالك الوجهين بقوله: «من رفع جعل (ما) كافة (ليت) كما كفت (إنْ) (ما) الحجازية، ومن نصب جعلها زائدة غير معتد بها» [٢].

٤ . اللام الفاصلة بين اسم (لا) المضاف والمضاف إليه:

من ذلك:

ـ قولهم: (لَا أَبَا لَك)، قال ابن جني: «ثبات (الألف) دليل الإضافة والتعريف» [٣]، ولو لم تكن الإضافة مقصودة لما ثبتت الألف، قال الزجاجيُّ: «الدليل على أنَّ هذا الكلام مضاف إلى ما بعد (اللام)، وأنَّ (اللام) لم تغير معنى الإضافة قولهم: (لَا أَبَا لَك)؛ لأنَّ هذه (الألف) إنَّما ثبتت في الأب في حال النصب إذا كان مضافا، كقولك: (رأيت أباك)، ولو لم يكن مضافًا إلى ما بعد اللام لم تثبت فيه (الألف)» [٤]؛ والذي سوغ وقوع المعرفة اسما لـ (لا) النافية للجنس هو تركهم الاعتداد بـ(اللام).

وممن نبَّه على ترك الاعتداد بـ(اللام): ابن عطية في أنَّ أعرب (أبَا) بالحروف بقوله: «يعتدون بالشيء في حكم دون حكم، نحو: (اللام) في قولهم: (لَا أَبَا لَك)؛ لأنَّ (اللام) المتصلة بالكاف اعتد بها فاصلة للإضافة؛ ولذلك جاز دخول (لا)، ولم يعتد بها في أن أعرب (أبَا) بالحروف، وشأنه إذا انفصل ولم يكن مضافًا أن يعرب بالحركات، فجاءت (اللام) ملغاة الحكم من حيث أعرب بالحرف، كأنَّه مضاف، وهي معتد بها فاصلة في أن جوزت دخول (لا)» [٥].

---

(١) شرح اللمع:١/ ٧٦.

(٢) شرح التسهيل:٢/٣٨.

(٣) الخصائص:١/٣٤٣.

(٤) اللامات:/١٠٠.

(٥) المحرر الوجيز: ٤/ ٥١١.

ووجه ترك الاعتداد أنهم قاسوا (اللام) على المنادى المكرر في أنَّه مضاف إلى ما بعد الثاني، وأنَّه لا اعتداد بالمكرر في نحو قولهم: (يا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيّ)، قال الفارسيُّ: «شبَّه (اللام) في (لَا أَبَا لَك) بـ (يا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيّ)؛ لأنَّ (اللام) عنده مقحمة، كما أنَّ (تيم) الثاني مقحم، والمضاف مع المضاف إليه لا يتمان كلامًا، وسواء كان بينهما شيء مقحم أو لم يكن، فـ (يا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيّ)، و (لَا أَبَا لَك) في أنَّهما لا يستغيان عن الخبر، كـ (تَيْم عَدِيّ)، و(لا أبَ رجلٍ)، في أنَّ كل واحد منهما لا يتم كلامًا حتى تضم إليه ما يكون خبرًا له» (١).

وخروجًا من هذا الإشكال؛ فقد ذكر العكبريُّ ثلاثة أوجه: أَحدهَا: أَنَّه جَاءَ على لُغَة من قَالَ: (لَا أَبَا) فِي كلّ حَال كالمقصور، وَالثَّانِي: أَنَّ (الْألف) نشأت عَن إشباع فَتْحة الْبَاء، وَالثَّالِث: أَنَّ (اللَّام) فِي حكم الزَّائِدَة من وَجه، فكأنَّ (الْأَب) مُضَاف إِلَى الْكَاف، وَلَام هَذَا الِاسْم ترجع فِي الْإِضَافَة، وَهِي أصلٌ من وَجه؛ وَذَلِكَ أَنَّ (لَا) لَا تعْمل فِي المعارف، وَقد عملت هَهُنَا، فَوَجَبَ أَن تكون (اللَّام) مبطلة للإضافة (٢).

ـ قولهم: (لا غُلامَيْ لك)، و(لا غُلامَيْ لزيدٍ) فالشأن في اسم (لا) النافية للجنس أن يكون نكرة، لكن الثابت في نحو: (لا غُلامَيْ لك)، و(لا غُلامَيْ لزيدٍ) أنَّه اسم (لا) وقد جاء معرفة، قال ابن الشجريُّ: «ترك الاعتداد بها من حيث حذفت نون (غُلامَين)، فلو لم يقدّروا إضافتهما لما حذفت (النّون)» (٣).

وقد أكد الرضيُّ حقيقة الإضافة بقوله: «في (الأب)، و(الأخ) من بين الأسماء الستة، إذا وليها لام الجر أن تعطي حكم الإضافة بحذف نوني التثنية والجمع، وإثبات الألف في (الأب)، و(الأخ)، فيقال: (لا غُلامَيْ لك)، و(لا مُسلمَيْ لك)، و(لا أبَا له)، و(لا أخَا له)، فتكون معربة اتفاقًا، وأجاز سيبويه

(١) التعليقة:٢/٣١.

(٢) ينظر: اللباب:١/٢٤١.

(٣) أمالي ابن الشجري:٢/١٢٨.

أن يكون (لا غُلامَ لك) مثله، أعني: أن يكون مضافًا، و(اللام) زائدة فيكون معربًا [١]، ثم اعلم أنَّ مذهب الخليل وسيبويه وجمهور النحاة أنَّ هذا المذكور مضاف حقيقة باعتبار المعنى» [٢].

والعلة في حذف (النون) من المثنى هي الإضافة، يقول الفارسيُّ: «قولُ العرب:(لا أبَا لَك)، و(لا غُلامَيْ لك) [٣]... دلَّ حذف (النون) من المثنى أنَّه إنما حذف للإضافة، ولو لم تكن الإضافة لثبتت (النون)، كما ثبتت في (لا رجُلَيْنِ)» [٤].

٥. ترك الاعتداد بـ(الكاف) الزائدة:

نبَّه على عدم الاعتداد بـ زيادة(الكاف) غير دالة على التشبيه ولا صالحة له: الشيخ ابن مالك ؛ لأنَّ الاعتداد بها يستلزم المحال؛ إذ قال: «قد تزاد إنْ أمن اللبس بكون الموضع غير صالح للتشبيه، كقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾[٥]، فلا بُدّ من عدم الاعتداد بالكاف؛ لأنَّ الاعتداد بها يستلزم ثبوت شيء لا شيء مثله، وذلك محال، وما أفضى إلى المحال محال، وكالزيادة في ﴿كَمِثْلِهِ﴾ الزيادة في ﴿وَحُورٌ عِينٌ كَأَمْثَالِ اللُّؤْلُؤِ الْمَكْنُونِ﴾[٦]، وفي قول النبي صلى الله عليه وسلم على إحدى الروايتين: (يكفي كالوجه واليدين)[٧]، يريد: يكفي الوجه

(١) ينظر: الكتاب:٢/٢٧٦.
(٢) شرح الرضي على الكافية:٢/١٧٩.
(٣) ينظر: العين:٨/ ٤١٩، والكتاب: ٢/ ٢٧٦، والمقتضب:٤/٣٧٣، والمخصص:١/١٨٥.
(٤) التعليقة:٢/٢٥.
(٥) سورة الشورى:٤٢/ ١١.
(٦) سورة الواقعة: ٥٦/٢٢، ٢٣.
(٧) روايته في صحيح البخاري: (يَكْفِيكَ الوَجْهَ وَالكَفَّيْنِ).
ينظر: صحيح البخاري: كِتَابُ التَّيَمُّمِ، بَابُ التَّيَمُّمِ لِلْوَجْهِ وَالكَفَّيْنِ.

واليـدان[١]، وهـي الروايـة الأخـرى، ومنـه قـول الراجـز: لَواحِـقُ الأَقْـرابِ فِيهَـا كالمقَقْ[٢]، يريد: فيها المقق، أي: الطول، وقال الفراء: قيل لبعض العرب: كيف تصنعون الأقط؟ فقال: (كهيّن) [٣]، يريد: هيّنا، فزاد (الكاف)» [٤].

٦. سكون النون في (مُنْذُ):

يظهـر هـذا بجـلاء فـي تعلـيلهم بنـاء (مُنْـذُ) علـى الضـم إتباعًـا لضـمة الميم [٥]؛ يقول ابن يعيش: «أمّا (مُنْذُ) فحقها أيضًا أن تكون ساكنة الآخِر إلا أنَّه أنَّـه التقـى فـي آخِرهـا سـاكنان: (النـون)، و(الـذال)، فوجـب التحريـك لالتقـاء السـاكنين؛ وخُصـت بالضـمّ إتباعًـا لضـمّة (المـيم)» [٦]؛ وذلـك لأنَّهـم لـم يعتـدوا بالساكن الذي بينهما وهو (النون)، نص على ذلك ابن الأثير بقوله: «أمَّا الضّمّ: فيكون في الحرف والاسم دون الفعل، فمثاله في الحرف: (مُنْذُ) عند من جعلها حرف جرّ[٧]... وبنيت على حركة لالتقاء السّاكنين؛ وخصّت بالضمّ للإتباع، مع ترك الاعتداد بالحاجز السّاكن» [٨].

(١) ينظر: اللامع الصبيح بشرح الجامع الصحيح:٣/ ٢٩.

(٢) من (الرجز)، لرؤبة، وموطن الشّاهد قوله: (كالمقق)؛ فقد جاءت (الكاف) زائدة. ينظر: الديوان:/١٠٦، والمقتضب:٤/٤١٨، وتوجيه اللمع:/٥١، واللمحة:١/٢٤٧، والمقاصد النحويَّة :١/١٣٧.

(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء:١/ ٤٦٦.

(٤) شرح التسهيل:٣/١٧٠.

(٥) ينظر: الخصائص:٢/ ٣٤٤، وشرح شذور الذهب للجوجريّ:١/ ٢٦٩، والهمع:٣/ ٤١٢. ٤١٢.

(٦) شرح المفصل: ٤/ ٥٠٩.

(٧) هو مذهب الجمهور، ينظر: الجنى الداني: / ٣٠٤.

(٨) البديع:١/٥١، ٥٢.

٧. الفصل بـ (لا) بين الجار والمجرور:

من ذلك قولهم: (جِئْت بِلَا مَالٍ)، و(ضَرَبْتُهُ بِلَا ذَنْبٍ) [١]، وقول الشاعر:

تَرَكْتَنِي حِينَ لا مَالٍ أعِيشُ بِهِ وَحِينَ جُنّ زَمَانُ النَّاسِ أوْ كَلِبَا [٢]

فقد أضاف (حِينَ) إلى (مَالٍ) مع إلغاء (لا) وزيادتها في اللفظ، على حد قولهم: (جِئْتُ بِلَا زَادٍ) [٣]، نَبَّه على ترك الاعتداد بـ(لا) بين الجار والمجرور ابن جني بقوله: «قولك: (أحبُّ أنْ لا تقومَ)، و(أسألك أنْ لا تفعلَ)، فجرى هذا الفصل بينهما في ترك الاعتداد به، وقلة المراعاة له مجرى الفصل بـ (لا) بين الجار والمجرور في نحو قولك: (جِئْت بِلَا مَالٍ)، و(ضَرَبْتُهُ بِلَا ذَنْبٍ)، » [٤]، وقد علل الرضيُّ ترك الاعتداد بـ (لا)؛ بكثرة استعمالها؛ إذ قال: «أمَّا (لا) فلأنَّها لكثرة استعمالها يتخطاها العامل، نحو:(جِئْت بِلَا مَالٍ)»[٥].

٨. دخول (مِنْ) على الظرف الذي لا يتصرف:

الظرف غير المتصرف هو ما لا يفارق الظرفية أصلا، أو فارق النصب على الظرفية ولكنه فارقها إلى حالة تشبهها؛ كما لو كان مجرورًا بـ (مِنْ) فإنَّه يحكم على الظرف في هذه الحالة بعدم التصرف؛ ذلك لأنَّ (مِنْ) لا يعتد بها؛ لكثرة زيادتها، قال ابن مالك: «لا يحكم بتصرف ما جر بـ(مِنْ) وحدها، كـ(عند)،

---

(١) ينظر: شرح الرضي:٤/ ١٠٩، واللمحة:٤٨٣/١، وتعليق الفرائد:٤/ ١٠٢، وخزانة الأدب:٤/ ٤٦.

(٢) من (البسيط)، لأبي الطفيل، وموطن الشاهد قوله: (حِينَ لا مَالٍ)؛ فقد أضاف (حِينَ) إلى إلى (مَالٍ)، مع ترك الاعتداد بـ (لا)، وزيادتها في اللفظ.

ينظر: الكتاب:٣٠٣/٢، وشرح كتاب سيبويه: ٤٠/٣، وتمهيد القواعد:٧/ ٣٢٣٣، والبرود الضافية:٧٥٨/١.

(٣) ينظر: الارتشاف:٣/ ١٢١٤، والتذييل:٥/ ٢٢٥، وتخليص الشواهد:/ ٥٠٩، ومغني اللبيب:/٣٢٢.

(٤) سر صناعة الإعراب:٣١٩/٢.

(٥) شرح الرضي:٤/ ١٠٩.

و(قبل)، و(بعد)؛ لأنَّ (مِنْ) كثرت زيادتها فلم يُعتدّ بدخولها على الظرف الذي لا يتصرف، بخلاف غيرها، كـ (مذ)، و(حتّى)، و(في)، و(إلى)، و(عن)، و(على)» [(١)].

وقد وضع الشيخ المرادي ضابطًا للتصرف، منبهًا في الوقت نفسه على عدم الاعتداد بالجر بـ (مِنْ) بقوله: «إنَّما يثبت تصرف الظرف بالإخبار عنه، والجر بغير (مِنْ) في الاختيار؛ لأنَّ (مِنْ) كثرت زيادتها فلم يعتد بها» [(٢)].

٩. تاء التأنيث التي دخلت الوصف المنصرف لمجرد الفرق:

الوصفُ بفاعل لا يوجد في الأسماء فقط ، بل يُوجد فِي الْأَسْمَاء، نَحْو: (كَاهِل)، والصفات، نحو: (ضَارِب)، وحتى يتبين الفرق بين المذكر والمؤنث في الأوصاف لا بد من هذه التاء، فإذا لحقت هذا التاء الوصف فقلت: (ضَارِبة) فهي ليست تاء تأنيث، وإنَّما هي لمجرد الفرق بين المذكر والمؤنث، فإن أردت منعه من الصرف لم يجز لأنَّ هذه التاء لا يعتد بها في هذه الحالة، بل يترتب على ذلك صرف هذا الوصف، لأنَّ هذه (التاء) التي في نحو: (ضاربة) ليست للتأنيث، وإنَّما هي لمجرد الفرق، قال العكبريُّ: «إِذا كَانَ الْوَصْف تَاء التَّأْنِيث، نَحْو: (ضاربة) انْصَرف فِي النكرَة مَعَ اجْتِمَاع الْوَصْف والتأنيث؛ لأنَّ تَاء التَّأْنِيث هُنَا لَا يعتدُّ بهَا لأنَّها دخلت لمجرَّد الْفرق» [(٣)].

١٠. الفصل بـ (لا) بين (أنْ) النَّاصبة والفعل:

من ذلك قولهم: (أحبُّ أنْ لا تقومَ)؛ فقد فصل بين (أنْ) والفعل الذي نصبته بـ (لا)؛ لتركهم الاعتداد بهذا الفاصل، قياسًا على ترك الاعتداد بـ (لا) بين الجار والمجرور، قال ابن جني: «أمَّا (أنْ) فلا تخلو من أن تكون الناصبة للفعل، وهذه لا يوقف عليها؛ لأنَّها من عوامل الأفعال، وعوامل الأفعال أضعف

(١) شرح التسهيل:٢/٢٠٢.
(٢) توضيح المقاصد:٢/٦٦١.
(٣) اللباب: ١/٥١٣.

من عوامل الأسماء، أولا ترى أنَّه لا يمكنك الفصل بينها وبين ما تنصبه من الأفعال إلا بـ (لا) في نحو قولك: (أحبُّ أنْ لا تقومَ)، و(أسألك أنْ لا تفعلَ)، فجرى هذا الفصل بينهما في ترك الاعتداد به وقلة المراعاة له مجرى الفصل بـ (لا) بين الجار والمجرور»[(١)].

وقد خص الرضيُّ الفصل بين (أَنْ) المصدريَّة والفعل بـ (لا) دون بقية أخواتها؛ لكثرة دورانها في الكلام بقوله: «قد تفصل (لا) بين المصدريَّة والفعل؛ لأنَّها لكثرة دورانها في الكلام تدخل في مواضع لا تدخلها أخواتها» [(٢)].

١١. حرف العطف المتقدم على (إِذَنْ):

يشترط في (إِذَنْ) حتى تعمل النصب في الفعل المضارع أن تتصدر؛ وذلك أن يقول قائل: (آتيك غدًا)، فتقول له: (إِذَنْ أكرمك)، قال الشيخ ابن مالك:

وَنَصَبُوا بِإِذَن الْمُسْتَقْبَلا ... إِنْ صُدِّرَتْ وَالْفِعْلُ بَعْدُ مُوصَلا [(٣)]

فإن لم تتصدر فلا عمل لـ (إِذَنْ)، نحو: (زَيْدٌ إِذَنْ يُكْرِمُك)، بخلاف ما لو تقدم عليها حرف العطف، نحو: (وإِذَنْ أكرمك) فيجوز النصب اعتبارًا بكون العاطف غير معتد به، قال الشاطبيّ: « جاز الوجهان لأنَّ حرف العطف صير (إِذَنْ) بتقدمه عليها كمتوسطة، فألغيت تارة؛ اعتبارًا بتوسطها، وأعملت تارة؛ اعتبارًا بكون العاطف غير معتد به» [(٤)]، وقد قريء:(وإِذًا لا يلبثوا) [(٥)]، و(فإذا لا يؤتوا) [(٦)] بالنصب، بحذف (النون) فيهما، ويجوز الرفع باعتبار كون ما بعد

(١) سر صناعة الإعراب:٢/٣١٩.

(٢) شرح الرضي: ٤/ ٣٣.

(٣) ألفية ابن مالك:/٥٧.

(٤) المقاصد الشافية:٦/٢٢.

(٥) في قول الله تعالى: ﴿وَإِذًا لَا يَلْبَثُونَ خِلَافَكَ﴾، سورة الإسراء:١٧/ ٧٦.
هي قراءة سيدنا أُبيّ بن كعب رضي الله عنه، ينظر: مختصر ابن خالويه:/٨٠.

(٦) في قول الله تعالى: ﴿فَإِذًا لَا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا﴾، سورة النساء:٤/ ٥٣.
هي قراءة سيدنا عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، ينظر: مختصر ابن خالويه:/٣٤.

العاطف من تمام ما قبله، بسبب ربطه بعض الكلام ببعض، فتكون (إِذَنْ) متوسطة، قال الشيخ خالد: «إن كان السابق عليها، أي: على (إِذَنْ) واوًا أو فاء جاز النصب والرفع باعتبارين: فالرفع: باعتبار كون ما بعد العاطف من تمام ما قبله بسبب ربطه بعض الكلام ببعض، والنصب: باعتبار كون ما بعد العاطف جملة مستقلة، والفعل فيها بعد (إِذَنْ) غير معتمد على ما قبلها» [(١)].

١٢. الفصل بين (إِذَنْ) ومعمولها بالقسم:

اشترطوا في (إِذَنْ) حتى تعمل النصب في المضارع: ألا يفصل بينها وبين الفعل بغير القسم، فإن فصل بينهما بغيره ألغيت، نحو: (إِذَنْ زيد يكرمك)؛ لأنَّ غير القسم جزء من الجملة، فلا تقوى (إِذَنْ) معه على العمل فيما بعده، أما القسم فإنَّ ابن الناظم يرى أنَّه زائد مؤكد فالفصل به لا يمنع من النصب؛ إذ قال: «لو كان الفعل منفصلا من (إِذَنْ) بغير قسم، كقولك: (إِذَنْ أنا أكرمك) وجب إلغاؤها؛ لأنَّ غير القسم جزء من الجملة، فلا تقوى (إِذَنْ) معه على العمل فيما بعده، بخلاف القسم فإنَّه زائد مؤكد، فلم يمنع الفصل به من النصب هنا، كما لم يمنع من الجر في قولهم: (إِنَّ الشّاةَ لتجْترُّ فتسمعُ صَوتَ . واللهِ . ربِّها) حكاه أبو عبيدة[(٢)]، وفي قولهم: (هذا غلامُ . واللهِ . زيدٍ)، و(اشتريته بـ . والله . ألف درهم)[(٣)] حكاه ابن كيسان عن الكسائي» [(٤)].

---

(١) التصريح:٢/٣٦٨.

(٢) ينظر: الإنصاف:٢/ ٣٥٢، وشرح الكافية الشافية:٢/ ٩٩٤، وتمهيد القواعد:٧/ ٣٢٦٥، والتصريح:٢/ ٣٧٠، والهمع: ٢/ ٥٢٦.

(٣) ينظر: الإنصاف:٢/ ٣٥٢، وشرح التسهيل:٣/ ١٩٤، والارتشاف:٤/ ١٨٤٥، وتوضيح المقاصد:٢/ ٨٢٦، وتمهيد القواعد: ٦/ ٣٠٦٤، وشرح ابن عقيل:٣/ ٨٣، وشرح الأشموني:٢/١٨٢.

(٤) شرح ابن الناظم:/٤٧٨.

أمَّا ابن مالك فقد ذهب إلى عدم الاعتداد أصلا بالقسم فاصلا وحاجزًا بقوله: «لا تنصبه وهو مستقبل إلا إذا صدرت الجملة بها، أو كانت في حكم المصدر بها، واتصل بها الفعل، أو توسط بينهما يمين، نحو قولك لمن قال: (أزورك): (إِذَنْ أُكْرِمَكَ)، و(إِذَنْ وَاللهِ أُكْرِمَكَ)، فالقسم لا يعد هنا حاجزًا، كما لم يعد حاجزًا بين المضاف والمضاف إليه، كقول بعض العرب: (هذا غلام والله زيدٍ)، فأضاف الغلام إلى (زيد)، ولم يعتد بوقوع القسم بينهما» [(١)].

وممن نبَّه على ذلك السيوطيُّ بقوله: «يغْتَفر الْفَصْل بالقسم وَبـ(لا) النافية خَاصَّة؛ لِأَن الْقسم تَأْكِيد لربط (إِذَنْ)، و(لَا) لم يعْتد بهَا فاصلة فِي (أَنْ)، فَكَذَا فِي (إِذَنْ)»[(٢)]، والذي عليه سيبويه أنَّهم قد تصرفوا في (إِذَنْ) هذا التصرف؛ وذلك بالفصل بالقسم لأنَّها قد أشبهت (أرى)؛ إذ قال: «اعلم أنَّ (إِذَنْ) إذا كانت جوابًا وكانت مبتدأة عملت في الفعل عمل (رأى) في الاسم إذا كانت مبتدأة، وذلك قولك: (إِذَنْ أجيئك)، و(إِذَنْ آتيك)، ومن ذلك أيضًا قولك: (إِذَنْ والله أجيئك)، والقسم ههنا بمنزلته في (أرى) إذا قلت: (أرى والله زيدًا فاعلا)، ولا تفصل بين شيء مما ينصب الفعل وبين الفعل سوى (إِذَنْ)؛ لأنّ (إِذَنْ) أشبهت (أرى)، فهي في الأفعال بمنزلة (أرى) في الأسماء، وهي تلغى وتقدم وتؤخر، فلما تصرّفت هذا التصرّف اجترءُوا على أن يفصلوا بينها وبين الفعل باليمين» [(٣)].

على أنَّ منهم من جوز الفصل بغير القسم، كالنداء والدعاء، والذي عليه المراديّ المنع؛ لأنَّه لم يسمع بقوله: «أجاز ابن عصفور الفصل بالظرف، نحو:

(١) شرح الكافية الشافية:٣/١٥٣٥، ١٥٣٦.
(٢) الهمع:٢/٣٧٤.
(٣) الكتاب:٣/١٢، ١٣.

(إذن غدا أكرمك) [١]، وأجاز ابن بابشاذ: الفصل بالنداء والدعاء [٢]، نحو: (إِذَنْ يا زيد أحسن إليك)، و(إِذَنْ يغفر الله لك يدخلك الجنة)، ولم يسمع شيء من ذلك، فالصحيح منعه» [٣].

ووجه بقاء عمل (إِذَنْ) النصب مع وجود الفصل بالقسم راجع عند الشلوبين إلى قوة (إِذَنْ)؛ إذ يقول: «العرب اتسعت فِي (إِذَنْ) اتساعًا لم تتسعه فِي غَيْرها من النَّواصبِ، فأجازوا فيهَا دُخُولها عَلَى الأَفْعَالِ وعَلَى الأَسْمَاءِ، فأجازوا (إِذَنْ عَبْدُ اللهِ يَقُولُ ذَلِكَ)، وكذَلِكَ أيضًا أجازوا دُخُولها عَلَى فِعْل الْحَالِ، فأجازوا أنْ تقول: (إِذَنْ أَظُنُّك كَاذِبًا) لمن يحدِّثك بحديث وتظنُّه فِيه كاذبًا، وأدخلوا في ذَلِكَ (إِذَنْ) عَلَى فِعْل الْحَال، وأجازوا أيضًا أن تتأخر (إِذَنْ) عن الْفِعْل ، فقالوا: (أكرمك إِذَنْ)، فهَذِهِ اتساعات فِي (إِذَنْ) انفردت بها دون غَيْرها من نواصب الأَفْعَالِ، ومن ذَلِكَ أيضًا: أنَّهم أجازوا أنْ يفصلوا بَيْنَ الْفِعْل ومنصوبه بالقسم، نَحْو:(إِذَنْ والله أَفْعَل ذَلِكَ)، ولا يجوز ذَلِكَ فِي سائر نواصب الْفِعْل، فلما اتسعوا فِي (إِذَنْ) هَذِهِ الاتساعات قويت بذَلِكَ عِنْدَهم، فشبَّهوها بعوامل الأَسْمَاء النَّاصِبة؛ لقوَّتها بهَذَا التَّصَرُّف الَّذِي تصَرَّفته» [٤]، على حين يرى السيوطيُّ أنَّ القسم تأكيدٌ لربط (إِذَنْ) [٥].

(١) ينظر: المقرب: ١/ ٢٦٢.
(٢) ينظر: الجنى الداني:/ ٣٦٢، وحاشية الصبان :٤٢٣/٣.
(٣) توضيح المقاصد:١٢٣٩/٣.
(٤) شرح المقدِّمة الجُزُوليَّة:٤٧٦/٢.
(٥) ينظر: الهمع :٢ /٣٧٤.

١٣. الجزم بـ (لَنْ):

نَبَّه على الجزم بـ (لَنْ) المراديُّ بقوله: «حكى بعضهم أنَّ الجزم بـ(لَنْ) لغة لبعض العرب» (١) وهو أبو عبيدة، قال ابن النحاس: «حكى أبو عبيدة أنَّ من العرب من يجزم بها» (٢).

كما حكاها اللحيانيّ أيضًا، نص على ذلك السيوطيُّ بقوله: «حكى اللحيانيُّ الْجَزْم بـ(لَنْ) لُغَة» (٣)، ومن شواهد الجزم بـ(لَنْ) قراءة (٤): (قُل لَّن يُصِبْنَا إِلَّا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَنَا) بجزم (يُصِبْ) (٥)، وقوله عليه الصلاة والسلام: (لَنْ تُرَعْ) (٦)، ومن النظم ما نص عليه الصنعانيُّ بقوله: «قد روي الجزم بها، ومنه: ... فَلَنْ يَحْلَ لِلعَينَينِ بَعْدَكِ مَنْظَرُ (٧)» (٨).

(١) توضيح المقاصد:٣/١٢٢٩.

(٢) إعراب القرآن للنحاس: ٢/ ١٢٢.

(٣) الهمع:٢/٣٦٨.

(٤) قال ابن الملقن: «قال القزاز: هي لغة لبعض العرب يجزمون بـ(لن) مثل(لم)، وذكر أن بعض القراء قرأ: (قُل لَّن يُصِبْنَا إِلَّا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَنَا)»، التوضيح لشرح الجامع الصحيح:١٠/ ٩١.

(٥) في قول الله تعالى: ﴿قُلْ لَنْ يُصِيبَنَا إِلَّا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَنَا﴾، سورة التوبة:٩/ ٥١.

(٦) ينظر: مسند الإمام أحمد:١٠/٤٠٧.

(٧) من (الطويل)، لكُثيِّر عزة، وصدره: (أيادي سَبا يا عَزَّ ما كنتُ بعْدَكُمْ)، وموطن الشاهد قوله: (لَنْ يَحْلَ)؛ فقد جزم الفعل بـ (لن) المضارع بعدها، وروايته في الديوان:(فَلَمْ يَحْلَ)، وعليها فلا شاهد في البيت.

ينظر: الديوان:/ ٣٢٨، وإرشاد السالك:٢/٧٦٤، ومغني اللبيب:/٣٧٥، وتمهيد القواعد:٨/٤١٣٧، وشرح أبيات المغني:٥/ ١٥٩.

(٨) البرود الضافية:١/ ١٤١٤.

والذي عليه الشيخ/ أحمد رضا[١] أنَّه لا يعتد به بقوله: «قد يجزم بها، أو هو شذوذ لا يعتد به» [٢]؛ ويقوي ما ذهب إليه أنَّ ابن هشام قد حكم عليه بالزعم، وأنَّ قول الشاعر:(فَلَنْ يَحْلَ) مُحْتَمل للاجتزاء بالفتحة عَن (الْألف) للضَّرُورَة، والأولى القول بأنَّ الجزم بـ (لن) لغة؛ بدليل قول الأعرابي:

لنْ يَخِبِ الْآن مِنْ رجَائِكَ مَنْ ... حرّك مِنْ دُون بَابكَ الْحَلَقَهْ [٣]

وما ذكره أبو عبيدة واللحيانيُّ من أنَّ ذلك لغة بعض العرب يجزمون بالنواصب، وينصبون بالجوازم [٤] هو الأولى.

١٤. الفصل بـ (لا) بين الجازم والمجزوم:

من ذلك: قولهم: (إنْ . لا . تقمْ لا أقم)، نص على ذلك الشيخ ابن جنيّ بقوله: «قولك: (أحبُّ أنْ لا تقومَ)، و(أسألك أنْ لا تفعلَ)، فجرى هذا الفصل بينهما في ترك الاعتداد به، وقلة المراعاة له مجرى الفصل بـ (لا) بين الجار والمجرور في نحو قولك: (جِئْت بِلَا مَالٍ)، و(ضَرَبْتُهُ بِلَا ذَنْبٍ)، ومجرى الفصل بين الجازم والمجزوم المشبهين للجار والمجرور في نحو قولك: (إنْ . لا . تقمْ لا أقم)» [٥].

(١)عضو المجمع العلمي العربي بدمشق.

(٢) معجم متن اللُّغَة:٥/٢١٣.

(٣) من (المنسرح)، لأعرابي أنشده في مدح سيدنا الحسين بن علي رضى الله عنهما، وموطن وموطن الشاهد قوله: (لن يخب)؛ فقد جزم بـ (لن).

ينظر: مغني اللبيب:/٣٧٥، وتمهيد القواعد:٨/٤١٣٧، والبرود الضافية:١/١٤١٤، وحاشية الخضري:٣/٤٧

(٤) ينظر: شرح أبيات مغني اللبيب:٥/١٦٢.

(٥) سر صناعة الإعراب:٢/٣١٩.

الخاتمة

يطيب لي في نهاية البحث أن أعرض أهم النتائج التي انتهى إليها، والتي منها:

- أثبت البحث أنَّ لظاهرة (ما لا يعتد به) دورًا كبيرًا في استيعاب كثير من المسائل النَّحويَّة، وأنَّ أثرها واضح وجليّ عند الاحتجاج للمسائل الخلافيَّة؛ وذلك من خلال ما نبَّه عليه، وأشار إليه شيوخنا رضوان الله عليهم في مؤلفاتهم.
- كشف البحث أنَّ عناية المتقدمين بـ (ما لا يعتد به) لم تقل عن عنايتهم بغيرها من ظواهر نحويَّة، فقد احتكموا إليه عند امتناعهم من الإتباع على اللفظ في نحو: (مررت بعثمانَ الطويلِ)؛ ذلك لأنَّ الحركة عارضة، والعارض لا يعتد به، وصرف نحو: (دُرَيْهِم) مع منع صرف (دَرَاهِم) مع أنَّ التصغير والتكسير من وادٍ واحدٍ؛ لأنَّ التصغير لا يعتد به مانعًا من الصرف، وهكذا...
- يُعدُّ التمسك بـ(ما لا يعتد به) وسيلة من وسائل قبول الشواهد التي أجمعوا على الاحتجاج بها وتوجيهها، وإن كان ظاهرها يخالف ذلك بعيدًا عن المسارعة برفضها، ورميها بالشذوذ، والندور، والضرورة، ومخالفة القاعدة، والبعد عن القياس، وعدم السماع.
- أنَّ (ما لا يعتد به) من أقوى الحجج التي على أساسها بنى النحويون أحكامهم التي أطلقوها؛ فمنعوا عد الخالفة من أقسام الكلام، ومنعوا وقوع الضمير متصلا بعد (إلا)، وجوزوا إعمال ليت مع اتصالها بـ (ما)، وصححوا قبول دخول (مِنْ) على الظرف الذي لا يتصرف، وأثبتوا جزم المضارع بالسكون بعد جزمه بحذف حرف العلة...
- ناقش البحث الأسباب التي أدت إلى القول بما لا يعتد به عند النحويين، ومن ذلك: القول بأنَّه: عارض، أو ملغى، أو لغة قليلة، أو شاذ، أو ضرورة، أو زيادة، أو لم تقله العرب...

- كان لهذه الظاهرة أثر واضح في تخريج كثير من القراءات القرآنيَّة الكريمة، والأحاديث النبويَّة الشريفة، وأقوال العرب نظمًا ونثرًا.
- أمكن من خلال دراسة هذه الظاهرة فهم كثير من لغات القبائل، وتعليلها، وبيان مراد أصحابها منها، والكشف عن هدف الناطقين بها.
- تنوع صور ما لا يعتد به في الفكر النحويِّ، وأنَّ منها: ترك الاعتداد بالحركة، أو الساكن، أو بعض الكلمة، أو الحرف، أو الصيغة، أو الفاصل... وغير ذلك.

ثبت المصادر والمراجع

- ائتلاف النُّصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة للزَّبيديّ، تحقيق/طارق الجنابيّ، عالم الكتب١٤٠٧هـ .١٩٨٧م.
- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر للدمياطيّ، تحقيق/ أنس مهرة، دار الكتب العلميَّة، بيروت . لبنان، الطبعة الثالثة ١٤٢٧هـ . ٢٠٠٦م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان، تحقيق الدكتور/ رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ . ١٩٩٨م.
- إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك لبرهان الدين إبراهيم بن قيم الجوزيَّة، تحقيق الدكتور/ محمد بن عوض بن محمد السهلي، أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولى.
- أسرار العَرَبيَّة لابن الأنباريّ، دار الأرقم بن أبي الأرقم، الطبعة الأولى١٤٢٠هـ . ١٩٩٩م.
- الأشباه والنظائر في النحو للسيوطيّ، تحقيق/عبد الإله نبهان، غازي مختار طليمات، إبراهيم محمد عبد الله، أحمد مختار الشريف، مطبوعات مجمع اللُّغَة العربيَّة بدمشق ١٤٠٧هـ . ١٩٨٧م.
- الأصول في النحو لابن السَّرَّاج، تحقيق/عبد الحسين الفتليّ، مؤسسة الرسالة، بيروت . لبنان.
- إعراب القراءات الشواذ للعكبريّ، دراسة وتحقيق الدكتور/ محمد السيد أحمد عزوز، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت . لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ . ١٩٩٦م.
- إعراب القرآن المنسوب للزجاج، تأليف/ أبي الحسن الباقوليّ، تحقيق ودراسة/ إبراهيم الإبياريّ، دار الكتاب المصري، القاهرة، الطبعة الرابعة١٤٢٠هـ.
- إعراب القرآن لأبي جعفر النَّحَّاس، وضع حواشيه/ عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات مُحَمَّد علي بيضون، دار الكتب العلميَّة، بيروت، الطبعة الأولى١٤٢١هـ.

- الاقتراح في أصول النحو وجدله للسيوطيّ، تحقيق الدكتور/ محمود فجال، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٩ . ١٩٨٩م.
- ألفية ابن مالك، دار التعاون.
- أمالي ابن الشجريّ، تحقيق الدكتور/ محمود محمد الطناحيّ، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، الطبعة الأولى١٤١٣ هـ . ١٩٩١م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين لابن الأنباريّ، المكتبة العصريَّة، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام، ومعه كتاب: عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك للشيخ/ مُحَمَّد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصريَّة، صيدا . بيروت.
- الإيضاح العضدي للفارسيّ، تحقيق الدكتور/حسن شاذلي فرهود، الطبعة الأولى١٣٨٩هـ . ١٩٦٩م.
- الإيضاح في علل النحو للزَّجَّاجي، تحقيق الدكتور/ مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، الطبعة الخامسة ١٤٠٦ هـ .١٩٨٦م.
- البحر المحيط في التفسير لأبي حيان، تحقيق/ صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت ١٤٢٠هـ.
- البديع في علم العربيَّة لابن الأثير، تحقيق الدكتور/ فتحي أحمد عليّ الدين، الدكتور/ صالح حسين العايد، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ.
- البرود الضافية والعقود الصافية الكافلة للكافية بالمعاني الثمانية وافية للصنعانيّ، تحقيق الباحث/ محمد عبد الستار على أبو زيد ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطيّ، تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي ١٣٨٤ هـ ـ ١٩٦٤م.
- تاج العروس من جواهر القاموس للزّبيدي، دار الهداية.

– التبيين عن مذاهب النحويين: البصريين والكوفيين للعكبريّ، تحقيق الدكتور/عبد الرحمن العثيمين، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م.
– تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام الأنصاريّ، تحقيق الدكتور/ عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربيّ، الطبعة الأولى١٤٠٦هـ . ١٩٨٦م.
– التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الأندلسيّ، تحقيق الدكتور/حسن هنداوي، دار القلم . دمشق، ودار كنوز إشبيليا، الطبعة الأولى.
– تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك، تحقيق/ محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر١٣٨٧هـ . ١٩٦٧م.
– التصريح بمضمون التوضيح في النحو للشيخ خالد الأزهريّ، دار الكتب العلميَّة، بيروت . لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م.
– التعليقة على كتاب سيبويه للفارسيّ، تحقيق الدكتور/ عوض بن حمد القوزي، الطبعة الأولى١٤١٠هـ . ١٩٩٠م.
– تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدماميني، تحقيق الدكتور/ محمد بن عبد الرحمن المفدى، الطبعة الأولى١٤٠٣هـ . ١٩٨٣م.
– التَّفْسِيرُ البَسِيْط للواحديّ، عمادة البحث العلميّ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميَّة، الطبعة الأولى١٤٣٠هـ.
– تفسير الكتاب العزيز وإعرابه لابن أبي الربيع، تحقيق/ علي بن سلطان الحكمي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ١٤١٠هـ.
– التلقين في النحو للعكبريّ، تحقيق الدكتور/ جميل عبد الله عويضة١٤٢٢ هـ . ٢٠٠١ م.
– تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش، تحقيق الدكتور/ علي محمد فاخر، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة . جمهورية مصر العربيَّة، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ.

- توجيه اللمع لابن الخباز، دراسة وتحقيق الدكتور/ فايز زكي محمد دياب، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة . جمهورية مصر العربيَّة، الطبعة الثانية١٤٢٨هـ .٢٠٠٧م.
- التوضيح لشرح الجامع الصحيح لابن الملقن، دار النوادر، دمشق . سوريا، الطبعة الأولى، ١٤٢٩ هـ . ٢٠٠٨ م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمراديّ، شرح وتحقيق الدكتور/ عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربيّ، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ . ٢٠٠٨م.
- الجامع لأحكام القرآن للقرطبيّ، تحقيق/ أحمد البردوني، وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصريَّة، القاهرة، الطبعة الثانية ١٣٨٤هـ . ١٩٦٤م.
- الجمل في النحو للزجاجيّ، تحقيق الدكتور/ علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة . بيروت، الطبعة الخامسة ١٤١٧هـ .١٩٩٦م.
- الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي، تحقيق الدكتور/فخر الدين قباوة، الأستاذ/ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلميَّة، بيروت . لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ .١٩٩٢ م.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، دار الكتب العلميَّة، بيروت . لبنان،الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ .١٩٩٧م.
- حجة القراءات لابن زنجلة، حققه وعلق حواشيه/ سعيد الأفغانيّ، دار الرسالة.
- الحجة للقراء السبعة للفارسيّ، تحقيق/ بدر الدين قهوجيّ، بشير جويجابيّ، دار المأمون للتراث، دمشق، بيروت، الطبعة الثانية١٤١٣هـ .١٩٩٣م.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغداديّ، تحقيق وشرح الشيخ/ عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي . القاهرة، الطبعة الرابعة ١٤١٨هـ . ١٩٩٧م.
- الخصائص لابن جني، الهيئة المصريَّة العامة للكتاب، الطبعة الرابعة.
- درة الغواص في أوهام الخواص للحريريّ، تحقيق/ عرفات مطرجيّ، مؤسسة الكتب الثقافيَّة، بيروت، الطبعة الأولى١٤١٨هـ .١٩٩٨م.

– الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبيّ، تحقيق الدكتور/ أحمد مُحَمَّد الخراط، دار القلم، دمشق.
– ديوان أبي الأسود الدؤلي، صنعه/ أبو سعيد الحسن السكري، تحقيق/ محمد حسن آل ياسين، دار ومكتبة الهلال، بيروت . لبنان، الطبعة الثانية ١٤١٨هـ . ١٩٩٨م.
– ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس، شرح/ محمد حسين، مكتبة الآداب ١٩٥٠م.
– ديوان جرير، بشرح محمد بن حبيب، تحقيق الدكتور/ نعمان محمد أمين طه، دار المعارف، القاهرة . مصر، الطبعة الثالثة.
– ديوان رؤبة بن العجاج، اعتني بتصحيحه وترتيبه/ وليم بن الورد البروسي، دار ابن قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت.
– ديوان عبد الله بن رواحة، ودراسة في سيرته وشعره، للدكتور/ وليد قصاب، دار العلوم للطباعة والنشر، الطبعة الأولى١٤٠١هـ . ١٩٨١م.
– ديوان الفرزدق، تحقيق/ علي فاعور، دار الكتب العلميَّة ١٤٠٧هـ . ١٩٨٧م.
– ديوان كُثَيِّر عَزَّة، جمعه وشرحه الدكتور/ إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت . لبنان١٣٩١ هـ . ١٩٧١م.
– ديوان النابغة الذبيانيّ، شرح وتقديم/ عباس عبد الساتر، دار الكتب العلميَّة، بيروت . لبنان، الطبعة الثالثة١٤١٦هـ . ١٩٩٦م.
– زاد المسير في علم التفسير للجوزيّ، تحقيق/ عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربيّ، بيروت، الطبعة الأولى١٤٢٢هـ.
– السبعة في القراءات لابن مجاهد البغداديّ، تحقيق/شوقي ضيف، دار المعارف . مصر الطبعة الثانية ١٤٠٠هـ.
– سر صناعة الإعراب لابن جنيّ، دار الكتاب العلميَّة، بيروت . لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ . ٢٠٠٠م.

- شرح أبيات سيبويه لابن السيرافيّ، تحقيق الدكتور/ محمد علي الريح هاشم، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة ـ مصر ١٣٩٤هـ .١٩٧٤م.
- شرح أبيات مغني اللبيب للبغداديّ، تحقيق/ عبد العزيز رباح، أحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتراث، بيروت.
- شرح الأشمونيّ على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلميَّة، بيروت . لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.
- شرح تسهيل الفوائد لابن مالك، تحقيق الدكتور/ عبد الرحمن السيد، الدكتور/ محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى١٤١٠هـ . ١٩٩٠م.
- شرح جمل الزجاجيّ لابن عصفور، تحقيق الدكتور/ صاحب أبو جناح.
- شرح الرضيّ على الكافية، تحقيق الدكتور/ يوسف حسن عمر، دار الفكر العربيّ، القاهرة.
- شرح شافية ابن الحاجب للرَّضيّ، تحقيق الشيخ/محمد نور الحسن، الشيخ/محمد الزفزاف، الشيخ /محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلميَّة، بيروت . لبنان١٤٠٢هـ . ١٩٨٢م.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب للجَوجَري، تحقيق/ نواف بن جزاء الحارثي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلاميَّة، المدينة المنورة، المملكة العربيَّة السعوديَّة، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ .٢٠٠٤م.
- شرح شواهد المغني للسيوطيّ، علق حواشيه/ أحمد ظافر كوجان، لجنة التراث العربيّ ١٣٨٦هـ . ١٩٦٦م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق الشيخ/ محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، الطبعة العشرون١٤٠٠هـ .١٩٨٠م.
- شرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق الدكتور/ عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلاميّ، الطبعة الأولى.

- شرح كتاب سيبويه للسيرافيّ، تحقيق/ أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلميَّة، بيروت . لبنان، الطبعة الأولى ٢٠٠٨م.
- شرح اللمع لابن بَرْهَان العكبري، تحقيق الدكتور/ فائز فارس، الكويت، الطبعة الأولى١٤٠٤ هـ . ١٩٨٤ م.
- شرح المفصل لابن يعيش، دار الكتب العلميَّة، بيروت . لبنان، الطبعة الأولى١٤٢٢هـ . ٢٠٠١م.
- شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين، تحقيق الدكتور/ تركي بن سهو العتيبي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية ١٤١٤هـ . ١٩٩٤م.
- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تحقيق/ محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ . ٢٠٠٠م.
- شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم لنشوان الحميريّ، تحقيق الدكتور/ حسين بن عبد الله العمري، مطهر بن علي الإريانيّ، الدكتور/ يوسف مُحَمَّد عبد الله، دار الفكر المعاصر ، بيروت . لبنان، الطبعة الأولى١٤٢٠ هـ ١٩٩٩م.
- الصحاح تاج اللُّغَة وصحاح العربيَّة للجوهريّ، تحقيق/ أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الرابعة ١٤٠٧ هـ . ١٩٨٧م.
- صحيح البخاري، تحقيق/ محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ.
- العين للخليل بن أحمد، تحقيق الدكتور/ مهدي المخزوميّ، الدكتور/ إبراهيم السامرائيّ، دار ومكتبة الهلال.
- القرارات المجمعيَّة في الألفاظ والأساليب من (١٩٣٤ ـ ١٩٨٧م)، أعدها وراجعها/ محمد شوقي أمين، إبراهيم الترزيّ، مجمع اللُّغَة العربيَّة بالقاهرة، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية١٩٨٩م.
- الكافية في علم النحو لابن الحاجب، تحقيق الدكتور/ صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب، القاهرة، الطبعة الأولى ٢٠١٠م.

- الكتاب لسيبويه، تحقيق الشيخ/ عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي . القاهرة، الطبعة الثالثة ١٤٠٨هـ .١٩٨٨م.
- الكشف والبيان عن تفسير القرآن للثعلبي، تحقيق الإمام/ أبي محمد بن عاشور، دار إحياء التراث العربي، بيروت . لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ . ٢٠٠٢ م.
- الكناش في فني: النحو والصرف لأبي الفداء، تحقيق الدكتور/ رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصريَّة للطباعة والنشر، بيروت . لبنان٢٠٠٠م.
- اللامات للزجاجي، تحقيق/ مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ . ١٩٨٥م.
- اللباب في علل البناء والإعراب للعكبريّ، تحقيق الدكتور/ عبد الإله النبهان، دار الفكر. دمشق، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ .١٩٩٥م.
- لسان العرب لابن منظور الأنصاري، دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤١٤هـ.
- اللمحة في شرح الملحة لابن الصايغ، تحقيق الدكتور/ إبراهيم بن سالم الصاعدي، مطبوعات الجامعة الإسلاميَّة بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى١٤٢٤هـ . ٢٠٠٤م.
- ما ينصرف ومالا ينصرف للزجاج، تحقيق الدكتورة/ هدى محمود قراعة، الجمهوريَّة العربيَّة المتحدة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميَّة، القاهرة ١٣٩١هـ . ١٩٧١م.
- المبسوط في القراءات العشر للنيسابوريّ، تحقيق/ سبيع حمزة حاكيمي، مجمع اللُّغَة العربيَّة، دمشق١٩٨١م.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جنيّ، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية١٤٢٠هـ . ١٩٩٩م.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية، تحقيق/ عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلميَّة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ.
- مختصر في شواذ القرآن عن كتاب البديع لابن خالويه، القاهرة.

– المخصص لابن سِيدَه، تحقيق / خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربيّ، بيروت . لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ . ١٩٩٦م.
– المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباريّ، تحقيق/ محمد عبد الخالق عضيمة، جمهورية مصر العربيَّة، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميَّة، ١٤٠١هـ . ١٩٨١م.
– المرتجل في شرح الجمل لابن الخشاب، تحقيق/ علي حيدر، دمشق١٣٩٢هـ . ١٩٧٢م.
– المزهر في علوم اللُّغَة وأنواعها للسيوطيّ، تحقيق/ فؤاد علي منصور، دار الكتب العلميَّة، بيروت . لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ . ١٩٩٨م.
– المسائل البصريات للفارسيّ، تحقيق الدكتور/ مُحَمَّد الشاطر أحمد، مطبعة المدنيّ، الطبعة الأولى١٤٠٥هـ .١٩٨٥م.
– المسائل الحلبيات للفارسيّ، تحقيق الدكتور/ حسن هنداوي، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، الطبعة الأولى١٤٠٧هـ . ١٩٨٧م.
– مسائل خلافيَّة في النحو للعكبريِّ، تحقيق/ محمد خير الحلوانيّ، دار الشرق العربيّ، بيروت، الطبعة الأولى١٤١٢هـ .١٩٩٢م.
– المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل، تحقيق الدكتور/ محمد كامل بركات، جامعة أم القرى، دار الفكر. دمشق، دار المدني . جدة، الطبعة الأولى١٤٠٠ . ١٤٠٥هـ.
– مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق/ شعيب الأرنؤوط ، عادل مرشد، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى١٤٢١ هـ . ٢٠٠١م.
– مشكل إعراب القرآن لمكي القيسي، تحقيق الدكتور/حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ.
– معاني القراءات للأزهريّ، مركز البحوث في كلية الآداب، جامعة الملك سعود، المملكة العَرَبيَّة السعوديَّة، الطبعة الأولى١٤١٢هـ .١٩٩١م.
– معاني القرآن للفراء، تحقيق/ أحمد يوسف نجاتيّ، محمد علي النجار، الدار المصريَّة للتأليف والترجمة.

- معجم اللُّغَة العربيَّة المعاصرة للدكتور/ أحمد مختار عبد الحميد عمر، عالم الكتب، الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ. ٢٠٠٨م.
- معجم متن اللُّغَة، المؤلف/ أحمد رضا، دار مكتبة الحياة، بيروت ١٣٨٠هـ .١٩٦٠م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام، تحقيق الدكتور/ مازن المبارك، مُحَمَّد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، الطبعة السادسة١٩٨٥م.
- مفاتيح الغيب للرازيّ، دار إحياء التراث العربيّ، بيروت، الطبعة الثالثة١٤٢٠هـ.
- المفصل في صنعة الإعراب للزمخشريّ، تحقيق الدكتور/ علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٣م.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبيّ، تحقيق/ معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلاميّ بجامعة أم القرى . مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ. ٢٠٠٧م.
- المقاصد النحويَّة في شرح شواهد شروح الألفيَّة المشهور بـ (شرح الشواهد الكبرى)

للعينيّ، تحقيق الدكتور/ علي محمد فاخر، الدكتور/ أحمد محمد توفيق السودانيّ، الدكتور/ عبد العزيز محمد فاخر، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة. جمهورية مصر العربيَّة، الطبعة الأولى ١٤٣١هـ. ٢٠١٠م.
- المقتضب للمبرد، تحقيق الشيخ/محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب . بيروت.
- المقرب لابن عصفور، تحقيق/ أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، الطبعة الأولى١٣٩٢هـ .١٩٧٢م.
- المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي لابن تغري بردي، تحقيق/ محمد محمد أمين، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٤٠٤هـ. ١٩٨٤م .

– موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب للجرجاويّ، تحقيق/ عبد الكريم مجاهد، الرسالة، بيروت،
الطبعة الأولى ١٤١٥هـ . ١٩٩٦م.
– النشر في القراءات العشر لابن الجزريّ، حققه/علي محمد الضباع، المطبعة التجاريَّة الكبرى
– نفح الطيب من غصن الأندلس للمقريّ، تحقيق/ إحسان عباس، دار صادر ١٣٨٨هـ . ١٩٦٨م.
– النكت في القرآن الكريم لابن فَضَّال المُجَاشِعِي، دراسة وتحقيق الدكتور/ عبد الله عبد القادر الطويل، دار الكتب العلميَّة، بيروت . لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ . ٢٠٠٧م.
– همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطيّ، تحقيق/ عبد الحميد هنداويّ، المكتبة التوفيقيَّة، مصر.